أنور زقلمة
المحامي

مصر الكبرى

أفريقيا للأفريقيين

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقاً)

أنور زقلمة
المحامي

مصر الكبرى

أفريقيا للأفريقيين

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد ([illegible])

الإهـداء

إن شعار مصر الكبرى لجدير بأن يوضع على هامـــة الأبطال قادة الثورة .

فإلى أعضاء مجلس قيادة الثـــورة .

وإلى الرئيس جمال عبد الناصر أرفع كتابى .

راجيا أن يحـــوز القبول

وأن يكون فيه نفع لأمة النيل ؟

أنور زقلمه

المحامى

يونيو سنة ١٩٥٤

تصـــدير

« تكرم سيادة الأستاذ الكبير فتحى رضوان — وزير المواصلات — فكتب هذه الكلمة القيمة لتكون تصديرا لهذه الكتاب » .

مصر الكبرى
أفريقيا للأفريقيــين

عنوانان مغريان — يحملان الإنسان على أن يتوقف ، ويتلفت ، وينتبه .

والأستاذ أنور زقلمه الذى اختار هذين العنوانين الجذابين ، قديم الإهتمام بالدراسات المتصلة بهذا الموضوع — وبالقومية المصرية ، ومن هنا ، إستحق عند كل الذين يشغلهم بناء القومية المصرية على أسس قويمة سليمة ، التقــدير والتحية . . . وقد تفضــل فوضع بين يدى ، مسودات كتابه وكما رغب إلىّ أن أقدم ذلك الـكتاب إلى قرائه .

وتقديم الـكتاب — أى كتاب للقراء هو شرف ، لايليق بالإنسان أن يفر منه ، أو يضن به ، فإذا كان موضوع الـكتاب ، متصلا بعواطف ، من سيحظى بشرف تقديمه ، كان هذا التقديم ، أمراً باعثاً على السعادة والرضا .

ولقد وددت أن أطالع الـكتاب ، فأسـبق القراء إلى ما فيه من حقائق ، واستمتع بما انطوت عليه سطوره وصحائفه ، من صور المجد المصرى الخالد على الزمن ... المجد الروحى الذى يبرأ من العنف والقوة ، ويعلو فوق سفاسف القهر والاستعلاء على الناس والشعوب — ولـكن هذه المشاغل الـكبرى الـكثيرة

التى تتناهب خدام الدولة ، والعاملين فى سلكها ، لم تدع لى فرصة فسيحة مواتيه — اجيل خلالها النظر فى فصول هذا الكتاب ، ولو أجالة سريعة أحيط فيها بخطوطه العريضة — فقنعت آسفا بقراءة المقدمة وبعض الفصل الأول ، إذ وقع نظرى على كلمة — الماريشال الدوق دى راجوز ، التى سجل فيها فضل مصر على الأقطار الإفريقية ، التى وصلت إليها جيوش مصر فلقد بذرت هذه الجيوش هناك بذور الحضارة — ومكنت للسلام والاستقرار — ولم تكن تلك الجيوش غازية — بالمعنى الذى نفهمه اليوم من زحف الجيوش ، وإنما كانت حامله لواء حضارة وفن — ولاأدل على ذلك من أن أهل تلك البلاد إلى الساعة التى تكتب فيها هذه السطور ، يتجهون إلى مصر ، يطالعون صحفها ويتابعون إذاعتها ويقرأون كتبها ويبعثون بأولادهم — كلما استطاعوا إلى جامعاتها ومعاهدها — فإن وفد من أبناء مصر إلى تلك الديار وافد ، احتفوا به وسعوا له فى ندواتهم ، وفتحوا له عقولهم وقلوبهم وآذانهم — وطلبوا منه أن يقود ويهدى ويرشد ويعلم ولذلك فإننا — نحن المصريين — جديرون بأن ندرك ضخامة الرسالة التى ألقاها على عاتقنا مكاننا الجغرافى بين الأمم ، ومركزنا التاريخى فى سلسلة الحضارات .

وأول فروض هذا الادراك الصحيح ، هو أن نعرف تاريخنا على أصله الصحيح — والأستاذ أنور زقلمه المحامى ، قد ندب نفسه لهذه المهمة الجليلة ، فوضع هذا الكتاب واختار له هذا الموضوع الخطير ، فوجب أن نشد على يده ، وأن نتمنى له نجاحاً وتوفيقاً ، وأن يكون طليعة لكتاب وبحاث ، يرتادون مجاهل هذا الجانب من تاريخنا الحضارى والثقافى .

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

فتحى رضوان


الكونغو
الامبراطورية المصرية
كما يجب أن تكون

مقدمة المؤلف

« الشعب أشبه بكتلة من الرمل — وحتى نجعل من هذا الرمل خرسانة يجب أن نصب فيه أسمنت الوطنية — سن يات » .

كفاح شعب باسل

الشوط طويل ... والقافلة تسير ...

والمكافحون الأحرار لا يسألون كم قطعنا من الطريق — وكم بقي لنا ... ... وإنما يسيرون ... ومن سار على الدرب وصل ... ولا يسألون ما هو سلاحنا إزاء سلاح العدو — وماذا يكون مصيرنا ... وإنما يناضلون ...

وقد يسقط جرحى ... ويسقط القتلى والشهداء — فلا يتخلف واحد عن موكب الحرية ... بل يمضون إلى الأمام قدماً والشهداء عند ربهم يكرمون . .

ونحن إذا نظرنا إلى مصر منذ ١٨٨١ — الثورة العرابيـة — حتى ١٩٥٢ ثورة الجيش الكبرى نطمئن إلى المستقبل !! . . .

أين كنا — من أسرة حاكمة غاشمة — وعهد إقطاع ثقيل ونظم فاسـدة واحتلال سمج . الخ ...

وأين نحن الآن فى عهـد الجمهورية والنظام والاتحاد والعمل أن ذلك العهد الماضى وعلى الأخص مدة الاحتلال والإستغلال قد انضجت هذا البـلد وجماته يستهين بكل التضحيات فى سبيل الإستقلال .

***

فما من أمة يحتلها أجنبى وإلا ويستشرى الفساد فيها — وهذه رقعة كبيرة

من أوروبا إحتلها الألمان أثناء الحرب الأخيرة عامين أو أكثر قليلا فانهارت فيها المعنويات وانتشرت الرشوة والمفاسد والسوق السوداء — وتحول عند كثيرين حب الوطن إلى حب أنانى خائن .

فالاحتلال شر كله — وقد صمدت مصر هذا العهد الطويل المروع على عوامل الفتنة والدس ، وعلى عناصر الإفساد والإنحلال ، وعلى إشاعة التفرقة وعلى دعوة التردد والهزيمة ، وعلى الترويج للغاصب باعتباره ميزان الأمور وعلى الرجوع إليه فى الأزمات والملمات فى حين أنه الغاصب الذى يخلقها وينفخ فيها من روحه الشرير — وتزعزع إيمان كثيرين بالفضائل التى تسمو بالنفوس وترفعها عن الصغائر، أى تزعزع إيمانهم بالجهاد الوطنى .

وقد أخطأ هؤلاء لأنهم أغفلوا من حسابهم تلك الحيوية المدهشة التى تغذى شعبا قديما عريقاً قوياً يجرى فى دمائه البأس الشديد والعنفوان والإيمان — شعب تهالك عليه المحتلون من فرس ورومان وعرب وترك وفرنسين وإنجليز فهلكوا فيه وكانوا يزعمون أنه سيتهالك عليهم رغبة أو رهبة فلم تغره الرغبات والشهوات التى تغرى عادة الشعوب المحتلة المنحلة بل إزدراها مؤمنا بالبساطة والتعفف والكرامة. ولم تروعه التهديدات بل إزدراها مؤمناً بالحق والحرية والعدالة .

***

ومن الواضح لكل متتبع لتاريخنا سواء القديم منه أو الحديث أن مصر إزدرت كل إحتلال وتغلبت عليه — وما من أمة احتلتنا إلاّ وصهرتها مصر وابتلعتها بل وأدمجتها فى الدم المصرى الأصيل . .

إن تاريخنا فى كل أطواره يبدأ بثورة وينتهى بأخرى وهذه ظاهرة جديرة

بالملاحظة والدراسة — وعلى الأخص فى تاريخنا الحديث وما ثورتنا الكبرى سنة ١٩٥٢ ثورة الجيش البيضاء المباركة إلاّ إحدى الثورات، التى تبدأ بها بلادنا مرحلة جديدة من مراحل تاريخنا المجيد.

وقد كانت ثورة لازمة لأن الإنحلال الذى لازم الإحتلال كان قد وصل إلى مرحلته الكبرى فى عهد فاروق — وكان الشعب كله يؤمن أن هناك مخلصاً جديداً سيظهر ليطهر الجو المصرى من الأدران والفساد الذى استشرى — فكانت ثورة الجيش واجبة. لتقضى على الفساد والرجعية وتحقق مثل الأمة العليا ... ... لتقضى على الإحتلال —ولتجمع مصر الكبرى من جديد تحت لواء أبنائها — أبناء النيل الموحد.

***

أن مصر لا يضيرها أن تأخرت حتى اليوم عن تحقيق أمانيها بل يسر مصر أن تظل البلد المكافح العنيد — وأن تعلم الشعوب وأن تحتضن الدعوة للحرية، وأن تحرر فعلاً على ضوء كفاحنا شعوب أفريقيا كلهـا — وأن تحمل الشعلة التى تستضىء بها كل الشعوب الشرقية — بل كل الشعوب الإفريقيـة التى لم تتحرر بعد وأنا إذ ندعو أن أفريقيا للإفريقين لا نرى فى هذا إلاّ واجبا وطنيا علينا نحو القارة التى تجمعنا والتى طال عليها الأمد وهى ترزح تحت نير إحتلال الظلمة من الأوربيين.

***

ومن رأى فولتير — أن الظلم فى النهاية، يتمخض عن الحرية وها نحن أولاء نرى ألوانا من الظلم لاعهد بها للشعوب المستنيرة، يتفنن الاستعمار والإنجليز فى إبتكارها

فى كل مكان فى أفريقيا ويهدرون بها إدعاءاتهم للحضارة فى بلادهم .

أن شاعرهم اديسون يقول « إن يوما واحداً ، بل ساعة واحـدة ، فى الحرية الفاضلة تعدل أبديه بحالها فى الأسر والإستعباد وحتى حلفائهم الأمريكان — قد نسوا أو تناسوا قول زعيمهم « فرانـكلين » « أن أولئك الذين يستهترون بالحرية — فيدعونَ المطالبة بها ليشتروا لأنفسهم سلامة مؤقتة رخيصة لايستحقون الحرية ولا يستحقون السلامة » .

ونحن أبناء النيل — نقسم لأنفسنا — ونقسم للعالم على أن العلم المصرى لن يسقط أبداً مهما تساقط من حوله الشهداء — وإن شعلة الحرية لن تخمد أبدا ولو أحرقت فى ديارنا كل عزيز وغالى ... حتى تحقق آمال مصر الـكبرى ... ...

... وحتى يتم للنيل إتحاده الـكامل وإستقلاله الشامل .

وهذا القسم يجب أن يكون شعارنا — نلقنه لأبنائنا بإيمان وعقيدة — وندعو له بكل السبل وما ضاع حق ورائه مطالب ...

***

وعلينا أن نستلهم المولى فينزل السكينة إلى قلوبنا فنثق بعـدالة قضيتنا — ونثق فى القوة الإلهية بل لنثق أن مصر وهى على حق كنانة الله فى أرضه ومن أرادها بسوء قطعه الله — ليس هذا مجرد تصوف بل هو شعور سليم لا يستند إلى ناحيـة روحية فحسب ، بل يجد ما يؤيده من الوقائع المادية الملموسة — وإذا شئنا توكيدا للثقة فما علينا إلاّ أن ننظر حولنا لنجد أمما كثيرة حتى من التى خرجت منتصرة من الحربين الأخيرتين ترزح تحت إعباء ومشاكل أفدح وأثقل من أعبائنا وهمومنا .

هذا هو الإطمئنان الذى يقوى عضدنا ويجعلنا أهدأ نفوساً عند التطلع إلى المستقبل وخصوصاً ونحن الآن تحت ظل حكومة الثورة التى تؤمن بمصر وتعمل فى سبيل وحدتها .

وأما الإيمان فهو إيمان بحقنا وبقوة حججنا — وفى الواقع لا توجد قضية دولية تقوم على أسانيد قوية واضحة مثل قضية مصر .

أنور زقلمه

المحامى

يونيه ١٩٥٤

مصر الكبرى

الإمبراطورية المصرية كما كانت وكما يجب أن تعود

كانت مصر دواما امبراطورية — فى تاريخها القديم — وفى تاريخها المتوسط وأيضاً فى تاريخها الحديث بل — الأحدث .

وهذا الرأى يدعو إليه كافة المؤرخين وقد أعتنقه على الأخص فريق كبير من الكتاب — أذكر منهم المصريولجى « ويجال » الذى أرخ لمصر القديمة فقد أبرز هذه الفكرة بأن قال « أن مصر بموقعها الجغرافى يجب أن تكون إمبراطورية — فإذا أرادت الإستقلال فإن حدودها مفتحة الأبواب للعدو الذى يبغى غزوها سواء من الغرب أو الجنوب أو الشرق — وإن تاريخها أيام الفراعنة أو فى القرون الوسطى وفى العهد الحديث — يدل على أنها كانت كذلك أو بالعكس ... فإما أن تملك مصر السودان أو يملكها السودانيين ... وأما أن تحكم طرابلس أو تغزوها قبائلها والمستر ويجال يريد بهذا مغزى يتفق ونزعاته الإمبراطورية من تلك الملاحظة — وهو فى هذا يختلف عن وجهة نظرنا التى ندعو إليها فى هذا الكتاب — فنحن لانريد إمبراطورية لنحكم غيرنا بل نريد أن نجمع أبناء النيل جميعاً تحت لواء واحد ...

وإذا لم يرد السودانيين أن نحكمهم فليأتوا هم ليحكموا مصر فنحن تجمعنا بأقطار مصر الكبرى — بامبراطورية النيل — وحده الأمانى والآمال واللغة والعادات ويظللنا أخيراً النيل والتاريخ المشترك والوطنية الموحده .

* * *

وهذا هو مجال الدعوى الحديثة فى العالم ، فهتلر كان يدعو ويحدد كل طلباته بجمع كل الشعوب التى تتكلم الألمانية تحت علم الريخ الألمانى — وفى هذا السبيل حارب العالم كله حربا ظالمة لا هوادة فيها — وهولا يطالب باقطار كانت تحت حكمه وسلخت منه فقط — لا بل يطالب باقطار لم تتصل بالوطن الألمانى يوماً ما — وهذه النمسا كان يراها تدخل فى نطاق سلطانه وقد كانت من عهد قريب إمبراطورية عظيمة تسود نصف أوربا …

* * *

وسنوضح فيما يلى إننا لا نعتمد فى هذا الذى ندعو إليه على التاريخ وحده — بل على الوحده الإجتماعية والإقتصادية — فمصر لا تجد مجالها الحيوى فى الحياة الاقتصادية إلاّ فى أقطار أفريقيا الوسطى التى لا تزال بلاداً زراعية بدائية بينما النهضة الصناعية فى مصر قد كادت تصل إلى القمة وشبابنا المتعلم عاطل عن العمل ولا تكفه حاجته إلاّ الهجرة .

* * *

كانت مصر قبل الإحتلال الإنجليزى المشئوم بلاداً صناعية هامة وكانت متاجرها ومصنوعاتها تسد حاجة تلك البلاد — وكانت جيوشها وسفنها تمخر البحار وتشق الفيافى وتوطد دعائم الأمن وتحمل المدنية إلى أقطار لم تر المدنية طول حياتها .

لقد قال المارشال الدوق دى راجوز فى كتابه عن الإمبراطورية المصرية = إذا بقيت أعمال المصريين وبقى الأمن الذى بسطته فيما فتحته من البلاد كما صار إليه الآن الاستقرار الذى يدعو للأعجاب — فإن حالة تلك البلاد تحت حكم مصر سينبهه شأنها — وتتطور تطوراً كبيراً .

— كما أسهب المبشر الإنجليزى فالكن فى مدح الحكم المصرى — والأمن والطمأنينة التى نشرها فى ربوع أوغندا عند ما زارها سنة ١٨٧٩ .

—وكتب الرحالة بولتشكا النمساوى فى كتاب رحلة إلى شرق أفريقيا ١٨٧٥ :

« إن الأحتلال المصرى حادث خطير فى تاريخ هرر — وكيف لا يكون كذلك وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية إلى بلد همجى ونشروا التجارة وأمنو السبل وبالجملة أحدثوا انقلاباً خطيراً فى أحوال هرر .

— وإن الذى يعرف الشرق ولاسيما البلا الأفريقية الخالية من أبسط مبادئ الثقافة يقصد «ذلك الحين» لايسعة إلاّ أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية العالمية — ومن الثابت أن إستيلاء المصريين على هرر وزيلع وبلهار وبربره وجميع الساحل لغاية رأس جودفون كانت له فى مجموعه نتائج ثورية لا فى هرر فحسب بل فى جميع القسم الشرقى من أفريقيا — نتائج لا أظن أن احتلال آخر وصل إليها فى أفريقيا —

P. Paulitxhke, Le Harrar sous L'admunistration Egyptienne 1875 — 1885.

« الجمعية الجغرافيه المصرية ١٠ مارس سنة ١٨٨٧ » .

وقال الرحالة الألمانى «هلد براند» فى كتاب بعث به فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ إلى الدكتور شفانيفورت رئيس الجمعية الجغرافية المصرية بعد أن أظهر أسفه لوقوف إنجلترا فى وجهه حملة نهر الجب « يلوح لى أن مصر لن توفق إلى بسط نفوذها فى أفريقية الشرقية وهذا أمر يحزن له إذ لا توجد فى أفريقيا أمة أصلح من مصر فى أعتقادى لرفع مستوى المدنية فى أفريقيا » .

— وقال السير صموئيل بيكر ١٨٨٤ بعد أن أحتل الإنجليز مصر وفرضوا علينا ترك السودان ظلماً « فى مذكراته ص ٨٥ » كان الأمن العام فى عهد المصريين

مستتباً فى كافة بلاد أفريقيا وكان الرحالة الأوروبى الغريب يسير على طويل الطريق من الأسكندرية إلى قلب أفريقيا مستشعراً بطمأنينة تزيد عما يشعر به أحد أبناء لندن فى حديقة هايد بارك بعد الغسق .

* * *

فاحكم وقدر قيمة مصر وعظمة حكمها فى ذلك العهد البعيد بعد مطالعة شهادة هؤلاء الشهود الأجانب .

* * *

وعلى القارئ أن لا ينعى على هذه النزعات ويعتبرها خيالا فإن حياة الأمم لا تقاس بالأيام .

وعلينا أن نواظب على طلب رد بلادنا إلينا — وأن نلقن أولادنا هذه المطالب — وأن نوحى إليهم إيحاء المجد الذى فقدوه والإمبراطورية التى ضاعت — وعلينا جميعاً أن ننشر رسالة الذكرى على المصريين وأبناء النيل جميعاً ليذكروا أنهم كانوا وحدة حية لا تموت وأنهم مرتبطون بأمهم مصر برباط الدم والوطنية وإن هذه الرابطة لا يمكن أن تنفصم عراها وإنها ستعود قريباً أشد ما كانت إرتباطا — وأعظم ما تكون صلة وعظمة .

* * *

أننى أومن بالإمبراطورية المصرية إيماناً قوياً — واثق بقرب عودتها وأرجو أن يعتنق جميع المصريون هذا الإيمان ؟

أفريقيا للأفريقيين

« إن المارد الأسود — أفريقيا » قد استيقظ من نومته الثقيلة وقام ينفض عن جسده الأغلال ، مقسما أن يستخلص أرضه ويسترد حريته ويستقل بخيرات بلاده — وليس لمن يعترض سبيله غير الموت الزوام ... « الرئيس جمال عبد الناصر »

لم يكن الأوروبيون يعرفون من أفريقيا فى قديم الزمان غير سواحلها الشمالية ثم بدأوا فى القرن الخامس عشر يكتشفون سواحلها الغربية ، ثم داروا حول « رأس الرجاء الصالح » وبداؤا يطوفون سواحلها الشرقية حتى وفق فاسكوا دى جاما البرتغالى إلى بلوغ الهند وقد ألهت كنوز الهند والمكسيك الأوروبيين عن إرتياد داخل أفريقيا أو القارة السوداء كما كانوا يسمونها .

ولما وقفت رحى الحرب بين نابليون وأوربا عام ١٨١٥ كان شمال أفريقيا حتى مراكش تابعاً كله إلى تركيا تبعية اسميه — وكان للبرتغالين السيادة فى شرق أفريقيا وكان للانجليز والفرنسيين محطات للتجارة على الساحل الغربى وقد قام مستكشفون أوربين مثل سبيك وبيكر ولفنجستون وستانلى وأغلبهم حظى بمساعدة الحكومة المصرية فى ذلك الحين بكشف وارتياد مجاهل القارة وتلا الاكتشاف تنافس خطير على احتلال داخلية القارة فى أوائل القرن التاسع عشر .

ومن ذلك التاريخ بدأ الأوربيين وعلى الأخص الانجليز والفرنسيين فى إحتلال القارة وإنشاء المستعمرات فيها .

وكان لمصر القدح المجلى فى ذلك فقد أحتلت حجالها كل شمال شرق أفريقيا ووصلت حكومتها إلى قلب القارة حتى حققت مصر الأمل الكبير فى دولة وادى

النيل الكبرى إذ شمل العلم المصرى ما يعرف الآن باسم السودان المصرى — وأوغندا وكينا والصومال والحبشة والاريتريا حتى رأس جردفون .

* * *

وكان النظام الاقتصادى السائد فى عالم الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر «هو مبدأ الباب المفتوح » وهو مايسمى بحرية البحار وحرية التجارة وكانت دول أوروبا تغض الطرف عن احتلال الدول للبلاد الأفريقية فى مقابل أخذها بهذه السياسة وتعهد الدول المستعمرة بعدم الاستئثار بمزايا اقتصادية أو مالية فى مستعمراتها .

ثم تطور النظام الاستعمارى فنشأت الوحدات والكتل الاستعمارية التى تقوم على أساس مقدرة كل دولة وإستعدادها لتصريف منتجاتها الصناعية فى أراضى مستعمراتها — وأصبحت المواد الأولية التى توجد بكثرة فى أفريقيا وقفا على شركات الدولة الحاكمة على صورة إحتكارية — فلما نشبت الحرب العالمية الأولى كان سببها الأساسى رغبة كل دولة فى الحصول على أكبر نصيب من المستعمرات (على الأخص فى أفريقيا) لتوزيع منتجاتها فما كادت الحرب تنتهى حتى سارعت انجلترا لاحتلال البلاد التى كانت خاضعة لنفوذ المانيا فى أفريقيا .

* * *

وتمتاز فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بفيض من المواد الأولية التى تكثر فى أفريقيا وغزت العالم دون أن يصيب أصحابها الشرعيين ومنتجيها الأصليين منها شىء — فعاش الأفريقيون فى المستعمرات فى مستوى من الفقر والحرمان لايليق بالكائنات البشرية — وهكذا نرى العالم الأوروبى يعيش على خيرات الأفريقيين وهم يتضورون جوعاً محرومون من كل المزايا الإنسانية .

وقامت الحرب الأخيرة والعـــالم بين فريقين — المحظوظين بخيرات المستعمرات — وأهل البلاد الأصلية المحرومين منها — وانتهت الحرب الأخيرة ولا يزال العالم كما كان فى موقعة — ولـكن المظلومين والمحرومين قد أحسوا بما يحيق بهم — وعلموا أن لا فائدة ترجى الا بقهر المستعمرين فى كل العالم وهكذا استيقظ المارد ليقول أنه بعد ذلك لن يكون بقية المستعمرين — وأخذ ينادى معلنا فى كل مكان — أن أفريقيا للافريقين …

* * *

وخليق بمصر الحديثة أن تزهو وتفاخر العالم كله بما ساهمت من نصيب فى سبيل كشف مجاهل أفريقيا وتمدينها فى القرن التاسع عشر — فقد أدى فتح السودان فى سنة ١٨٢٠ إلى إنشاء عاصمة الخرطوم وإلى إرسال بعثات علمية للبحث عن المعادن وكشف منابع النيل وكان هذا قبل قيام اسبيك وجرايف اللذين كشفا عن بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٦٢ ثم فتحت قناة السويس فعادت إلى مصر أهميتها التجارية من حيث هى أهم وأقصر طريق بين الشرق والغرب وأصبح النيل بعد كشف منابعه الشريان الحيوى الذى يصل بين البحر الأبيض المتوسط وقلب أفريقيا — فانتهزت مصر الفرصة وإستطاعت فى مدى عشر سنوات مد سلطانها داخل أفريقيا جنوبى خط الاستواء إلى أوغنـدا غربا وأقليم بحر الغزال حتى الـكونغو ودارفور — وشرقا إلى البحر الأحمر والمحيط — وفى جميع هذه الارجاء كان المصريون يعلمون الاهالى المبادىء الأولية للمدنية ويدربونهم على فنون الزراعة والصناعة والبناء وإحترام النظام والقانون .

وكانت إدارة شئون هذه الامبراطورية المصرية الافريقية فى ذلك الوقت من القوة والمهابة بدرجة جعلت المستـكشف الألمانى شونيفزرت يقول فى تقرير له « إن القوة والنفوذ اللذين كان المصرين من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٠ على

أراضى النيل الشاسعة لم يتمتع بمثلها أعظم الأمم استعمارا فى التاريخ .

* * *

تتجه شعوب أفريقيا إلى مصر لتكون معينا لهـا فى كفاح الإستعمار فى أفريقيا — وإن مصر لتجد أن إحتمالات كثيرة بعيدة المدى تلوح لها — بقدر ما يزيد الوعى القومى لشعوب أفريقيـا — وتلتهب عواصف أهلها رغبة فى الاستقلال وحرصاً على نواله بقدر ما نزيد تبعات وطننا مصر نحو هذه الشعوب وتتسع إحتمالات المستقبل أمامنا فى هـذه القارة — التى نحس الآن بأننا نحمل الواجب الاول نحو بلوغها ما تريد من الحرية — لأننا رأس هـذه القارة — واسبق شعوبها فى ميدان الثقافة والقوة والإمكانيات .

ومنذ أيام نشرت الصحف أن مؤتمراً سيعقد فى نيروبى وأن الصاغ صلاح سالم تلقى دعوة لحضوره وجاء فيما نشرته عنه جريدة الاهرام أن الذى دعا إلى عقده هو إمتداد موجه اليقظه إلى الشاطىء الشرقى لافريقيا وإن الاهالى فى كينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنزبار يرون الضرورة ملحة لتنظيم أنفسهم ليشتركوا كهيئة متحدة فى تطور هذا الاقليم .

ومن قبلهم التجأ إلينا الصوماليون — وأهالى أوغنـــدا فى سبيل نيل مساعدة مصر الحكومية من ذلك السبيل .

وفى العام الماضى عقد السيد « باولو موكالا » زعيم حزب الباتاكا فى أوغندا اجتماعاً صحفياً حضره مندوب عن الصحافة المصرية وبعد أن خطب فى الإجتماع خطاباً طويلا وشرح حال الأوغنديين ومايقاسوه تحت نير الأستعمار البريطانى — أتجه نحو المندوب المصرى وقال « لقد وقفتم على حقيقة قضية أوغندا ولتعلوا أنه لاخلاص لنا إلاّ على أيديكم وأيدى إخواننا من الأفريقين — وأننى كلما نظرت

إلى النيل العظيم يقيد شعوب واديه الكبير بسلاسله الذهبية — أقول أنه قد آن الأوان لاتحاد شعوب النيل كلها مصر والسودان وأوغندا وباقى حوض النيل فى إتحاد واحد… أننا سنستخلص حقنا من يد الغاصب وننتظر كلمتكم وعملكم حتى يتم لنا جميعاً الإتحاد والعزه … » .

وها هى أوغندا تسعى إلى شعب وادى النيل تطلب الإتحاد معه للمحافظة على منابع النهر الخالد …

* * *

فهذه اليقظه التى اتجهت بأبصارها وقلوبها وآمالها نحو مصر . يجب علينا أن نقدرها قدرها — وأن نؤدى واجبنا حيالها وسنجد أن أدائنا هذا الواجب لن يذهب سدى .

أداء هذا الوجب وما يستتبعه أو ينبى عليه — لا بد أن يصاحبه بل يتبعه تنسيق سياستنا الأفريقيه سياسة قائمة على الفهم والإدراك لأوضاع هذه الشعوب ومشاكلها ونظم حياتها واجناسها وتاريخها — ويجب أن يصاحبه أعداد طائفة من الأخصائيين لدراسة تلك المسائل وإيجاد حلول لها .

وعلى الحكومة أن تعنى بذلك عناية خاصة فتعد فى وزارة الخارجية قسما كبيرا خاص للشئون الإفريقيه — كما علينا واجبنا آخر بأن تقوم الجامعه بانشاء كرسى دائم لدراسة شئون البلاد الأستوائية الإفريقية ، لا بل بانشاء معهد أو كلية خاصة لفحص والعناية بكل المسائل الإفريقية .

وكما دعيت فى مقدمه كتابى السابق لإنشاء كراسى دائمة فى الجامعة لدراسة تاريخ مصر الحديثة — فأننى أكرر الدعوة لإنشاء المعهد الذى تعهد إليه بكل المسائل الإفريقية لايجاد البيئة العلمية التى نعتمد عليها فى أداء واجبنا نحو الشعوب

الإفريقية التى تتجه إلينا بآمالها — لتكون علاقتنا بها قائمة على فهم واقعى وإدراك على يمكننا من إداء هذا الواجب على أحسن الوجوه .

* * *

وإذا صح أن مؤتمرا للشعوب الإفريقية المكافحه سيعقد بالقاهرة فى هذا العام فإن أمام حكومة الثورة فرصة سانحة لربط أوامر الأخوة والصداقة مع جيراننا .

فالولايات المتحدة ابتدعت فكرة مبدأ مونرو الذى يقول بأن أمريكا للامريكين فلا يضيرنا أن نقول إفريقيا للأفريقين وها هو رئيس حكومتنا الجليل يقول فى كتابة فلسفه الثوره « أن شعوب إفريقيا ستظل تتطلع إلينا نحن الذين نحرس بواباتها شمالا وشرقاً — وإننا لن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء » .

أن إفريقيا تنادينا — ونحن نلبى النداء .

ونهتف إفريقيا للإفريقيين .

النهضة المصرية

والأهداف الوطنية

منذ عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ توالت على العالم حوادث جسام — كانت مصر مسرحاً لبعضها فقد وضعت المعاهدة التى ظن فيها خيراً لمصر فكانت بالعكس خيرا لازماً لبريطانيا وضرراً محققاً لمصر — ولما وضعت تلك المعاهدة المشئومة موضع التنفيذ فى ظروف دقيقة عصيبة ظهرت كل سيئاتها خصوصاً أثناء الحرب التى كانت مصر بسببها إحدى ميادين القتال — وفى أثناء تلك الحرب الضروس استمعت الشعوب المتعطشة إلى الحرية والدول الصغيرة إلى وعود خلابة خطيرة — وعقدت مؤتمرات عديدة فى موسكو وطهران ودبدثون اوكس والقرم وغيرها بعثت الآمال فى صدور الملايين من البشر .

فلا عجب — فى تلك الآونة التى كانت ترسم فيها خريطة العالم من جديد أن ترتفع الأحداث وتحتدم المناقشات ، حول المطالب القومية فى كافة بلاد العالم — وعلى الأخص فى مصر بعد وثبتها الأخيرة ونهضتها المباركة بعد الثورة الميمونة التى دفعت بمصر نحو المجد والعزة .

حق مصر فى إلغاء المعاهدة سنة ١٩٣٦

« أبرمت معاهدة الصداقة والتحالف ؟! » بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ اى فى وقت تتابعت فيه الأحداث الدولية سراعا تنذر بشر جسيم مقبل ، وفى وقت كان لزاماً فيه على الدول وقد ثبت فشل « عصبة الأمم » القديمة

فى أن تسيطر على الموقف أو أن تحقق للعالم الأمن الدولى المنشود أن تدبر كل منها لنفسها الوسائل التى تكفل لها الأمن والسلام .

وكان من ضمن هذه الوسائل « اتفاق مونترا — يوليو سنة ١٩٣٩ » الذى عقدته تركيا لتفادى خطورة الحالة فى البحر الأبيض المتوسط .

وكانت خطورة الحالة هذه مبعثاً لقلق الدول التى يهمها شئون البحر الأبيض وكان ذلك داعياً لعقد المعاهدة المصرية الإنجليزية وقد حملت بين طياتها نصوصاً لا يمكن أن تفسر إلاّ على ضوء الظروف التى كانت قائمة وقت إبرام المعاهدة وتضمنت نصوص المعاهدة كثيراً من إمكان تفسيرها أو تعديلها أو تغيرها فى فترات متباعدة .

ولما كانت نصوص المعاهدة تجيز صراحة طلب إعادة النظر فيها بما يجعلها ملائمة للظروف السائدة وقت التنفيذ — إنما تعترف للطرفين المتعاقدين بحق يتمتعان به قانوناً — ذلك أنه من المسلم به أنه يجوز لدولة طرف فى معاهدة أن تطلب إلى الطرف الآخر إعفائها من التزاماتها فيما إذا طرأ على المعاهدة ظروف تبرر هذا الطلب — هذه القاعدة ويطلقون عليها قاعدة تغير الظروف أو الظروف الطارئة أو Théorie de Limprevision — Change of Circumstances أصبحت من المبادىء القانونية العامة التى تطبق لا على العقود بين الأفراد وتحت سلطان القوانين الوطنية فحسب ، بل على العقود بين الدول أو بعبارة أخرى على المعاهدات الدولية — وتحت سلطان القانون الدولى العام .

على هذه القاعدة جرى العرفان الدولى والوطنى وبها أخذت المحاكم فى أحكامها والشراح فى مؤلفاتهم ويكفينا من هذا أن نشير إلى ما أورده أحد أساطين علم القانون الدولى العام « اوبنهايم » جزء أول ص ٧٣٦ والمراجع المشار إليها فيه من أن كل معاهدة تتضمن شرطاً من مقتضاه أنه إذا طرأت ظروف لم تكن

فى الحسبان تجعل الزاما منصوصاً عليه فى المعاهدة مهدداً لكيان الدولة أو لتقدمها الحيوى فإن لها الحق فى أن تطلب إعفائها من هذا الالتزام أو إلغائه .

وقد طبقت هذه القاعدة فى عدة مسائل دولية لا نحتاج إلى ذكرها تفصيلا هنا فإذا ما طبقت مصر هذه القاعدة بعد تطبيق المعاهدة إبان الحرب الأخيرة وظهور تغير الظروف الدولية واستحالة سكوت مصر على بقاء قوات احتلالية فى قناة السويس لم تكن مصر متجنية ولا ظالمة — بل كان من حقها القانونى الواضح أن تطلب سحب هذه القوات أو إلغاء المعاهدة .

وهذا ما قامت به الحكومة المصرية فى سنة ١٩٥١ إذ ألغت معاهدة سنة ١٩٣٦ كما ألغت معها أيضاً اتفاقية السودان .

***

المطالب الوطنية

ونحن إذا استعرضنا المطالب الوطنية بعد إلغاء المعاهدة واتفاقية السودان لوجدنا أن مطالبنا الوطنية من الناحية الدولية قد انحصرت فى ٣ مسائل رئيسية هى :

١ — الجلاء التام .

٢ — حيدة القناة وإشراف مصر عليها .

٣ — وحدة وادى النيل أو عودة الامبراطورية المصرية القديمة .

أولا — الجلاء

إن أمنية كل مصرى الأولى — هى جلاء القوات البريطانية عن مصر ووادى النيل بأكمله من منبعه حتى مصبه جلاء تاماً — وانا وما زلنا منذ عام ١٨٨٢

المشئوم نطالب بهذا المطلب وكم أعلن الجانب البريطانى حينئذ (أى من بداية عهد الاحتلال) أنه احتلال مؤقت — ثم توالت تصريحاته الرسمية بأنه لا ينوى البقاء فى مصر ، ولكن يترقب الفرصة للخروج منها بشرف .

ولا تزال ترن فى آذان الكثيرين منا — تلك التصريحات المدوية التى كان يرسلها المرحوم مصطفى كامل مذكراً بريطانيا بضرورة احترام العهود وتنفيذ الوعود بالجلاء الناجز عن وادى النيل .

***

ولذا ما كادت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها — حتى هبت مصر متحدة متكاتفة تطلب إلغاء الحماية التى أعلنتها بريطانيا من تلقاء نفسها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وانهاء الاحتلال ، لكى تتمتع البلاد باستقلالها وسيادتها كاملتين .

وهنا قد مضى ثلث قرن أو يزيد والأمة المصرية قد قامت بثورتها الكبرى الدامية سنة ١٩١٩ مناهضة الاحتلال وتنادى بعدم مشروعيته ، ومع ذلك كله ورغم جهاد المغفور له سعد زغلول والوفد لم يحقق هذا الهدف القومى إلا جزئيا فقط .

إذ بالرغم من إلغاء الحماية — والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — ومن النص بعد ذلك فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على انتهاء احتلال مصر عسكرياً (المادة الأولى من المعاهدة) وخروج الجنود المحتلين من داخلية البلاد وانحصارهم فى منطقة قناة السويس واشتراط أن لا يزيد عددهم عن ١٠ آلاف جندى و ٤٠٠ طيار (ملحق م ٨ من المادة) — بالرغم من ذلك كله فلا تزال مصر تئن من بقاء هذه القوات المرابطة على حدود القناة وترى فى بقائهم هناك خطراً مؤكدا على سلامتها — وعائقاً كبيراً يمنع تقدمها فى المحيط الدولى — وتعطيلا لتقدم البلاد من نواحى عدة اقتصادية ومالية وسياسية (١) .

(١) لقد وفقت البلاد أخيرا بالاتفاق على جلاء هذه القوات الذى أخذ فى تنفيذه .

٢ ــ حيدة القنال

قنال السويس من أهم النقط الاستراتيجية العالمية وهى ولا شك جزء لايتجزأ من الوطن المصرى — إلاّ أننا لا نستطيع أن ننكر أنها قبل كل شىء طريق عالمى للمواصلات يجب أن يكون دواماً على الحياد حراً للملاحة الدولية دون مراعاة أى قيد أو شرط .

وقد ظهرت أهمية القناة الاستراتيجية بوجه خاص فى الحرب الحبشية الإيطالية والفترة التى تقدمتها مباشرة — فلو أمكن اقفال القناة فى وجه إيطاليا ابان الحرب لقضى على الحملة الإيطالية فى المهد — ولتغير تاريخ السنوات العشرين الأخيرة .

ودولية القناة أمر مسلم به منذ البداية — وحتى معاهدة سنة ١٩٣٦ الملغاة قد أيدت هذا المبدأ كما أعترفت بأن القناة جزء لايتجزأ من مصر « صدر المادة ٨ من المعاهدة » كما نصت أيضاً أن الاحتلال المؤقت لايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

فلا نزاع من أن قنال السويس جزء لا يتجزأ من إقليم مصر ، يقع عبء الدفاع عنه على عاتقها وحده لا يشاركها فيه ولا يجب أن يشاركها فيه أحد غيرها .

* * *

هذه الحاجة الدولية قد نظمتها الدول بتوفيق بين حاجات مصر والضرورات الدولية ذلك بتنظيم حيدة القناة ووجوب إطلاق حرية الملاحة فيه دواماً — فى معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ اعترفت الدولة بحق مصر فى الدفاع عن القنال وحرية الملاحة الدولية فيه مما جاءت به المادة ١/٨ من أنه فى حالة ما يرى مندوبى الدول فى مصر أن هناك خطراً يهدد أمن القنال أو حرية الملاحة فيه — تقوم

بإبلاغ الأمر إلى الحكومة المصرية حتى تتخذ ما يلزم من الاجراءات لحماية القنال أولحماية الملاحة فيه ، وأيدت هذا الاعتراف فى المادة ٩ بما سلمت به للحكومة المصرية من حق فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحق الدولة فى احترام نصوصها .

فالدفاع عن القنال وحماية الملاحه الدوليه فيها بمقتضى هذه الإتفاقيه الدوليه من حق مصر منذ ١٨٨٨ فكيف يجوز لمصر الآن أن تتنازل عن هذا الحق لغيرها .

* * *

وأما ماجاء بالمعاهدة المصرية الإنجليزية الأخيرة من إباحة وضع قوات لضمان الدفاع عن القنال فهو مقيد بزوال هذا القيد فى حالة قدرة الجيش المصرى وحده فى الدفاع عن القنال .

وفضلا عن هذا فإن مصر بعد ارتباطها بالمعاهدة سالفة الذكر والتى وقعتها جميع الدول لم تكن تملك التوقيع على معاهده فردية مع بريطانية على أمر يخالف إجماع الدول ويكون هذا الشرط قد ورد باطلا فى معاهدة التحالف .

وفضلا عن ذلك فقد ألغت مصر هــــذه المعاهدة الإخيرة وأصبحت غير مقيدة بها .

يضاف إلى ذلك أن الجيش المصرى الآن قد أصبح فى حالة من القوة والمقدرة ما يمكن من تنفيذ شرط حماية القناة وحده دون الاستعانة بالقوات البريطانيه .

وقد تولت القوات المصرية وحدها فعلا الدفاع عن القناة فى طول الحرب العالمية الثانية — وهى التى صدّت عنه طيارات الاعداء والألغام التى كانت تلق عليه — وهى وحدها التى تحملت هذا العبأ الثقيل متبثة بذلك جدارتها وحدها لحماية الملاحة دون قوات أخرى مساعدة .

إن وضع قوات دائمة إلى جوار منطقة معينة لحمايتها نوع من الإستراتيجية الحربية أثبتت الحرب العالمية الثانية عدم لزومها وعدم صلاحيتها ، فالحرب الحديثة على خلاف الحروب السابقة لم تعد حرب خنادق ومواقع وإنما هى حرب حركة ووجود قوات معينة فى منطقة خاصة لا يقيد المحارب قدر ما يقيده مرونة جيشه وتزويده بوسائل النقل السريع التى تجعل من الميسور سرعة توجيهه وقت الحاجة إليه أشد ويصدق هذا القول بصفة خاصة على قنال السويس حيث يحدها من الجانبين صحراوان شاسعتان مترامیتا الأطراف — هما جزء من إقليم مصر وحيث تقع بين بحرين أمن انجلترا مكفول فيهما ومفتاح كل منهما فى إيديها — والذى قطعت به الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص أن التنظيم الحديث للجيوش وتزويدها بوسائل النقل السريع وتمكينها من طرق صالحة لهذا النوع من النقل يجعل من الميسور على القيادة العامه نقل الألوف من أفراد الجيش بكامل عتادها وأسلحتها وذخائرها من مكان إلى آخر فى ساعات معدودة رغم بعد الشقه بين المكانين — الأمر الذى كان يستحيل حدوثه فى حرب سنة ١٩١٤ .

فإذا لاحظنا أن قوات إنجلترا مرابطة فى قبرص ومالطة وهى مراكز لا تبعد عن الشواطىء المصرية لتأكدنا أن وجود القوات البريطانية بجوار القناة أمر لا تدعوله أى ضرورة من الضرورات .

* * *

وأمر آخر لا يقل أهمية عما سبق ذكره يجب الإشارة إليه — ذلك هو أن حماية القناة من الأعتداء أمر لا يهم الإنجليز وحدهم ، وإنما هو يهم العائلة الدولية كلها — وهذه الصفة الثانية للقناة من ساعة التفكير فى شقها وفى الفرمان الأول الذى صدر بالامتياز والذى نص صراحة على وجوب أن يكون القنال حراً للملاحة الدولية فأمن القنال وحمايته من التعطيل والاعتداء هما إذا جزءاً من الأمن الدولى العام .

وقد تأيد هذا المعنى فى فرمان الباب العالى بالموافقة على قانون الشركة الصادر فى مارس ١٨٦٦ على أن القناه حره لجميع سفن العالم التجارية دون تميز أو تحفظ مهما كانت الجنسية التى تنتسب لها السفينه — فلا يجوز للشركة أن تمنح أى فرد أو أيه شركة أو حكومة امتيازات لايتمتع بها الجميع .

ونص على ذلك فى إتفاقية القسطنطينية كما قدمنا وتحرم هذه الإتفاقية الدولية على الدول الموقعة عليها تسليح منطقة القنال أو إبقاء جندى واحد من قواتها فيها — كذلك نصت الإتفاقية على العمل بكل النظم المصريه فى هذه المنطقه .

وهذا معناه أن القناة يجب أن تكون مفتوحه لجميع سفن العالم فلا تتعرض سلامتها للخطر أثناء مرورها بالقناة ومعناه أيضاً أن تظل القناة محايدة فلا يجوز أن تكون لدولة ما امتيازات فيها ولا يجوز أن تتخذها دولة ما قاعدة لجيوشها أو تحولها إلى إدارة عسكرية هجومية .

بل أن مصر نفسها وهى صاحبة القنال والأرض التى تجرى عليها ملزمه باحترام حرية الملاحة فى القناة وحيادها فلا تبق فى منطقة القنال من قواتها المسلحة الا ماهو مخصص لحمايتها من العدوان الأجنبى .

* * *

ومجمل ما نقول أن حيدة قنال السويس أمر مؤكد من ناحية الواقع والقانون الدولى — وأن الظروف السائده فى الوقت الحاضر سواء فى ذلك من ناحية ماحققته مصر لنفسها من وجود جيش قوى مدرب على أحدث النظم العسكريه — مسلح أحدث تسليح وقد تولى فعلا الدفاع عن القنال أثناء الحرب الأخيرة — وبعد ذلك قد بلغ الذروة من القوة وأستكمال المعدات بما أضفته عليه الثورة الأخيرة — ومن ناحية ماحدث من تحول فى استراتيجية الحرب — وما نراه من وجود القنابل الإيدروجينية والذرية .

فالحرب القادمة إذا قامت لاسمح الله لن تـكون حرب ميدان بل حرب خاطفة ذريه لا تحتاج إلى مواقع خاصة وبذلك أصبحت منطقة القناة ليست المكان الأمين لقيام منطقة عسكريه فيه — فإذا أضفنا إلى أن هـذا الموضع لن يكون ذا فائدة عسكرية لمحتليه إذا كان من الإعداء لأن ظهره سيكون مكشوفا للقوات المصرية التى ستهاجمه متى استمر موقفه العدوانى الحالى .

فالقناة لم تعد مكانا أمينا للاحتلال الإنجليزى — بل أن من مصلحتهم ومصلحة الأمن الدولى أن يتركوه لاهله ليعدوا فيه مكانا صالحاً لحماية القناة لصالح الأمن الدولى — لذا تحتم على القوات الإنجليزية الجلاء عنه لصالحها وصالح المجموعة الدولية.

٣ — وحدة وادى النيل

كان وادى النيل منذ فجر التاريخ أى حوالى سنة خمسة آلاف قبل الميلاد دولة واحدة تمتد من البحر المتوسط إلى جنوب الحبشة — وكانت شعوبه مرتبطة أرتباطاً وثيقاً ثم تطورت العلاقات بينها بطبيعة الحال تطوراً تدريجياً بمرور الزمن حتى وصلت ذروة الرابطة الوثقى — فقـد كان اهتمام الفراعنة قوياً بتوحيد أجزاء وادى النيل — ويرجع ذلك إلى سببين أساسين أحـدهما العلاقة الطبيعه وأساسها وادى النيـل — والآخر العلاقة القومية وأساسها تقارب التفكير والمعاملات الإقتصادية .

وقد كان من نتائج الاهتمام بالوحـدة أن وفق الحاكم مينا (لفرمس) لضم الوجهين البحرى والقبلى سنة ٢٠٠ ، ق . م وشعر نتيجة لذلك بوجوب ضم باقى وادى النيل وقد تم تنفيذ ذلك بضم كل أجزاء الوادى فى دولة موحدة .

وظلت هذه الوحدة دائما فى دولة واحدة زمناً طويلا — حتى أصبحت أسوان حوالى سنة ٨٠٠ ، ق م مركز تلك الدولة الموحـدة — وقد ساعد موقع أسوان

الجغرافى على جعلها سوقاً للتجارة المصرية السودانية وكانت مركز لبدأ رحلات أستكشافية فى قلب أفريقيا .

وعند ما تولى « سنوسرت » الأول بدوره حكم الوادى حوالى سنة ١٩٧٠ ق . م رأى من خير الوسائل لنفع السودان تعيين « جبحاف » حاكم السودان المصرى الجنس حاكما عاما على السودان — وكذلك قام هـذا الحاكم بتعديلات فى سائر الشئون الكفيلة بنفع القطرين فعدل النظام الإدارى فى مصر بتعيين وزير ثانى إلى جانب الوزير الأول يختص أحدهما بشئون مصر ويختص التالى بشئون السودان .

وقد لمس أهل مصر مزايا وحدة وادى النيل فتكون من أبناء الوادى جميعاً جيش قوى وقد تولى بعض السودانيين مناصب حفظة الأمن فى مصر واستمر الحال على هذا المنوال طوال العهد الفرعونى .

وقد تولت أسر سودانية صرف حكم مملكة وادى النيل — فحكم السودانيين أخوانهم المصريين — وليس فى هـذا موضع للعجب فإن جميع أبناء وادى النيل يكونون مملكة واحدة لكل منهم نفس الحقوق التى للآخر .

* * *

لا ينكر أحد أن مصر هى التى أتمت وحدتها بوادى النيل لفتحها مديريات خط الإستواء وضم باقى المديريات إليها — وهى لم تضن فى هـذا السبيل بأية تضحية من الرجال أو المال وقد بدأت هذه الوحدة منذ أقدم أطوار التاريخ قديمه وحديثه .

وقد أعترفت الفرمانات لمصر بأمتلاك هذه الأقاليم وأقرت الدول بهذه الصفة الشرعية — وللجيش المصرى والموارد المصرية الفضل الأكبر فى تعمير هـذه

المناطق فمصر أنفقت على حملة دنقله وحدها ثمانية ملايين من الجنيهات حتى إضطرت الحكومة المصرية لتغطية عجز ماليتها إلى بيع ما أستطاعت بيعه من البواخر الخديوية والتفاتيش والأراضى ... هذا خلاف الأموال الطائلة التى دفعتها الخزينة المصرية لأنشاء السكك الحديدية والطرق والثغور البحرية والنهرية ... ومليون جنيه لإنشاء ميناء بور سودان حتى إعترف الإنجليز أنفسهم أن المديريات السودانية مصدر إنفاق لا مصدر إيراد — وكتب معتمدهم فى القاهرة اللورد كرومر فى تقريره عن ١٨٩٩ يقول « إن تلك المديريات كانت على الدوام كالهوة التى تبتلع الملايين من الأموال فتذوب تلكم الملايين التى تلقى فيه كما يذوب الثلج تحت وهج الشمس فهو سبب وهن الماليه المصرية وضعفها .

٤ — بطلان اتفاقية سنة ١٨٩٩

استرد الجيش المصرى السودان فى سنة ١٨٩٩ بقوات مصرية ضمها بعض القوات من الإنجليز حتى إذا تم ذلك وبلغ عدد الضحايا من المصريين نحو ٨٠ ألف أكرهت انجلترا حكومة ذلك الحين (وزارة بطرس غالى باشا) على إبرام إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

وهذه المعاهدة باطلة بطلانا أصلياً وكلياً وليكون البحث أوفى وأتم نرى أن نتناول الناحية السياسية للموضوع قبل الناحية القانونية حتى تبدو ظروف هذه الاتفاقية وملابساتها واضحة فتكون النتائج عليها أسهل منالا وأشد دلالة .

* * *

أولا فيما يختص بالسياسة الانجليزية بصدد السودان قبل اتفاقية سنة ١٨٩٩ يمكن الجزم بأنها كانت ترمى إلى تمزيق وحدة وادى النيل وهى وحدة قامت على أساس الاتحاد فى الجنس والدين واللغة وفى مصدر الحياة المشتركة المنبعثة من النهر المبارك .

وقد رسمت إنجلترا سياستها على أساس انتزاع السودان أو مديريات الجنوب كما كان يطلق عليها — وضمه إلى مستعمراتها الواقعة فى جنوبه .

وكانت الخطة أن يتم هذا الضم عن طريق الزحف من الجنوب لا عن إعادة فتحه مرة أخرى بالاشتراك مع مصر . ولا نريد أن نسرد الوثائق التاريخية العديدة التى تؤيد ذلك ولكننا نكتفى بسرد أهم الأحداث التى تكشف عن نيات السياسة الإنجليزية فى هذا الصدد .

١ — عندما شعرت الحكومة الإنجليزية عقب احتلالها لمصر أن عبد القادر باشا حلمى حاكم السودان أصبح قادراً على اخماد ثورة المهدى طلبت إلى الخديوى عزلة ووضعت الجيش المصرى تحت أمرة هكس باشا الذى قضى عليه جوعا وعطشا فى الصحراء موقعا به فى يد رجال المهدى عند شيكان . ومخالفاً فى ذلك رأى الخبيرين بأمور السودان . فانتهزت إنجلترا هذه الفرصة وطلبت من مصر إخلاء السودان جميعه . ولما رفض شريف باشا أبلغت الحكومة الإنجليزية الحكومة المصرية وجوب تنتحى كل وزير لايقبل سياستها فاستقال شريف باشا ، وقبل نوبار باشا تنفيذ رغبة انجلترا .

٢ — وعند إخلاء السودان رفض أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء تنفيذ الاوامر لبعد مديريته عن خطر الثورة ، فعمدت الحكومة الانجليزية إلى الضغط على الخديوى توفيق حتى أرسل إليه خطابا شخصيا يرجو منه العودة .

ولم يكد ينزل أمين باشا على إرادة الخديو حتى استولت إنجلترا على هذه المديرية وضمتها إلى مستعمراتها فى الجنوب . وكانت هذه هى الخطوة العملية الأولى فى سبيل إستيلاء إنجلترا على أراضى مصر ، بل ولعلها أخطر عمل قامت به انجلترا ، لوقوع منابع النيل مصدر حياة الوادى فى هذه المديريات . وفى أول يونيه عام ١٨٩٠ وقعت إنجلترا مع المانيا — ولها مستعمرات مجاورة — معاهدة لإقرار هذا الأمر الواقع .

ولقد وضحت هذه السياسة الانكليزية المرسومة فى تصريح قاطع للكولونيل مونتابل جاء فيه « أن إنجلترا لا تجلوا عن مصر إلا بعد أن تملك السودان وطريق بربر وسواكن » .

٣ — كذلك لم يكد يخل الجيش المصرى مديريات السودان الشرقية حتى اقتسمتها إنجلترا مع إيطاليا وفرنسا فاستولت إنجلترا على محافظتى زيلع وبربره ، وإيطاليا على مصوع ، وفرنسا على تاجورة وجيبوتى وأبرمت إنجلترا مع إيطاليا معاهدة فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤ سوت الدولتان فيها مناطق نفوذها فى هذه الغنيمة .

٤ — على أن الحوادث لم تمكن إنجلترا من تنفيذ سياستها بالاستيلاء على السودان من الجنوب إذ لم تلبث فرنسا أن تحركت لإحتلاله بعد أن أخلته مصر فدفع ذلك إنجلترا إلى المسارعة إلى حمل مصر على إسترداده من جديد ، حتى تواجه فرنسا بسند قانونى قوى ، هو أن السودان أرض مصرية لا يجوز الإعتداء عليه ، وقد تمت هذه المناورة فى « فاشورة » حيث رفع العلم المصرى وحده ، وأذعنت فرنسا معترفة بحق مصر . وهكذا كان لإنجلترا سياستان : سياسة قبل الدول ، قائمة على احترام القانون والحق . ؟؟؟...

وسياسة قبل صاحب الحق نفسه ، قائمة على نكران القانون والحق .!!!..

هذه هى السياسة التى خطتها إنجلترا بصدد السودان ولم تكن الحكومات المصرية المختلفة إلا أداة من أدوات تنفيذها . ولما كثرت الاعتراضات وثارت الشكوك حول مسلك إنجلترا ، أعلن السير إدوار جراى رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ « وهناك غير ذلك مسألة حقوق مصر . فموقف إنجلترا أمام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو مؤتمن على وديعة ، وهذا فيما يختص بمصالحها . وهذه الحقوق لم نؤيدها نحن فقط بل أيدتها أخيراً حكومة فرنسا نفسها » . على أن هذا الأمين قد عمل فى الواقع على تبديد أملاك المؤتمن عليه لاصيانتها .

ثانيا — أما فيما يختص بالاتفاقية من الناحية القانونية فقد أجمع الباحثون على بطلانها ، لأن مصر لم تكن تملك عام ١٨٩٩ إبرام معاهدات دولية من هذا النوع لتبعيتها لتركيا فضلا عن أنها أقرت هذه الإتفاقية تحت ضغط الإحتلال .

على أننا نضيف إلى ما تقدم أنه من التجاوز إطلاق لفظ « إتفاقية » على الإتفاق المذكور أو المعروف على الإتفاقات الدولية يبرمها ممثلون مفوضون بطريق دستورى من الدول الموقعة عليها ويذكر ذلك عادة فى صلب الإتفاق ومن يراجع إتفاقية ١٨٩٩ يجدها خلوا من هذه الاجراءات الضرورية . بل ومن توقيع لرئيس الدولة — الخديو — الذى لاغنى عن توقيعه على كل إتفاق يمس مصالح البلاد الجوهرية .

وأخيراً أين الإدارة المشتركة التى من أجلها أبرمت الاتفاقيــــة وحق مصر فى هذه الإدارة لا يعدو تعيين حاكم ترشحه إنجلترا يتمتع بسلطات مطلقة دون أن يكون لمصر طريق مرسوم لنقض قراراته .

إن إتفاقية السودان ليست سوى واجهة قانونيــة لإخفاء ضرب من ضروب الإستعمار الانجليزى الذى لم يعد يتفق وروح العصر الجديد .

ولكل ذلك نرى أن إتفاقية ١٨٩٩ ولدت باطلة شكلا وموضوعا .

أما القول بأن مصر قد أقرت هذه الإتفاقية فى معاهدة ١٩٣٦ فقول غير صحيح إطلاقاً ، لأن مصر لم تعترف بها ولم تقرها وانما قبلت استمرار العمل بها وهناك فرق كبير بين الاعتراف وقبول العمل بالأمر الواقع . هذا ومصر ما ونيت لحظة ، شعباً وحكومة عن المجاهرة ببطلان هذه الاتفاقية وكل مطلع على محاضر المفاوضات المختلفة يجد هذه الحقيقة واضحة فى صفحاتها كما يلمس إلى حد كبير ما لقى المفاوض المصرى من وسائل الضغط الأدبى لحمله على الاعتراف بهذه الاتفاقية على أن مصر مع ذلك لم تعترف بها فى معاهدة ١٩٣٦ وإنما قبلت استمرار العمل

بها على أساس الدخول فى مفاوضات جديدة بصدد السودان ومع احتفاظها بحقوق السيادة المستمدة من وحدة الوادى .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن مصر لم تصبح دولة مستقلة ذات سيادة إلى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ والتصديق عليها ، فإن تصرفاتها قبل غاصب حقوقها لا تغدو صادرة عن رضاء حقيق إلا بالتصرفات اللاحقة لهذه المعاهدة بل وعلى الأصلح اللاحقة لتمام الجلاء ، ولم يصدر من مصر بعد هذه المعاهدة ما يدل على رضائها عن اتفاقية السودان .

وليس فيما نقوله مبالغة أو إسراف بل لقد حققت الأحداث الأخيرة هذا المنطق ، إذ مازلنا نذكر قول المستر بيفن إبان أزمة ازربيجان من أن أى اتفاق بين بلدين لا يكون سليما ما دامت جيوش أحد البلدين محتلة لأرض من البلد الآخر

* * *

من كل ما تقدم يتضح أن انجلترا بعد أن احتلت مصر ، وحدودها تمتد من البحر الأبيض شمالا إلى منابع النيل جنوباً عمدت إلى تمزيق شمالى الوادى عن جنوبه وأن الحكومات المصرية المتعاقبة أكرهت تحت ضغط الاحتلال على الأذعان إلى هذه السياسة ولم تكن اتفاقية السودان سوى إحدى مراحل هذه السياسة .

لقد أعلن أحد أقطاب الوزارة البريطانية فى أول ديسمبر ١٨٨٨ قوله : يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادى النيل كله فهل آن لنا — وقد مضى نيف وخمسون عاماً على صدور هذا التصريح — أن نتوقع مثل هذا الجلاء اليوم عن وادى النيل كله فى مستقبل قريب جداً ! ؟

* * *

أثبتنا فيما تقدم بطلان معاهدة ١٨٩٩ شكلا وموضوعاً — وطبيعى أن نتج عن ذلك أن يغدو الوضع القانونى لمديريات السودان هو الوضع السابق لاخلائها والنظم الدستورية السابقة للاحتلال البريطانى كانت تعتبر السودان جزءاً من مصر

له عدد معين من النواب فى المجالس النيابية المتتابعة — وهذا ماثبت بالدليل القاطع أن وحدة مصر وإمبراطوريتها الأفريقية هى منذ القدم عقيدة جرت فى دماء المصريين فلن تستطيع أى قوة أن تنال منها مهما طال الزمن واصطنعت الأساليب .

***

ونحن نورد قانون الانتخاب المصرى فى ذلك الحين ونص المادة ٣٥ منه على مجلس النواب يتكون من مائة وعشرين عضواً ينتخبون بالوجه الآتى :

عدد	
١٢	من مدينة مصر
٦	من مدينة الاسكندرية
١	من مدينة رشيد
٢	من مدينة دمياط
١	من مدينة بورسعيد والعريش والاسماعيلية
١	مدينة السويس
٦	من مديرية البحيره
٣	من مديرية الجيزة
٣	من مديرية القليوبية
٦	من مديرية الشرقية
٨	من مديرية المنوفية
١٢	من مديرية الغربية
٨	من مديرية الدقهلية
٤	من مديرية بنى سويف
٣	من مديرية الفيوم
٦	من مديرية المنيا
٨	من مديرية أسيوط
٩٠	

٩٠	ماقبله
٧	من مديرية جرجا
٤	من مديرية قنا
٣	من مديرية إسنا
١٤	

نواب السودان

عدد	
٢	من مديرية الخرطوم
١	من مديرية بربر
١	من مديرية دنقلة
٢	من مديرية التاكا
١	من مديرية سنار وفيزوغلى
٢	من مديرية كردفان
١	من مديرية فشوره وخط الاستواء وشكا وبحر الغزال
٣	من مديرية الفاشر وداره وكبكابيه بدارفور
١	من محافظة سواكن
١	من محافظة مصوع
١	من مديرية هرر ومحافظتى بربرة وزيلع
١٦	
١٢٠	

فالمادة « ٣٥ » من « لائحة الإنتخاب » بعد أن عدلها مجلس شورى النواب وقد حددت فيها الدوائر الانتخابية كما حددها المجلس ، ومن بينها ١٦ دائرة النواب السودان ففى القانون الأساس الصادر ٨ يونية ١٨٧٩ اعتبرت مديريات السودان متممة لمديريات مصر ونصت المادة ٥ من قانون الانتخاب الصادر فى ٥ يونية من السنة نفسها على انتخاب ستة عشر نائباً يمثلون هذه المديريات وزعوا على الوضع الآتى : اثنان لكل من مديريات الخرطوم وكردفان والتاكا وواحد لكل من المديريات والمحافظات الآتية :

بربر . نقله . سنار . فاشوده . وخط الاستواء وبحر الغزال . سواكن . هرر وبربره . زيلع . مصوع . وثلاثة لمديريات الفاشر وداره وكبكابه .

وقد اتبع المبدأ نفسه فى القانون الأساسى الصادر فى ٧ فبراير ١٨٨١ ونصت المادة ١٢ من قانون الانتخاب الصادر فى ٢٥ مارس من السنة نفسها على انتخاب اثنى عشر نائباً لمديريات السودان ومحافظاتها .

على أن الاحتلال قضى على نظام البلاد البرلمانى وأحل محله نظام اللورد دوفرين ملغياً تمثيل مديريات السودان فكان ذلك إيذاناً بالسياسة الاستعمارية المبيتة لجنوب الوادى .

وعند ما أعيد فتح السودان وعقدت اتفاقية ١٨٩٩ لم يبد لهذه الاتفاقية أى أثر فى تغيير وجه نظر المصريين للوضع الصحيح لمديريات السودان ، حتى أن لجنة الدستور نصت فى قرارها الحادى والستين على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » وقد دعا هذا النص انجلترا إلى التدخل كعادتها ، مطالبة بإرجاء البت فى هذا الموضوع وتم الأمر بأن قبلت إحدى الوزارات المصرية هذا الطلب وعدل القرار — وقد أصبحت المادة ١٦٠ من الدستور — إلى الوضع الآتى « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » .

والآن وقد استكملت مصر كيانها القانونى ، وأصبح الميثاق يحرم على أى عضو فى هيئة الأمم المتحدة اتخاذ وسائل القسر ضد أى عضو آخر فإن مصر تستطيع أن تلجأ إلى بعض الوسائل القانونية لتمثيل مديريات السودان فى البرلمان دون أن تكون عرضة لأى احتجاج أجنبى .

ولما كانت الظروف الحالية لا تسمح بتمثيل السودان عن طريق الانتخاب ، لخضوع القانون للقوة فى هذا الجزء من الوطن ، فإننا نرى أن يكون التمثيل عن طريق مجلس الشيوخ بتعين السلطة التنفيذية بعض أبناء هذه المديريات من الأكفاء لعضوية هذا المجلس . ولاشك فى قانونية هذا التصرف مادام أن سيادة حكومة الوادى على هذا الجزء منه لم تكن فى أى وقت من الأوقات موضع شك أو نزاع .

ونجد فى التاريخ الفرنسى مثل أشد دلالة . ذلك أنه عقب الحرب السبعينية وسلخ مقاطعتى الالزاس واللورين عن الأراضى الفرنسية وضمها إلى ألمانيا ؛ حدث بعد أن أقر المجلس الوطنى الفرنسى معاهدة الصلح فى مارس ١٨٧١ أن قدم نواب هاتين المقاطعتين — ومن بينهم غمبتا وجروجان — استقالتها إلى رئيس المجلس . ولكن المجلس رفض قبولها معلناً أنه « بالرغم من التغيير الذى طرأ على حالتهم وعلى السكان الذين انتخبوهم فإنهم يظلون ، بل ويجب أن يظلوا نواباً عن الشعب الفرنسى بأكمله » .

ولا شك فى أن مركزنا بالنسبة إلى مديريات السودان أقوى بكثير من مركز فرنسا التى فقدت سيادتها على الالزاس واللورين بالمصادقة على المعاهدة .

هذه هى خطوة أولى فى حدود حقنا الدستورى يمكن أن تتبعها بخطوات أخرى .

* * *

ومهما يكن من أمر فنحن معشر المصريين شعباً وحكومة — حينما نتكلم اليوم عن السودان ، أو بعبارة أصح حينما نطالب بوحدة وادى النيل ، لا نستند إلى حق الفتح أو حق الكشف والتعمير ولا نهدف إلى استغلال موارد السودان لمصلحتنا لنستفيد مما أنفقناه فيه من الملايين أو ما إلى ذلك من المصطلحات والنزعات الاستعمارية البالية الممقوتة ، التى ذقنا نحن منها الأمرين ، بل نرمى فقط إلى تقرير الحقيقة الواقعة التى لا ينكرها إلاّ مكابر أو جاهل وهى أن مصر والسودان قطر واحد جمعت بين شماله وجنوبه العوامل الطبيعية والجغرافية منذ عرف الإنسان التاريخ الأول .

فمن الممكن مثلا أن تنفصل انجلترا عن اسكتلندا نهائياً دون أن تصاب أيتهما بالعقم ، وليس الحال كذلك بالنسبة لمصر والسودان .. فالسودان هو الحياة بذاتها لمصر ؛ لأنه إذا تسلطت دولة أجنبية عليه كانت مصر التى لا تعيش إلا من النيل عرضه لأفدح الأخطار كما أن مصر جزء متمم للسودان عمرانياً واقتصادياً علاوة ما بين سكانها من روابط وأواصر من الجنس والحس والشعور والعرف والدين .

فلا عجب أن جعل المفاوض المصرى فى جميع مراحل المفاوضات التى تلت ثورة سنة ١٩١٩ مسأله السودان نصب عينيه .

وهذا الأرتباط الطبيعى الوثيق بين شطرى وادى النيل الذى جعل من كل منهما جزءاً متمما للآخر هو ما يشعر به أخواننا السودانيين تماما إذ رغم الدعاية القوية التى يبثها بعض المغرضين هناك ضد مصر والمصريين إجتمعت كلمة جميع

السودانيين على وجوب قيام حكومة سودانية حرة فى إتحاد مع مصر فى أقصر وقت ممكن .

فلم يكد يستتب الأمر للإنجليز فى مصر حتى أشاروا على الحكومة المصرية إبان ثورة المهدى بإخلاء السودان فتم الجلاء عنه فى سنة ١٨٨٥ على يد وزارة نوبار (بعد أن رفضت وزارة شريف باشا إخلائه) وهو صاحب الكلمة المشهورة « إننا إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ! ! وكان قصد الإنجليز من هذا — كما أثبت التاريخ — هو أن يشتركوا فى إسترجاع السودان فيطالبوا بالاشتراك فى إدارته وحكمه وقد كان ...

وهكذا رفع على الخرطوم المصرية التى بناها الجنود المصريون — بعد القضاء على ثورة المهدى — العلمان المصرى والإنجليزى(١) — ووقع بطرس باشا غالى باسم مصر واللورد كرومر نيابة عن إنجلترا إتفاقية سنة ١٨٩٩ التى انشأت ما يسمى « الحكم الثنائى » هذا النظام الذى طبق منذ البدائة بطريقة جعلت السيادة الحقيقية للإنجليز دون المصريين فلهم الغنم وعلينا العزم(٢) ولم يكتف الإنجليز بهذه « الشركة » العجيبة ، بل عملوا على اقصاء المصريين من السودان نهائياً — وهم بطبيعتهم قوم نهازون للفرص فلم يكد يقع حادث إغتيال السردار السيرلى ستاك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حتى سارع الإنجليز إلى المطالبة فى بلاغهم للحكومة المصرية باخراج الأورط المصرية(٣) من السودان فوراً —

(١) لما سئل اللورد كرومر عن واقعة رفع العلم الإنجليزى أجاب أنه لا يقصد بهذا إنتقاص سيادة مصر ولكن ليجنب السودان وبلات المحاكم المختلطة والإمتيازات الأجنبية التى كانت مرتبطه بها مصر .

(٢) يكفى فى ذلك أن نشير أن السودان يحكمه إنجليزى من عام ١٨٩٩ للآن جمعت الرياسة العسكرية والمدنية فى يد حاكم إنجليزى يعين بأمر عال مصرى بناء على طلب إنجلترا ولا يفصل من وظيفته الا برضاء الحكومة الانجليزية إليها . (م ٣)

(٣) راجع تفصيلات هذه الوقائع فى كتاب للمؤلف « مصر الحديثة » سيصدر قريباً .

وليس هنا مجال الحديث عن بسالة الضباط والجنود المصريين فى الأراضى السودانية فى ذلك الوقت العصيب وعلى رأسهم قومندان الطوبجية البطل المرحوم الأميرالاى أحمد رفعت ورفضهم تنفيذ أمر حاكم السودان الإنجليزى بتركه — وثباتهم على رأيهم حتى صدر إليهم أمر الإخلاء بالأسف من السراى ومن وزير الحربية المصرية « بغير مساس بحقوق الوطن ولا بشرفهم العسكرى » .

* * *

ولا ينس المصريون دم السودانيين الذى أهدروه حزنا على فراق المصريين فقد ثارت الأورط السودانية متضامنه مع القوات المصرية واصلت الحامية الإنجليزية ناراً كانت نتيجتها موت كثيرين من الفريقين .

كما لاينس المصريون الزعماء السودانيين وعلى رأسهم ، الشهم الضابط المرحوم على عبد اللطيف وإخوانه الذى نكل به الإنجليز وعذبوهم وشردوهم حتى حط به المرض والضعف وأخيراً الموت .

تلك صفحات الماضى القريب يقرأها المصريون — وفى نفوسهم مرارة وفى قلوبهم الحسرة — ولم يخفف من لوعتها الاّ ما أقدمت عليه الوزارة المصرية سنة ١٩٥٢ من الغاء تلك المعاهدة المشئومة — وجاء العهد الأخير كما سيجىء بعد عقد اتفاق السودان الذى كان أول خطوة خطتها الثورة المصرية فى سبيل تحرير السودان .

* * *

وما فتئت اليد الأجنبية تعمل فى السر والعلن على تسوىء سمعة المصريين لدى إخوانهم السودانيين — وعلى إبراز السودان مستقلا عن مصر أو بعبارة

أخرى على شطر وادى النيل تارة باثاره مسألة الجنسية السودانية وتارة أخرى بمحاولة فصل شمال السودان نفسه عن جنوبه .

* * *

فقد حبا الله السودان الجنوبى رقعة شاسعة من الأراضى الخصبة المعشبة ذات الماء الوفير والشجر الكثير وما زالت إلى اليوم تعيش عيشة بدائية كأنما تعيش فى معزل عن العالم كله — فعلى من يا ترى تقع المسئولية الخطيرة فى ذلك ومن الملوم على هذا التقصير لا فى حق هؤلاء المواطنين وحدهم بل فى حق البشرية والانسانية والمدنية والحضارة جميعاً — فقد حكم الانجليز تلك البلاد من يوم خروج المصريين منها أى أكثر من نصف قرن من الزمان — فما كان يعمل حكامهم طول ذلك الوقت . ؟؟؟ . .

لو أنهم حاولوا أن يبذلوا أى مجهود لكان هـذا الوقت كافيا لمضاعفة عدد السكان وتعليمهم الزراعة والأستيطان والإستقرار فى الأرض — ولعاد ذلك بالفائدة لا على السودانيين وحدهم — بل على سائر شعوب العالم المتحضر — ولكن الحكام الإنجليز قضوا كل تلك المدة فى محاولات فاشلة لعزل الأقطار الجنوبية من السودان عن شماله وعن العالم بأسره مؤملين فى آخر الأمر أن يضموا الجنوب إلى امبراطوريتهم الأفريقية بحجة أنه أقرب إلى سكان تلك الأمبراطورية فى الموقع والبيئة والحياة الاجتماعية ؟!

* * *

إن مصر لا يمكن أن تقف حجر عثره فى سبيل نهضة السودانيين ورفاهية أهله — بل نحن جميعاً نؤمن بوجوب أخـذ رأى السودانيين فى أمر تقرير مصيرهم .

فالمصريون لم ينظروا أبداً إلى السودان كمستعمرة فتحتها جيوشهم ، بل ينظروا إليه كأخ شقيق لمصر ويرون أن تكون علاقة مصر بالسودان على هذه القاعدة قاعدة الأخاء والتعاون .

والذى يقوله كل مصرى هو أن مصر والسودان أرض واحدة وقطر واحد ونيل واحد وجنسية واحدة ووطن واحد — ونحن إذ ندعو إلى توحيد مصر والسودان فليس ذلك لأن لمصر فى السودان مصالح يجب أن تؤمن كما يزعم الزاعمون ولكن لأن مصر والسودان شىء واحد لا غنى لجزء منه عن الجزء الآخر ولأن الفصل بينهما إنما هو كالفصل بين الرأس والجسد سواء بسواء وهذا الذى نقوله ليس بالشىء الجديد حتى يجد من يعترض عليه ، إنما هو حكم الطبيعة والتاريخ .

أما أنه حكم الطبيعة فذلك لايجهله أحد فمصر هبة النيل حياتها ووحدته قوامها .

وإما أنه حكم التاريخ فكلنا يعرفه أنه عندما عقد فى مصر أول مجلس نيابى سنة ١٨٨٢ كان لنواب السودان المنتخبين عن مديرياته ومحافظاته مقاعد معروفة باعتباره جزءاً من الوطن لا يتجزأ . . . . . . ولما جاء بعد ذلك مجلس شورى القوانين فى عهد الاحتلال البريطانى تركت أماكن نواب السودان خالية رمزاً لانتظار عودتهم . . . . . وكان المجلس يوافق على كل إعتماد للسودان باعتباره جزءاً متمماً للوطن المصرى لأن النيل حياة مصر والنيل كما كتب مصطفى رياض للورد كرومر سنة ١٩٨٨ هو السودان . .

ومن قبل قال شريف باشا إننا إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا ومن بعد قال مصطفى النحاس أثناء مفاوضاته للانجليزية « تقطع يدى ولا أوافق على فصل السودان عن مصر ..٠ »

وليس المصريون وحدهم الذين يقولون هذا القول وإنما يقوله السودانيون أيضاً كما يقوله ساسة الانجليز أنفسهم وعلى رأسهم الإستعمارى المشهور اللوردسالسبورى الذى قال فى كتابه التاريخى إلى سفير بريطانيا فى باريس إنه « لاشك فى أن حقوق مصر فى إمتلاك مجرى النيل كانت من جراء نجاح المهدى مهمله — ولم يبق فيها شك بعد إنتصار الجنود المصريون على الدراويش »

بل لقد ذهب المستشار المالى الانجليزى فى مصر سنة ١٩١٤ إلى أبعد من ذلك فكتب فى تقرير له يومئذ « إن السودان ألزم لمصر من الأسكندرية . . ؟ ! وذلك عند البحث فى موضع حادثة فاشوده[١] .

وهذا كلام صريح وواضح لا لبس فيه ولا غموض ... وهو ليس كلاما مصريا وإنما هو كلام الساسة الانجليز .... فإذا كان قد خلف من بعدهم آخرون يرون غير ما رآهم فليس الذنب ذنبنا نحن الذين نقول بأن مصر والسودان كل لا يتجزأ وإن الأسمين وإن أختلفا فى اللفظ والنطق إلاّ إنهما يعبران عن شىء واحد وأمة واحدة وحكومة واحدة وبرلمان واحد . . .

***

حادثة فاشوره

ثار جدل دولى بين انجلترا وفرنسا بمناسبة حادثة فاشوره أقرت به انجلترا وأعلنت للملأ أن مصر هى صاحبة السيادة على وادى النيل كله ولأهمية هذه التصريحات نشرح الحادث وملابساته وما تخلله من أقوال الرجال الإنجليز المسئولين .

(١) بمناسبة ذكر حادثة فاشوره نحب للحقيقة والتاريخ أن نفصل موضوعها لاتصاله بتاريخ الحوادث فى ذلك الحين .

فى عام ١٨٩٣ استحكم الخلاف بين الفرنسيين والإنجليز فأراد الأولون عناداً فى انجلترا فتح المسألة المصرية على مصراعيها بعد أن انفردت انجلترا باحتلال مصر وذلك بإرسال قوة فرنسية تحتل جزءاً من الأراضى المصرية لإثارة العالم الدولى ضد انجلترا على احتلالها مصر دون مسوغ .

فأرسلت فرنسا سرية من جنودها بقيادة الضابط مرشان لاحتلال قرية من قرى السودان المصرى تكون واقعة على مجرى النيل فاحتل قرية فاشوداً فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٨ بينما كان الجيش المصرى بقيادة كتشنر يحاصر المهدى فى أم درمان فلما سقطت فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ أبحر كتشنر فى النيل حتى وصل فاشوداً لطرد الفرنسيين حتى لا يجعل لهم أى حق فى وادى النيل .

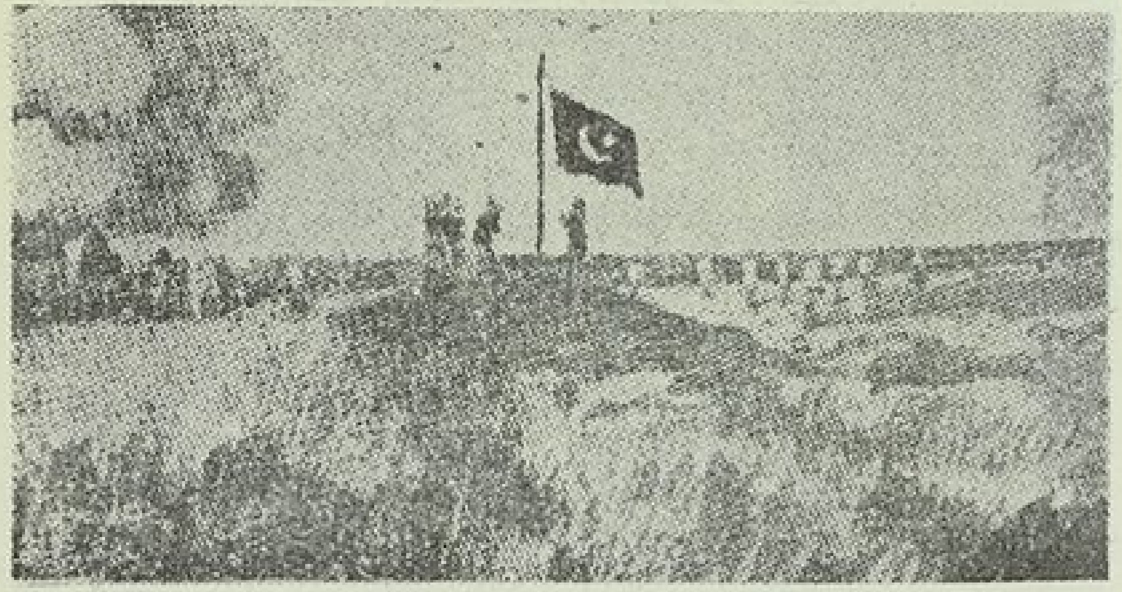
وفى ١٨ سبتمبر ١٨٩٨ أنبئ مرشان بدنو خمس بواخر وعدة مراكب شراعية وما طلعت شمس اليوم الثانى حتى جاءه جنديان سودانيان فسلما إليه كتاباً من السير هربرت كتشنر إلى القومندان الأوروبى الذى يحل بفاشوداً يزف إليه نبأ الهزيمة التى أوقعها السردار بالدراويش فى أم درمان وخبر قدومه إلى فاشوداً بعد ساعات .

فأوفد إليه مرشان رسولا من أهالى البلاد على رأس سرية من السود فى قارب يرفرف عليه العلم الفرنسى وقد زوده بكتاب إلى كتشنر يرحب فيه بمقدمه .

وصل كتشنر إلى فاشوداً تصحبه خمس سفن مسلحة و ١٨٠٠ من الجند السودانين و ١٠٠ (هايلاندر) من الكمرون مع عدة مدافع — ولم يكن لمرشان إلا مائتان من السنغالين فخف مع الكابتن جرمان إلى الباخرة التى تقل كتشنر وما أن تصافح الندان حتى بدأ النزاع .

قال كتشنر فى تقريره الرسمى عن الحادث بعد أن أثنى أجمل الثناء على أدب الضابطين الفرنسيين .

« بادرت بإبلاغ الجنرال ما رشان أن حلول قوة فرنسية بفاشودا فى وادى النيل



رفع العلم المصرى على فاشوده

بعد افتئياتاً صريحاً على حق مصر وإن التعليمات التى تلقيتها تقضى على بأن أحتج أشد الاحتجاج على احتلال فاشودا ورفع العلم الفرنسى على أملاك مصر . فأجاب المسيو مرشان بأنه جندى فلا يسعه إلا الإذعان لأمر حكومته ، والأمر الذى صدر إليه صريح يحتم عليه احتلال بحر الغزال ومديرية فاشودا وقد نفذه بالحرف فلا بد له من انتظار أمر آخر ليسير أية خطوه بعد ذلك حينئذ انبأته بأن الحكومة المصرية قد أمرتنى بأن أعيد سلطان مصر على مديرية فاشودا . وسألته هل هو معتزم منعى من تنفيذ ما أمرتنى به الحكومة المصرية وإذا عقد العزم على منعى فهل هو يفعل بأمر من الحكومة الفرنسية ؟ وكانت القوة المصرية الانجليزية تفوق قوته إلى حد بعيد وهو لا يجهل ذلك . فأجاب بأنه إذا رأيت أنا منازلته فى هذا الميدان فلا يسعه إلا أن يريد ما يكون ومعنى جوابه أنه ورفاقه يؤثرون الموت على التخلى عن مراكزهم ثم سألنى أن أهيىء له سبيل الاتصال

بحكومته ليعرض عليها جلاءه عن فاشودا . إذ أنه لا يجوز له الانسحاب منهـا ولا طى العلم الذى يظلها إلا بعد تلقيه الأمر بأن يعودَ القهقرى .

فقلت : هل لى أن أفهم من ردك هذا أن الحكومة الفرنسية قد عهدت إليك منعى من رفع العلم المصرى مديرية فاشودا وإعادة السيادة المصرية عليهـا ؟ فتردد المسيو مرشان لحظة ثم قال أن لا قبل له بمنعى من رفع العلم المصرى . وفى الساعة الرابعة مساء رفعت علم مصر على ملتقى نهر الصوباط بالنيل الأبيض ووكلت حراسته إلى قوة ووليت عليها الماجور جاكسون ثم عدت إلى الشمال . . . »

***

أما الفصل الثانى من المأساة فهو ماثل فى جميع الأذهان تشبث مرشان ورجاله بفاشودا إلى أن سقط عليه الأمر بالجلاء عنها سقوط الصاعقة فشد الرجال فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ يحرق الارم ، ويودع كبار الآمال . وقد آثر العودة عن طريق اثيوبيا . إشفاقاً منه ، إذا أبحر من الأسكندرية ، أن يشهد الإنجليز صورة حية للخزى الذى لحق فرنسا .

ووقعت أزمة سياسية بين بريطانيا وفرنسا أقلقت الدول إذ أوشكت أن تضرم الحرب فى أوروبا ثم هدأت الخواطر فمرت السحابة مع الزمن كما تمر السحب وعاون الإنجليز الزمن بأن غيروا إسم فاشودا فسموها « كودوك » .

ولـكننا نلح اليوم على الزمن فى أن يرد إلينا من تلك المحاجة ذكرى أسانيدها القانونية لأنها سهم نحرص على ضمه إلى كنانتنا فى نزاعنا مع بريطانيا على القطر الشقيق .

رأينا حجة كتشنر وهو يحاور مرشان . قال إنه تلقى الأمر برفع العلم المصرى توكيدا للسيادة المصرية على السودان ، وأنه سيرفع هذا العلم بالنيابة عن مصر صاحبة الولاية الشرعية فى تلك الأقطار .

فماذا كانت حجة فرنسا على بريطانيا ، وحجة بريطانيا على فرنسا ، وحجة مصر على فرنسا وبريطانيا ؟ هل هى بعينها حجة كتشنر فى تدليله العنيد ، سيادة مصر على وادى النيل .

حاول دلكاسيه أول ما حاول ، أن يستند إلى أن فرنسا قد احتلت فاشودا قبل استرداد الخرطوم فكان السودان إذن من البقاع التى يعتبرها القانون لا مالك لها Res nullius ما دامت مصر قد جلت عنه من خمسة عشرة سنة أو تزيد بعد ثورة المهديين . ولا سيما أن انجلترا نفسها قد اعتبرت أن أملاك مصر فى أفريقيا الاستوائية وأوغندا ، كما اعتبرت زيلع وبربره ، من تلك البقاع التى لا مالك لها بعد ما جلا المصريون عنها فاحتلتها لحسابها الخاص لا لحساب مصر . وجهة من النظر ما لبثت أن انهارت فلا يقبلها الرأى العام الفرنسى ولم تقرها الأوساط الرسمية وكان جميع من تعاقبوا فى فرنسا من وزراء الخارجية قد ذهبوا سواء فى أحاديثهم مع سفراء بريطانيا أو خطبهم البرلمانية ، إلى أن وادى النيل ملك الدولة المصرية وأن حقها فيه باق على الزمن لا تنال منه غزوه ولا ثورة . فأصبح هذا المبدأ ركن السياسة الفرنسية التقليدية أزاء مصر ، وقد أجمله المسيو هانوتو بقوله فى مجلس الشيوخ : « هذه المناطق خاضعة للسيادة العثمانية ولكن لها مالك شرعى هى الدولة المصرية » .

وبعد فإن اختيار فرنسا فى تسديد سهمها إلى بريطانيا لم يقع على فاشودا إلا لأن فاشودا بقعة مصرية ومن شأن مصريتها أن يثير الاستيلاء عليها احتجاج بريطانيا وأن يهيء للدول مطالبة الإنجليز بالجلاء عنها ، على أساس أنها من ملحقات مصر فهى مشمولة بسيادة السلطنة العثمانية التى كفلت الدول سلامتها .

وكذلك كانت حجة بريطانيا على فرنسا حق مصر فى وادى النيل عجيب

أن يتقارع الخصمان بحجة واحدة وأعجب منه أن تكون هذه الحجة حق ضحيتهما ٠ ! ! . . .

اسمع ما يقول لورد سالسبرى فى الكتاب الأزرق الذى وضعته بريطانيا عن مسألة فاشودا : « إن حق الحكومة المصرية فى وادى النيل لا يحتمل الجدل منذ انتصر المصريون على الدراويش . ألم نعلن صراحة ملكية مصر لهذه الأقاليم فى المعاهدة التى عقدناها مع الكونجو فى مايو سنة ١٨٩٤ » ؟ .

واسمع ما يقول فى حديث له مع سفير فرنسا : « طالما ذهبت إلى أن وادى النيل كان ولا يزال ملكا لمصر » .

وقد نشرت جريدة التيمس عدة وثائق تؤيد هذا الرأى ، منها خريطة كبرى وضعها موردون تدل على أن فاشودا تابعة لمديرية الخرطوم .

واسمع مايقول اللورد روزبرى « إنما نعيد إلى مصر ما يعتبر أرضاً مصرية باعتراف الحكومات الفرنسية المتعاقبة » .

واسمع ما يقول السير ادوارد جراى : « مسألة فاشودا مسألة مبدأ وحق . فإذا أرادت فرنسا الخروج من المأزق فما عليها إلا استمساك بمبدأ المسيو هانوتو . . . . لن تتخلى بريطانيا عن موقفها مصر هبة النيل » .

واسمع ما يقول المستر تشامبرلين : « نحن نطلب ، باسم مصر ، بسط سيادتها على جميع المناطق التى كانت تابعة لها » .

واسمع من الصحف ما تقول الوستمنستر جازيت « نطلب من فرنسا أن تعتبر بريطانيا وكيله عن مصر » . وما تقول التيمس : « إذا كنا على استعداد لمحاربة فرنسا فما ذلك من أجل المستنقع الصغير الذى يسمونه شافوداً — بل

للدفاع عن شرعية دعوانا فى فاشوده — هناك منطقة شاسعة تترامى غربى النيل — هى فى نظرنا ملك لمصر » .

أما مصر فكان خصماها خير محاميها وكان لا بد لها مع ذلك من شهر حقها على كليهما وهى تستنصر بأحدهما على الآخر — فاسمع ما كتب بطرس غالى إلى اللورد كرومر فى ١ أكتوبر سنة ١٨٩٨ م « تعلمون فخامتكم أن الحكومة المصرية لم تهمل قط أمر عودتها إلى احتلال الأقاليم السودانية — فهذه الأقاليم أصل حيويتها ولا فائدة لمصر من استعادة الخرطوم إذا لم تسترد وادى النيل — فاليوم ومسأله فاشودة موضوع بحث بين بريطانيا وفرنسا — وقد كلفتنى الحكومة المصريه أن ارجو من فخامتكم التوسط لدى اللورد سالسبورى على أمل أن يكفل الإعتراف لمصر بمالها من حقوق لا تحتمل الجدل فتعود إليها جميع الأقاليم التى كانت تحتلها فى وادى النيل .

* * *

وحدة أم إتحاد

أننا إذ ننادى بالوحدة بين مصر والسودان على نظام الوحدة بين الوجهين البحرى والقبلى لانبغى فى السودان إستعماراً أو استثماراً وإنما نرجو له الرقى والرخاء لأنه قطعة من الوطن وأهله أخوة لنا فيه : ولكى نضع الأمر فى نصابه وننفى عن مصر أى شبهة فى نواياها الطيبة نحو قضية وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه أستطيع أن ألخص الموقف فى الحقائق الآتية :

أولا — أن إتحاد مصر والسودان لايفهم منه ولا يمكن أن يترتب عليه انفراد مصر وحدها بمصلحة خاصة على حساب السودان . وإن إتحادهما كشطرين لوطن واحد يتمم كل منهما الآخر إنما هو كاتحاد الوجه البحرى بالوجه القبلى تماماً . وكما

وحدت الطبيعة بينهما فانها لم تجعل من أحدهما منافساً للآخر فى أى ناحية من النواحى . وإذا أخذنا الزراعة كعنصر أساسى نضرب به مثلا فى هذا السبيل فاننا نجد أن زراعة القطن تجود فى شمال مصر أكثر منها فى أعالى الوجه القبلى وفى السودان من حيث الكمية والصنف فى حين أن الأرز لايجود إلا فى شمال الوجه البحرى ولا يمكن أن يزرع فى السودان . والحبوب بكل أنواعها وكذلك القصب تجود زراعتها فى الوجه القبلى أكثر مما تجود فى الوجة البحرى . وبهذا يمكن تخصيص كل أقليم فى الوادى المتحد لزراعة النوع الذى يجود فيه فلا تتعارض المصالح ويحصل الوطن الواحد فى مجموعة على خير إنتاج قوى يزيد فى رخاء الأهلين جميعاً وتنمية ثرواتهم وتحسين مستوى معيشتهم .

ثانياً — أن الإنجليز كحكام فعليين لمصر من وراء الحكومة المصريه أيام استعمارهم لها وكحكام ظاهرين للسودان باسم الحكم الثنائى قد استطاعوا لصالحهم الاستعمارى وحدة أن يؤسسوا سياستهم على التفريق بين مصر والسودان كقطرين منفصلين وتمادوا فى تطبيق هذه السياسة الخطرة إلى حد أن اضطروا مصر أن تتحدث عن مشروعاتها فى السودان الذى يسيطر عليه الإنجليز على أنه قطر أجنبي. ولو استطاع الإنجليز — ولم يتنبه لهم الوعى الوطنى المصرى — لفصلوا بلاد النوبة عن مصر. وكذلك كانوا يفصلون الوجه البحرى عن القبلى . وستكون سياسة حكومة وادى النيل الموحد فى المستقبل القريب إن شاء الله — محو آثار هذا الماضى البغيض بأن تتجه بعنايتها إلى نصف الوطن الجنوبى وهو السودان لتعطيه نصيبه من الإصلاح الذى حرم منه فى الخمسين عاماً الماضية . شأنه فى ذلك شأن باقى مديريات الوطن .

ثالثاً — أن مصر وإن كان لا يزال باقيا فيها مساحات واسعة من الأراضى المحتاجة للاصلاح إلا أنها فى حدود المساحات المنزرعة فعلا فى الوقت الحاضر

تستطيع أن تزيد فى إنتاجها الزراعى إضعافاً بادخال تعديلات فنية فى طرق الزراعة المستعملة الآن وبتحسين الصرف فى أراضيها تعمم المصارف المغطاة فى مثل مديرية المنوفية وتوسع نطاق الصرف العميق لتشجيع زراعة الفواكه والعمل على تعدد المحاصيل الرئيسية فى البلاد وذلك إلى جانب خلق صناعات تقوم على قوى تستمد من مساقط المياه فى أسوان وباقى القناطر المقامة على النيل وزراعة الأراضى البور فى الصحراء وبهذا يمكن القول بأن حرص مصر على وحدتها التامة الدائمة مع السودان ليست لشيء مما يقال من الرغبة فى استثمار السودان زراعيا أو اقتصاديا أو الهجرة إليه والتملك فيه ومنافسة أهله وحرمانهم من ثمرات أراضيهم . وهذه هى سياسة الحكومات المصرية دائما التى تقضى بأن يكون التملك فى المناطق التى طال حرمانها من الإصلاح وعملت بها مشروعات جديدة قاصراً على أهل المنطقة أنفسهم من غير مزاحمة من القادرين من أهل المناطق المجاورة أو البعيدة كما جرى العمل تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى فى مصر .

رابعاً — عند ما تتحقق وحدة وادى النيل مع جلاء الجنود الأجنبية عن الوادى كله ستكون نظرة مصر إلى المشروعات المائية فى السودان نظرة مختلفة كل الإختلاف عنها فى الوقت الراهن . وإنما حينذاك لن يخشى تحكما من الأجنبى ولا إستغلالا . وبهذا يتم كل مشروع منها تحت رقابة مصر بإعتبارها الشقيق الأكبر على أساس أن يكون الانتفاع المائى لمصر والسودان معا والإنتفاع الزراعى أو الصناعى المحلى للسودانيين فى السودان وللمصريين فى مصر ، وسترى مصر من واجبها الأول أن تعمل على تمكين جميع المساحات الصالحة للزراعة بين حلفا والخرطوم من الرى بواسطة الطلمبات على النيل أسوة بما فكرت فيه ونفذت بعضه بالنسبة لأراضى بلاد النوبة ، كما أن مصر لن تغفل الاستزادة من المساحات التى تزرع بأراضى الجزيرة لصالح أهل السودان أنفسهم على أسس تختلف تماما عما جرى عليه

الانجليز من انتزاع الأراضى من أيدى الأهالى وتسخيرهم فى خدمتها بلا مقابل أو بمقابل لا يسد الرمق ، وكما كان ذلك دأبهم فى مصر أيضا وإنما فى صورة أخرى ذلك أنهم كانوا يختصون الشركات الانجليزية بالمحاباة ويستغلون المشروعات المائية لفائدة الأراضى التى يمكنون تلك الشركات فى مشتراها بأثمان اسمية لا تذكر ، وأصدق مثل لذلك أن الإنجليز وهم مسيطرون على شؤون مصر منحوا شركة السير أرنست كاسل الانجليزية إمتيازاً بإمتلاك ورى ستين ألف فدان هى كوم امبو ليزرعوها زراعة صيفية ونيلية بينما أراضى الأهالى المساكين التى تقع على جانبى النهر فى نفس هذه المنطقة لا تمكن من الرى الحوضى إلا مرة فى كل عشرة أعوام . وكان من تنمية السماح برى الأراضى لشركة كوم أمبو صيفاً وشتاءاً أن لحق الضرر بأراضى الأهالى الواقعة تحتها بما تسرب اليها من مياه الصرف المحملة بالأملاح وكان موضع شكواى تلافتها الحكومات الوطنية بعد ذلك .

خامساً — أن على مصر إلا تشرع بالمرة فى تنفيذ أى مشروع فى السودان إلا بعد أن يتطهر الوادى نهائيا من الحكم الاستعمارى وحين ذلك تستطيع مصر أن تضع وتنفذ برامج ومشروعات مائية تتناول خير الوادى كله مصر ، وسودانه على الأخص .

سادسا — إن الانجليز الذين كانوا يتشبسون بالبقاء على مقربة من قناة السويس بإسم حمايتها كممر إلى أجزاء من مستعمراتهم مع أنها ليست الممر الوحيد أقول إن الانجليز وهذا شأنهم لا يقبل منهم أحد المنازعة فى حق مصر والسودان فى الاتحاد بإعتبار الشطرين وطنا واحدا ينتفع بنهر واحد هو أصل الوجود لذلك الوطن وعليه معوله .

* * *

يرى قلة من بعض إخواننا فى الجنوب كلمة «الاتحاد» بدلاً من وحدة وادى النيل ،

ولكن ما نوع الاتحاد الذى يطالبون به على وجه التحقيق ويرون فيه الحل المنشود لقضية وادى النيل ؟

— أهو اتحاد رمزى ليس فيه من العناصر المشتركة إلا الخضوع للرئاسة مع إستقلال كل عضو فى جميع شئونه الخاصة على غرار الاتحاد الذى كان قائماً بين انجلترا وهانوفر من سنة ١٨١٤ إلى ١٨٣٧ وبين هولاندا ودوقيه لوكسبرج من ١٨١٥ إلى ١٨٩٠ — أو اتحاد حقيقى تزداد فيه الروابط المشتركة وتشتمل ماعدا رئيسى الدولة وحدة النيل والتمثيل السياسى والقنصلى كاتحاد السويد والنرويج من سنة ١٨١٥ إلى ١٩٠٥ واتحاد دولتى النمسا والمجر من سنة ١٨٧٦ إلى ١٩١٨ أو اتحاد من الطراز الفيدرالى كاتحاد الولايات المتحدة والاتحاد السويسرى .

— أهو أخيراً اتحاد تعاهدى كاتحاد الممالك الألمانية القديمة الذى ظل قائماً من سنة ١٨١٥ إلى ١٨٦٦

هذا فى الواقع والأنواع الأربعـــة المعروفة التى تخطر على البال بعض دعاة الانفصال من إخواننا فى الجنوب عن الاتحاد بين مصر والسودان .

وإذا كانت أغلبية آراء السودانيين تذهب إلى وجوب قيام علاقة حقيقيـة وهذا لا يكفى للتعبير سياسياً عن الروابط المشتركة العديدة ، الطبيعية والجغرافية والاقتصادية التى تربط شطرى الوادى وهم أنفسهم يشعرون بذلك مثلنا .

فالسودانيون يسلمون بوجوب قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر (قرار مؤتمر الخريجين العام الذى وافقت عليه معظم الأحزاب السودانية)
وهم بذلك ينادون بوجوب قيام نوع من الإتحاد بين شـطرى الوادى أقرب إلى الإتحاد الحقيق Minirell منه إلى أى نوع آخر من الأنوع الأخرى المعروفة التى سبق شرحها آنفا .

بقى أن نتساءل هل هذا الحل يحقق مصالح سكان وادى النيل جميعاً على الوجه الأكمل فى هذا العصر الذى أصبحت لا تقوم به للدول العظمى قائمة ولا يسمع لها رأى الآن إذا اتحدت ووحدت سياستها وخططها ؟ أليست وحده وادى النيل التى انعقد عليها الإجماع فى مصر أصلح وأبقى لشمال الوادى وجنوبه من هذه التجزئه التى يقول بها بعض اخواننا فى الجنوب ولو أفرغت فى شكل إتحاد ؟

لعل مما يباعد بين أخواننا السودانيين وبين فكرة الوحده هو اعتقادهم أننا حينما نطالب بها إنما نرمى فى سريرتنا إلى خدمة مصالح مصر وحدها — بادماج السودان فيها القضاء على كيانه الخاص .

ولو تاملوا مليا لادركوا أن هذه الوحدة ليست فكرة « مكيافيليه » تقصد مصر من ورائها إبتلاع السودان وإبعاد البريطانيين عنه لكى تستأثر هى به بل هو حل صادر عن شعور عميق بالقومية المشتركه التى تغمرنا جميعاً . . . هذا الشعور الذى تجلى فى السنوات الأخيرة فى مناسبات عديدة باجلى معانيه .

* * *

ولعمرى أن وحدة تقوم على المساواه التامه فى جميع الحقوق دون أدنى تمييز بين المصرى والسودانى ليس بينهما سيد ومسود أو حاكم ومحكوم لا يمكن أن تسمى ضما أو استعماراً للسودان على يد مصر — كما أنها ليست ضما أو استعماراً لمصر على يد السودان .

وحده هذا شأنها لا يتنازل فيها كل من الطرفين للطرف الآخر عن شىء من حقوقه بل إنما يتنازل فيها الطرفان كلاهما للدولة المشتركة الجديدة التى ينشئانها معا على قدم المساواة عن كيانه الراق المحدود ، ليسترد بدلا عنه كياناً أوسع وحقوقا أعم وأقوى .

وإذا كان اتحاد وادى النيـــل قوة لأبنائه فإن وحدته ضرورة لهم جميعاً ليعيشوا وينتجوا ويشعروا أحراراً غير أذلاء .

كما أن هذه الوحدة متى تحققت اليوم أو غدا فلن تتنافى مع احتفاظ كل من شطرى الوادى شماله وجنوبه بانظمته الإدارية والإقليمية والبلديه التى يرى أنها أكثر ملاءمة لظروفه وطباعه ومناخه .

وبعد ليس أمر تحقيق هذه الوحدة بالمستحيل متى حسنت النيات ، وتوفرت الثقة الـكاملة بين الطرفين فليثق أخواننا فى الجنوب بنا كما نثق نحن بهم ولنعمل معا متكاتفين لبناء مجد وادى النيل ولنسارع منذ اليوم إلى تنسيق جهودنا وتوحيد مطالبنا .

* * *

ولعل النجوم الثلاثة التى يكتنفها الهلال فى الرايه المصرية الخضراء أو الألوان الثلاثة فى علم التحرير خير رمز إلى هذا الوطن المثلث الأجزاء — الوجه البحرى — القبلى — والوجه السودانى — وأن ماجمعته الطبيعة هيهات أن تفرقه السياسة — وإذا فرقته السياسة إلى حين ، فان شمله لابد ملتئم إن عاجلا أو آجلا ... وأن ما وحدته يد الله لا تقوى على تمزيقه المطامع والأهواء .

نحن والسودان اليوم

قدمنا كل ما يمكن أن يقال عن وحدتنا مع السودان — تلك الوحدة التى قامت على كافة العلاقات بينا وبين السودان .

وما كادت مصر فى سبل إثبات عقيدتها فى مصلحة السودانيين الذين نعتبرهم أفراداً من أبناء الوادى — أن تتخلص من كابوس الإحتـــلال وصنائعه من السياسيين المصريين — أن خطت أول خطوة من سبيـل تحرير السودان من

الانجليز — ففى هذا العهد المبارك عهد الثورة اتجهت الحكومة المصرية فى أول خطواتها نحو أن تطلب للسودان بحريته حتى يستطيع أن يقرر مصيره وحده دون تداخل من أحد — فإن أراد وحدة أو اتحاداً مع مصر فرحباً به وإن أراد إنفصالا لا سمح الله فله حب الأشقاء المتباعدين عن الأهل ...

***

ففى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أبلغت حكومة مصر الحكومه الانجليزية أنها تؤمن إيماناً وطيداً بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم واقترحت البدء على الفور بفترة إنتقال تستهدف غرضين :

١ — تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

٢ — تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توفره لتقرير المصير .

وقد ماطلت الحكومة الإنجليزية فى تلبية نداء مصر من أجل الوصول إلى إتفاق يصون المصالح السودانية ويحقق الأمانى الوطنية لأبناء وادى النيل إلا أنها أعلنت فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ أن المذكرة المصرية سالفة الذكر تضمنت اقتراحات عملية واقعية . وبذا بدىء فى مفاوضات لاتمام الإتفاق .

***

والواقع أن مصر وضعت مصلحة السودانيين فى المقام الأول — فلم تحاول أن تفرض على الشعب السودانى الشقيق أى ارتباط بل تركت للأمة السودانية ممثلة من نوابها بالجمعية التأسيسية المقترح تشكيلها بالانتخاب تقرير مصير السودان على أحد الوجهين .

١ — أما أن يختاروا الارتباط بمصر على صورة ما تقرر فيما بعد .

(ب) وأما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

***

وفى سبيل تنفيذ ذلك سعت مصر إلى توحيد صفوف السودانيين — فنجحت فى بلوغ غايتها وذلك بعقد اتفاق بين جميع الأحزاب السودانيــة للاتحاد فاجتمع ممثلوا الأحزاب السودانية (١٠ يناير سنة ٩٥٣) مع ممثل مصر الصاغ صلاح سالم واتفقت كلمتهم على مارسمته حكومة الثورة المصرية من خطوات فعالة فى سبيل تحرير السودان .

وكان نتيجة لذلك أن عقدت إتفاقية السودان فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ التى تعطى للسودانيين الحق فى تشكيل حكومة برلمانية سودانية خالصة لتقرير مصير الوطن السودانى على الوجه سالف الذكر فى جو مهيء من الطمأنينة والحياد .

***

وقد نالت مصر ثمار جهدها — وتحققت أمنيتها — إذ فاز فى الانتخاب للجمعية التأسيسية القائلين بالارتباط مع مصر وها هى الحكومة السودانيــــة الأولى على رأسها الرجل الأبى الحر الأستاذ إسماعيل الأزهرى تطهر الوطن السودانى من الإستعمار واذنانية بسودنه البلاد .

إن مصر التى عانت ما عانت من الاحتلال — وقاست الأمرين من شدائد الاستعمار لتنشد للسودان ما تنشده لنفسها من التحرير من ربقة الأجنبى .

إن وادى النيل وحدة طبيعة لا يستطيع أن يستقل جزء منه ويستعمر الآخر — وإن مصلحة الشمال هى مصلحة الجنوب — وأنه بإذن الله ستتحقق آمال أبناء النيل وتصبح جمهورية وادى النيل حقيقة محققة قريباً .

وحدة الامبراطورية

الوحدة السياسية والإدارية والدستورية

أولا — الوحدة السياسية :

« إذا نظر القارىء إلى خريطة النيل فإنه لا يستطيع أن يتمالك نفسه من الدهشة للشبه بين النيل وشجرة النخيل — ففى الجزء الأعلى تجد الخضره وأرض الدلتا الخصبة وهى تنتشر كفروع الشجرة ذات الأوراق النضره — وقد تلاحظ أن جذع الشجرة يتعرج تعرجا طفيفاً لأن النيل ينساب متثنيا وسط الصحراء — وفى جنوب الخرطوم تجد الشبه تماماً بين مجرى النيل وشجرة النخيل فإن جذوع هـذه الشجرة تبدو متسربه فى أعماق جنوب السودان ولا أستطيع أن أتخيل صورة أفضل من هـذه الصورة لابراز العلامة الدقيقة الوثيقة بين مصر والأقاليم الجنوبية — فالماء — وهو حياة الدلتا — يأتى من السودان وينساب فى مجرى النيل كما ينساب عصير الحياة فى جذوع الشجرة صاعداً إلى فروعها منتجاً خير الفاكهة — وفائدة مصر من هـذه الصلة بديهية لا تحتمل مناقشة ولـكن هذه الفائدة لا تعود على مصر وحدها فإن الصلة بين مصر والسودان تعم مزاياها الأثنين معا وهما يتبادلانها وإذا كان السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر من الوجهه الطبيعه والجغرافية فإن صلة مصر بالسودان ضرورية حتميه لتقـدم ورفاهية السودان — وماذا تـكون فائدة الجزور والأرض الخصبة إذا انتزع الجذع عنده وهو الذى بدونه لا يمكن أن يصل عصير الحياة إلى فروع الشجرة المورقة فى الهواء الأعلى — لهذا السبب الواضح الشريف شقت حرب

النهر لتحقيق وحدة أراضى كان لا يمكن أن تظل منفصلة ولجمع شعبين لا يمكن التفريق بين مستقبلهما السعيد .

هذا ماقاله مستر وستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا السابق ورئيس حزب المحافظين منها عندما كان مراسلا صحفياً مصاحب لحملة استرداد السودان «فى كتابه The river War 1899, London.

هذا ما افتتح به الصفحات الأولى لكتابه لما كان رجلا منصفا يؤرخ لوجه الله والتاريخ — وذلك قبل أن يكون وزيراً بل كان مجرد مؤرخاً وهو على العموم لم يأت بجديد فيما يقرره فإن الوحدة بين الأقاليم التى على جانبى النيل والتى تسمى جغرافية بهضبة النيل من منبعه إلى مصر حقيقة جغرافية علمية تسجلها الموسوعات على أنها بديهية لا تحتاج إلى إثبات وقد آمن بها المصريون منذ فجر التاريخ بأن وحدتهم مع أبناء الجنوب وحدة تحتمها إعتبارات الجوار والمصلحة المشتركة والأدلة التاريخية تثبت هذه الحقيقة التى تعود إلى عام ٣١٩٧ قبل الميلاد عندما اتحدت مصر مع بلاد النوبة فى عصر الأسرة الأولى أى عصر ملوك طيبة وقد ظلت مصر تحمل رسالة الوحدة بينها وبين الأقاليم الجنوبية فى عهد الدولة القديمة التى إنتهت عام ١٤٢٣ قبل الميلاد[١] وعهد الدولة الحديثة التى إنتهت عام ١٠٨٥ قبل الميلاد والتى إتسعت فيها رقعة الوحدة فوصلت إلى منطقة البحيرات التى ينبع منها النيل[٢] وفى هذا يقرر المؤرخ المصرى الدكتور حسن كمال فى بحث له عن «مصر والسودان» أن تحتمس الأول أحد ملوك هذه الدولة كان يلقب فى عهد أبيه امنحتب الأول باسم أمير « كوش » وهى الكلمة المصرية القديمة التى تعبر

(١) حسن كمال « مصر والسودان » مقال منشور بمجلة المقتطف عدد إبريل سنة ٩٣٦

(٢) Chaillé Long : L'Egypte et ses provinces Perdues

عن الإقليم الواقع جنوب وادى حلفا »

* * *

ولم يتغير إقتناع المصريين بهذه الوحدة فى القرون الوسطى . فنى عهد دولة المماليك البحرية التى انتهت عام ١٣٨٢ م حقق الظاهر بيبرس الوحدة إلى النوبة وسواكن .

* * *

وأما مصر فى تاريخها الحديث فلم تغمض عيونها أبداً عن هذه الوحدة فقد ضم على بك الكبير النوبة إلى مصر — ولما أذهر عصر مصر بقيام محمد على على عرشها فقد مدت حجافل المصريون الحدود إلى بربر ١٨٢١ واستمرت كما سيجىء فى فصول أخرى من هذا الكتاب حتى وصلت فى عهد حفيده « إسماعيل » إلى حدودها الطبيعية أى إلى جنوب بحيرة فيكتوريا .

والمصريون هم الذين أنشأوا مدينة الخرطوم وأصبحت عاصمة للسودان باتخاذ خورشيد باشا لها مقرا للحكم — وثابت علمياً أن البعثات التى كان توفدها مصر هى التى مهدت فيما بعد لإكتشاف منابع النيل فلمصر على علم الجغرافية من هذه الوجهه أكبر فضل كما يقرر ويهيران فى كتابه « السودان المصرى فى عهد محمد على) ص ٢١٨ .

وأول رسالة علمية وضعت عن أواسط أفريقية كتبها أحد ضباط الجيش المصرى فى عهد محمد على وقد تولت نشرها الجمعية الجغرافية الفرنسية — وهنا خفية تاريخية يجب تسجيلها وهى أن محمداً عليا لم يحقق وحدة مصر مع السودان بقوة الجيش المصرى إلاّ بناء على رغبة السودانين أنفسهم إذ وفد الأمير بشير ود عقيد وفى ركابه شاعر سودانى ينشد شعراً يخطب به ود مصر ويشكو

من ظلم خصم له من الأمراء السودانيين (١) .

وقد قدم زعماء السودان ورؤسائه خضوعهم وولائهم لمحمد على وكان من أشهرهم بادى بن طبل ملك سنار الذى أقسم يمين الولاء بين يدى إسماعيل ابن محمد على وقائد جيشه وأعلن تنازله عن مملكة سنار رسميا له . وبذلك أنضم ذلك الأقليم برغبة أهله تحت السيادة المصرية — وتأييدا لهذه السيادة عين محمد على إبنه إسماعيل حاكما على سنار فى يوليو ١٨٢٢ « Mengin 213 »

* * *

واستمرت مصر بعد توقيع معاهدة لندن فى ١٥ يونيو سنة ١٨٤٠ وهى المعاهدة التى وقعت بعد إنتصارات الجيش المصرى على تركيا فى سوريا وآسيا الصغرى وبعد أن أثارت الدول الأوروبية ما اسمته المسئلة المصرية — وأهدرت أملاك مصر فى آسيا وأوربا — استمرت مصر بعد توقيع هذه المعاهدة تحمل نفس رسالة الوحدة بينها وبين الأقاليم الجنوبية وما يسترعى النظر فى هذه المعاهدة أن الدول الموقع عليها ومنها — إنجلترا وتركيا — عدت مصر والسودان وحده وإكتفت بالنص على أن لمحمد على وخلفائه حق حكم مصر الوراثى فقد كانت الوحدة قد تحققت فعلا بين مصر وأغلب السودان قبل توقيع معاهدة لندن الظالمة

فلما تولى إسماعيل حكم مصر — تطبيقا لمعاهدة لندن التى نصت على إعطاء سلالة محمد على حق حكم مصر — تابع سياسة جده فى تحقيق الوحدة بين مصر والأقاليم الجنوبية؛ ولم تكن سواكن جزءاً من الوحدة المصرية السودانية عند توقيع معاهدة لندن فاستصدر إسماعيل من الباب العالى فرمانا فى ٢٧ مايو

---

(١) ضحايا مصر فى السودان — طبعة ثالثة .

(٢) بيير كرابيتس « اسماعيل المفترى عليه » ترجمة فؤاد صروف صفحة ٧٢ .

سنة ١٨٦٦ بضمها إلى مصر — وفى أول أبريل سنة ١٨٦٩ أصدر أمراً خديويا إلى سير صموئيل بيكر عهد إليه فيه بضم الأقاليم الأستوائية — وفى عهده كما هو موضح فى فصول أخرى من هذا الكتاب رفع العلم المصرى فى جوندوكرو يوم ٢٦ مايو عام ١٨٧١ وسميت بالأسماعيلية نسبة إلى عاهل مصر كما قرر سير صموئيل بيكر نفسه فى كتابه الإسماعيلية(١)

وأرسل سير صموئيل بيكر إلى إسماعيل بهذه المناسبة خطابا ذكر فيه أن مصر قد أصبحت حدودها تمتد إلى خط الأستواء — ونشر بيير كرابتس فى كتابه إسماعيل المفترى عليه نص هذا الخطاب(٢) وقرر سير صموئيل بيكر فى كتابه هذا .

«مصر — دون غيرها — هى الدولة التى يمكنها إدخال النظم المصرية فى الحكم إلى الأقطار الواقعة على جانبى النيل — وإن المدنية لم تصل إلى قلب أفريقيا الا بعد أن امتدت حدود مصر الى خط الأستواء(٣) » .

وقد ظلت مصر ترعى هذه الوحدة بينها وبين الأقاليم الجنوبية فلما عين غردون باشا حاكما لخط الأستواء — نص الخديوى اسماعيل فى الأمر الصادر بتعيينه على أن حدود هذه المديرية « تشمل جميع المناطق الخاضعة لسلط الحكومة المصرية ابتداء من جنوب فاشوده وتشمل أيضاً المناطق التى يجب أن تتكون منها» وقد نشر « الأمير طوسن » فى كتابه « تاريخ مديرية خط الاستواء » نص هذا الأمر — الجزء الأول ص ١٠٨

* * *

(١) S. Samuel Peker "Ismaillia"

(٢) كرابيتس المرجع السابق ص ١٦

(٣) بيكر المرجع السابق ص ٤١٢ .

وفى ٢٠ فبراير عام ١٨٧٤ لما عين الكولونيل شيليه لونج Chaillé Long أركان حرب للجنرال غردون مدير مديرية خط الاستواء إستدعاه الخديوى اسماعيل إلى مكتبه وهو يقص فى كتابه « حياتى فى أربع قارات » .

« لدى دخولى كان الخديوى اسماعيل يمشى يخطى واسعة وهومتوتر الأعصاب فوجه إلىّ السؤال الآتى : — أرأيت الجنرال جوردون . فأجبت نعم يا مولاى ولقد قضيت معه أكثر الليل — فأجاب الخديوى إذن أعرنى سمعك لقد وقع الإختيار عليك لتكون رئيس أركان حرب لعدة أسباب أهمها المحافظة على المصالح المصرية وفى لندن يوشكون أن ينظموا حملة بقيادة رجل أمريكى يدعى ستانلى والغرض الظاهر من هذه الحملة نجده الدكتور ليفنجستون — أما الغرض الحقيقى فهو رفع العلم البريطانى على أوغندا فأسبق حملة لنـــدن وأبرم معاهدة مع ملك أوغنده فتصبح مصر مدينة لك بواجب الشكر — إذهب وليكلل الله مسعاك بالنجاح » .

وقد سافر الكولونيل شيليه لونج ونفذ إرادة العاهل المصرى وذكر فى كتابه « مصر وأقاليمها المفقودة » أنه نجح فى مهمة وعقد مع ملك أوغندا معاهدة اعترف فيها بحماية مصر لإقليمه ورفع تقريراً فى هذا الشأن إلى الحكومة المصرية فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٤ واتخذت مصر هذه المعاهدة أساساً للمذكرة التى أبلغتها للدول والتى قررت فيها ضم جميع الأراضى الواقعة حول بحيرة فيكتوريا والبرت نيانزا إلى مصر [١] .

***

وظلت مصر تواصل رسالتها فى تحقيق الوحدة بعد أن أصبحت شرعية بمقتضى

(١) ومن المدهش أن صورة هذه المعاهدة كانت محفوظه فى سجلات الحكومة المصرية أحرقها الجنرال مانستيل أحد رجال الاحتلال البريطانى فى مصر تضييعا لحق مصر .

هذه المعاهدة وبقبول الأقاليم الجنوبية لها برضائها لا إستناداً إلى حق الفتح وعمدت إلى نخبة من خيرة العلماء فاستدعت الرحالة الإيطالى جنى وكلفته بارتياد البحيرة التى عرفت فيما بعد بإسم البرت نيانزا — وقد نشرت الوقائع المصرية فى العدد رقم ٦٧٤ الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٦ نص برقية أرسلها الجنرال جوردون إلى الخديوى إسماعيل بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ تتضمن أن ملك أوغندا طلب جنوداً مصريين لإقامة عاصمة لحكومته .

وقد واظبت مصر على سياستها هذه بعد خروج غردون فأرسلت أمين باشا الذى استمر حاكما عاماً لمديرية خط الاستواء حتى بعد قيام محمد أحمد المهدى وخروج السودان كله من طاعة الحكومة المصرية فقد بقيت مديرية خط الاستواء وأوغندا تحت سيادة مصر والولاء لها .

وقد قابل أمين باشا ملك أوغندا فى ديسمبر ١٨٧٧ لتدعيم روابط الصداقة بين الأقاليم الشمالية والجنوبية من بلاده .

وكانت مصر مؤمنة بتحقيق هذه الوحدة إيماناً عميقاً — ولم تترك فرصة إلاّ وانتهزها لتدعيم الروابط الطبيعية بين الشمال والجنوب — وكانت العلاقة بين مصر وأمبراطوريتها علاقة وحدة يتساوى فى نطاقها حقوق المواطنين لا علاقة دولة سيدة بإقليم تابع أو بمستعمرة أن الحكومة المصرية التى كان يرأسها شريف باشا قد قدمت إلى مجلس شورى النواب بجلسته التى انعقدت فى يوم ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ اللائحة الأساسية أى الدستور وقد نصت المادة ٣٤ من هذا الدستور على أن « أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً بما فيهم نواب السودان » ونصت المادة الثامنة على أن « كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته » .

ورغم أن أوروبا كلها عارضت هذه الروح الدستورية التى ظهرت لأول مرة فى الشرق فى وقت لم تكن فيه أوروبا كلها تعرف شيئاً من النظم الديموقراطية — فلما تولى حكم مصر الخديوى توفيق استصدرت وزارة شريف باشا الخديوى الدستور الجديد فى ٧ فبراير ١٨٨٢ — ثم استصدرت قانون انتخاب نصت المادة ١٢ منه على انتخاب اثنى عشر نائباً من أقاليم السودان .

فهذا هو رأى مصر قديماً ولا يزال رأيها الحديث أن السودان ما هو إلا جزء من مصر وإنه فى حكم أى مديرية من المديريات المصرية وشعوبه وسكانه ما هم إلا مصريين حكما وقانوناً وواقعياً — أنظر إلى أمر الخديوى اسماعيل إلى مدير عام قبلى السودان الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٧٣ سجل ١٩٤٦ أوامر عربية محفوظة فى سجلات عابدين « والحال أنه كما لا يخفى أن جهات الأقاليم السودانية — ماخرجت عن كونها مثل خلافها من سائر الأقاليم التابعة إلى الحكومة المحلية » .

* * *

ولما قامت ثورة المهدى فى السودان كان فى مقدور حكامه المصريين إخماد الثورة لولا الظروف القاسية التى أحاطت بمصر فى ذلك الحين وقيام الثورة العرابية ومهاجمة الأنجليز لمصر نفسها واحتلالها وخضوع السياسة المصرية — للنصائح البريطانية .

ووجهت الحكومة الإنجليزية نصيحة إلى الحكومة المصرية بوجوب إخلاء السودان فرفض شريف باشا رئيس الوزارة المصرية وعندئذ اضطر لورد جرانفل الوزير الإنجليزى إلى أن يشرح معنى كلمة النصيحة إذا صدرت من وزير انجليزى إلى وزير مصرى وهنا يقرر مستر تشرشل فى كتابه « حرب النهر » بصراحة

« إن الخديوى انحنى أمام القوة التى تفوق قوة دولته واستقال الوزير ونفذت سياسة إخلاء السودان تنفيذاً حاسماً » .

ولكن شريف باشا قد سجل فى كتاب استقالته الذى أذاعه أن الحكومة الإنجليزية لا تملك إجبار مصر على ترك أقاليمها — وكان لابد لتنفيذ سياسة إخلاء السودان من القوات المصرية من إرسال حملة لإعادة هذه القوات فأرسلت الحكومة الإنجليزية تسأل الحكومة المصرية عما إذا كانت توافق على أن يتولى الجنرال جوردون هذه المهمة — قررت الحكومة المصرية أن الثورة المهدية هى ثورة دينية قبل كل شىء وأن مصر تعارض أن يتولى إخمادها أجنبى أولا ومسيحى ثانياً وطلبت مصر إرسال الزبير باشا أحد حكام السودان السابقين « وهو من أبناء السودان » ليتولى هذه المهمة وقد رفضت انجلترا هذه النصائح ولكن غردون ما كاد يصل إلى الخرطوم حتى أرسل يطلب إرسال الزبير باشا رسمياً ليتعاون معه فى إتمام إخضاع السودان .

ولما قتل غردون فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٥ فى الخرطوم ونشرت مذكراته وجد فيها بالنص « لو أن الحكومة الإنجليزية قد قبلت إرسال الزبير الذى رشحته الحكومة المصرية لقيادة الحملة لما سقطت بربر إطلاقاً فى يد الثوار ولا يمكن فى ليلة واحدة تأليف حكومة سودانية تقاوم المهدى : Gordon Journal al Khartoum.

ولما فرضت على الوزارة المصرية رياسة نوبار الأجنبى بعد الاحتلال البريطانى أرسل ليستدعى أمين باشا حاكم مديرية خط الاستواء الذى حافظت البلاد التى تحت سلطانه على الولاء للحكومة المصرية — رفض الجنود وكانوا جميعاً من أهالى البلاد نفسها العودة إلى مصر وبقوا حيناً يقاتلون فى ظل الراية المصرية

حتى فنوا وفى بعض فصول الكتاب تفصيل لهذه المأساة التى لا مثيل لها فى المعاملات الدولية .

* * *

ولما كانت الحكومة المصرية والرأى العام يلحان فى ضرورة استعادة السودان وبدأ السودانيون أنفسهم يطلبون من حكومتهم الطبيعه فى مصر عودة النظام والأمان والحكومة إلى المديريات السودانية — رأت الحكومة الإنجليزية أن تخضع لهذه الاعتبارات على أن يكون لها نصيب الأسد من السودان .

وبدأت حملة استعادة السودان قبيل منتصف ليلة ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ وكانت الحملة كلها مصرية من جنود وعتاد وأموال إلاّ بضعة ضباط من الانجليز والالاين من الهنود فاستعيدت دنقلا عام ١٨٩٦ وبربر عام ١٨٩٧ والخرطوم عام ١٨٩٨ وعقب استعادة أقاليم مصر الجنوبية عقدت مصر اتفاقية ١٨٩٩ وقد نشرنا بحثاً فى عدم شرعيتها وبطلانها .

* * *

هذا هو شأن مصر مع السودان ووادى النيل من الوجهة التاريخية الصرفة وفيه وضوح كافٍ لكل ذى عينين ليرى ضوء الشمس واضحاً وسيادة مصر جلية على أقاليمها الجنوبية لا بحق الفتح ولكن بحق الاتحاد .

بقى أن نؤيد هذه الأدلة بأقوال رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم والأدلة المستمدة من وثائق الحكومة الانجليزية ذاتها حتى يعلم العالم كله أن حقنا فى الوحدة مع وادى النيل حق لا نزاع فيه ولا اعتراض عليه حتى من انجلترا نفسها — وأشد الحقوق وضوحاً هو مايعترض فيه الخصوم ولايعترضوا هم أنفسهم عليه .

تصريحات رجال الحكومة الانجليزية والمعاملات الرسمية[١] .

١ — منشور اللورد كتشنر قائد حملة استعادة السودان — وهذا المنشور موجه إلى أهالى السودان أنفسهم .

« لما رأى ولى النعم خديوينا المعظم عباس حلمى الثانى — إن جرائم هذا الطاغية[٢] تزداد يوماً بعد يوم أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين وصمم على انقاذهم من الظلم فأرسل جيوشه المظفرة لكى تهدم أركان دولة التعايشى وتقيم حكومة شرعية وهو يدعوكم إلى استقبال جيوشه بالترحيب — وباسمه لى الرجاء الوطيد أن أراكم قريباً طائعين معضدين للحكومة الخديوية » فها هو لورد أوف خرطوم نفسه والذى وضع أسس استعمار مصر والسودان والذى أجبر الحكومة المصرية على امضاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ يعترف بصراحة أمام العالم أن الحملة مصرية ويطلب من الأهالى طاعة الحكومة المصرية وحدها .

٢ — معاهدة مصر مع انجلترا فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ بشأن الصومال

وقد نشرنا فى فصل آخر نصوص هذه المعاهدة وفيها اتفاق بين مصر وانجلترا يمنع مصر من التنازل عن أى جزء من ساحل الصومال إلى أى دولة أخرى وإقرار بسيادة مصر على السودان الشرقى وقد أصدرت انجلترا كتاباً أزرقا سنة ١٨٨٣ بعد احتلالها لمصر حددت فيه حدود السودان المصرى جنوباً بخط يمر فى بحيرتى البرت وفيكتوريا نبرا ويصل إلى رأس جوردفون وهذا التحديد يوضح تماماً إن جميع ساحل أفريقيا الشرقى لغاية رأس جردفون تملكه مصر أى سيادتها على الصومال والارتريا .

---

(١) وحدة مصر والسودان — الأستاذ محمود كامل المحامى .

(٢) يقصد محمد أحمد المهدى الثائر السودانى وخليفته .

وهذه المعاهدة وقعها عن مصر شريف باشا وعن انجلترا قنصلها العام في مصر مفوضاً عن حكومته .

٣ — الاتفاق الإنجليزى الإيطالى عام ١٨٩٤ .

عقدت انجلترا اتفاقاً مع إيطاليا جاء فيه « يكون للحكومة الإيطالية فى حالة اضطرارها للعمل قياما بحاجة موقفها العسكرى أن تحتل كسلا والأقاليم الملاصقة لها حتى الأريتريا إلاّ أنه يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكرى مؤقت للأراضى المبينة بهذه المادة لا يلغى حقوق الحكومة المصرية على تلك الأراضى فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استعادة المنطقة المشار إليها وهذا الاتفاق الإنجليزى الإيطالى تم بعد الاحتلال البريطانى لمصر وقبل استعادةالسودان وفيه اعتراف صريح من الحكومة البريطانية رغم إحتلالها مصر بأنها لا تملك التصرف فى المديريات المصرية الجنوبية — وأن هذه الأراضى كانت ولا تزال للآن جزء من الامبراطورية المصرية .

٤ — حادثة فاشودة

عند وقوع حادث فاشودة وهو مفصل فى فصل آخر من هذا الكتاب قررت الحكومة الانجليزيه أن الأراضى المصرية التى احتلتها الجنود الفرنسية بقيادة مارشان كانت ولا تزال من أملاك الخديوى وباسمه طلب كتشنر احتلالها من القوات الفرنسية ورفع العلم المصرى وحده بجوار العلم الفرنسى الذى وضعته القوة الفرنسية وقال له « أننى حاضر لأبسط حكم الخديوى على مديريات بحر الغزال وعلى هذه المنطقة — وفى رواية أخرى قال له « أقيم الحجة على إحتلالك فاشوده ورفعك الراية الفرنسية فى أملاك الحضرة الفخيمة الخديوية » ورفع العلم المصرى وحده دون الإنجليزى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

ويلاحظ أن هذه الواقعة حصلت بعد استعادة الخرطوم وإنتهاء حملة إستعادة السودان .

«راجع السودان المصرى — عبد الحميد شكرى ص ١٢ وقد حضر واقعة رفع العلم المصرى على فاشوده شخصياً » .

٥ — الكتاب الأزرق ١٨٩٨

أصدرت الحكومة الإنجليزية كتاباً أزرق فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بمناسبة إنتهاء حملة السودان قرر فيه اللورد سالسبورى وكيل خارجية انجلترا « لم يغب عن أنظار حكومة الخديوى مسألة إسترداد مديريات السودان التى هى عبارة عن ينبوع حياة لمصر وقد تضيع الفائدة من إعادة فتح الخرطوم إذا لم تسترد وادى النيل الذى ضحت فى سبيله الشىء الكثير من الأموال والأرواح .

٦ — تصريح اللورد سالسبورى :

فى ١٢ أكتوبر عام ١٨٩٨ لسفير فرنسا فى لندن « أن وادى النيل كان ولا يزال ملكا لمصر — وأن كل مانع أو انتقاص ألم بحقوق هذه الملكية من جراء ثورة المهدى قد زال .

راجع عدد التيمس ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٨ : The Times

١ — تصريح السير إدوار جراى سنة ١٨٩٥ :

فى البرلمان البريطانى وهو وزير خارجية بريطانيا « أننا حرصنا بجلاء ووضوح بأننا لاننكر حقوق مصر وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه فى حالة إمكان الحكومة المصرية إسترداد البلاد السودانية التى كانت سابقا تحت سلطانها فإننا لامحالة ستفوز بحق مصر فى ملكيتها » .

٨ — خطاب اللورد روزبرى :

فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بمدينة ليون « نحن على وشك أن نرد لمصر ماهو من أرضها — وهذا أمر جلى واضح حتى أنه ليشق على أن أصدق أنه فى الإمكان العثور على أى شىء ينافيه . عدد التيمس ٢٤ أكتوبر ١٨٩٨ .

٩ — تقرير لورد كرومر عن عام ١٩٠١ :

«ليس الغرض من عقد إتفاق ١٨٩٩ حرمان مصر من حقوقها فى السودان بل تزويده بحكومة صالحة والتخلص من العقبات التى تلقيها الامتيازات الأجنبية فى سبيله » .

١٠ — معاهدة سيفر ١٩٢٠ — ومعاهدة لوزان ١٩٢٣ :

كان المصريون فى سبيل التخلص من الاحتلال البريطانى يناهضون الاحتلال بحقوق السيادة الإسمية التى لتركيا على مصر وأن انجلترا ليس فى سلطانها الاعتداء على سلطة الباب العالى بإحتلال مصر أو إمبراطوريتها الأفريقية .

فلما قامت الحرب العظمى سنة ٩١٤ وأعلنت تركيا الحرب على انجلترا أعلنت الأخيرة الحماية على مصر ولما انتهت الحرب حاولت انجلترا بجميع الوسائل الحصول على إقرار من تركيا بتنازلها عن حقوقها على مصر لها .

ولكن تركيا رفضت ذلك فى معاهدة سيفر ثم فى معاهدة لوزان ١٩٢٣ تنازلت عن حقوقها على مصر والسودان دون أن تغير إلى من كان هذا التنازل والطبيعى أن يكون التنازل لأهل البلاد طبقاً لحق تقرير المصير ولشروط الرئيس ولسن ١٩١٨ — ١٩١٩ المعروفة .

* * *

هذا حق أبناء وادى النيل من البحر الأبيض المتوسط إلى أواسط أفريقيا فى

السيادة على واديهم وحقهم فى قيام دولتهم الموحدة الامبراطورية الجامعة .

* * *

ثانيا — الوحدة الإدارية :

بدأت الحكومة المصرية فى تنظيم شئون الحكم والإدارة فى السودان منذ أيام الفتح الأولى مسترشدة بالقواعد السالفة تفسر بوضوح معنى وحدة مصر ووادى النيل — بمعنى إنضمام جنوب الوادى إلى الأمبراطورية المصرية — ومن الجلى أن البحث فى هذه القواعد من شأنه أن يزيل من عالم الوجود تلك الأقصوصة القديمة التى أراد مروجوها أن يلصقوا تهمة الأستغلال وإهمال رفاهية السودانيين بالحكم المصرى فى السودان — على أن هذه القواعد التى وضعت فى أيام محمد على ظل يرتكز عليها كل تنظيم لشئون الحكم والإدارة من ذلك الحين إلى قيام الثورة المهدية — ولعل أهم أسس هذا التنظيم أن الباشا أعتبر مصر والسودان قطراً واحداً مندمجاً حتى أصبح شأن السودان فى الوضع الجديد شأن أى مديرية من تلك المديريات التى يربط بها جميعاً وجودها فى نطاق الرابطة المصرية — وكان لهذا الإعتبار آثار بعيدة فى تكوين السودان وخروجه من ذلك الظلام الذى انتشر فى عهود الفوضى السابقة إلى نور التقدم والعمران وبدء السير بخطى ثابتة وبالقدر الذى كان متلائما مع الظروف وأحوال أهله من حيث قيام الحكومة المصلحة التى تسهر على أمن الناس وراحتهم وتوفر لهم سبل العيش عن طريق إنماش الإنتاج المحلى من التجارة والصناعة والزراعة والتجارة وليس أدل على ذلك من أن الباشا كتب إلى حكمدار السودان خورشيد أغا فى يوليو سنة ١٨٣٥ حتى « يقوم بجولات متواصلة فى فيافى السودان ليلا ونهاراً ويسوس كافة الأهالى بسياسة طيبة » كما أمره « بأن يجعل نصب عينيه الاهتمام بنشر ألوية

العمران وتحقيق رفاهية الأهلين — لا فرق بين هذه البلاد فى ذلك وبين الأقاليم المصرية حتى يستحق خورشيد زيادة العطف عليه من جانب محمد على[١] . بل لقد جعل إليه الباشا مكافاة لرجال حكومته فى السودان على قدر ما يبذلون من الجهد فى سبيل عمران البلاد وإقامة الحكومة المصلحة — ولما كان خورشيد نفسه قد حقق آمال محمد على حتى استحق الثناء فقد أنعم عليه الباشا برتبة المير ميران الرفيعة الشأن وأبلغه هذا الأنعام فى رسالة جاء فيها ما يوضح الأغراض التى كان يتوخاها محمد على من الحكم فى السودان — قال الباشا مخاطبا الحكمدار « أعلم أن توجيه هذه إلى العناية بسكان هــذه الأقاليم التى كلفناك بتنظيم أمورها تنظيم حسناً وبإدارة شئونها إدارة طيبــة قد اقتضانا أن نكافئك بمكافأة قيمة إظهاراً لأعجابنا[٢] . وليس أدل على حب مصر للسودان أن محمد على انتهز فرصة زيارته المشهورة للسودان فجمع علماء السودانين وزعمائه الذين جاءوا لتقديم فروض الطاعة والولاء له وهو ما يزال فى اقليم فازوغلى وخطبهم خطبة قيمة يتضح منها إهتمام العاهل برفاهية شعبه وعزمــــه على تعليم « صفوة » من أبنائه حتى يستطيعوا النهوض بوطنهم[٣] .

وطلب من المشايخ أن يصحبوا معهم فى عودتهم إلى مصر عدداً من أبنائهم يقوم على تربيتهم وتعليمهم فى مدارسة — وإرتاح المشايخ لذلك إيما إرتياح وقال شيخ الجزيرة وكان شديد الحرص على إظهار ولائه وطاعته إنه لما كان من غير ولد فقد قرر أن يذهب إلى مصر ابن أخ له[٤] .

---

(١) وثائق المعية — عابدين — دفتر ٦٦ تركى رقم ٦٨ أمر مؤرخ ٢٨ ربيع أول ١٢٥١ (١٨٣٥/٧/٢٢)

(٢) وثائق المعية — عابدين دفتر ٦٦ الوثيقة السابقة

(٣) الوثائق النمسوية — ترجمة كاملة لجرنال رحلة محمد على كما صدر فى عدد الوقائع (٢١ أبريل ١٨٣٩)

(٤) رفاعه بك رافع الطهطاوى ص ٢٦٣

وعمد محمد على عنـــد تنظيم الإدارة فى السودان إلى تدريب أهله على القيام بتدبير شئونهم فأشرك العناصر الوطنية فى الحكم[١] وكان ذلك من القواعد الهامة التى ظل يأخذ بهـا الولاة المصريون فى حكومة السودان — فقد نظمت المديريات كما قدمنا على نسق النظام المصرى[٢] . وأبقى محمد على الرؤساء الوطنين أو المـكوك جمع مك . فى أعمالهم ولقى الفقهاء والعلماء كل إحترام وتبجيل واصغى الحـكمداريون لأقوالهم وسألوهم الرأى والنصيحة فى كثير من الأحيان — وكان[٣] الشيخ عبد القادرود الذى نال حظوة كبـيرة عند محو بك وخورشيد باشا بنوع خاص — وكان الشيخ أدريس عدلان عضـــو الحـكومة فى إقليم فازوغلى[٤] وحسن خليفة شيخ العبابدة يتمتع بالنفوذ فى بربر[٥] — تولى القضاء فى عهد محمد بك الفقيه عبد الدافع وأرسل الباشا فى كل مناسبة[٦] الشيلان لاهدائها إلى مشايخ عرب السودان ولإلباسهم أياها[٧] حتى صار ذلك تقليـدا عند مجىء كل حكمدار جديد إلى الخرطوم .

وكان المـكوك والزعماء يتنافسون فى الأنضواء تحت لواء مصر كالملك كنبال ابن ملك الشائقة جاويش الذى أذعن للامير إسماعيل وساهم فى معارك الفتح الأولى إلى جانب المصريين[٨] — وقدم نصر الدين بك فى بربره بزيارة إلى مصر فأمر محمد على بإحاطته بكل ضروب الحفاوة والتـكريم[٩].

وحرص محمد على باشا على إحترام شعور أهل البلاد وأساليب حياتهـم وعمر

---

(١) Lepins p. 167
(٢) Cadalvine ٢٦٤
(٣) شقير ح ٢ ص ١٨ — ١٩
(٤) تاريخ مدينة سنار ص ٢٣
(٥) Lepsius 146
(٦) تاريخ مدينة سنار ص ٢٩
(٧) عابدين المعية دفتر ٧١ تركى أمر رقم ٥٥٢ (١٢ — ١ — ١٨٣٧)
(٨) عابدين من المعية دفتر ٢٩ تركى . أمر رقم ٣١٦ (١١ — ٦ — ١٨٢٨)
(٩) عابدين المعية دفتر ١٨٩ تركى — حكاية رقم ١٨٩ (١٣ — ٩ — ١٨٣٦)

دور العلم وأقام المساجد فى دنقله (مكاتبة رقم ٦٤٩) وكسلا (أمر عربى فى ٣ ذى القعدة ١٢٧٩) والأبيض (المعية دفتر ١٠٧١) والخرطوم (المعية دفتر ١٠٧١) وسنار (دفتر ٥٢٩ تركى) وفازوغلى ومروى وحلفاية وبربر (المعية دفتر ١٠٧٢) وغيرها . وكانت الحكومة تشجع السودانيين على القدوم إلى مصر والتعلم فى معاهدها ولزيادة رغبتهم أنشأ فى الأزهر رواق السناريه[١] .

وآية رضاء السودانيين بحكومة مصر ما كتبه الشيخ إسماعيل بن عبد الله أحد أصحاب الطرق الصوفيـة فى السودان فى رسالة إلى محمد على باشا قائلا : « ... والحمد لله منـذ قدم المصريون أرض السودان حصلت لنا الراحة والاكرام التام ... وكل ذلك لك ومنذ ملكك على بلاد السودان لم تخرج عن خاطرنا متوجهين لك بالدعاء فى سائر الأوقات .... » وإذا عرفنا مقدار ما للفقهاء والعلماء وأصحاب الطرق الصوفية من مكانة فى نفوس الشعب وخصوصاً فى تلك الأرجاء — أدركنا مقدار إطمئنان السودانيين إلى حكومة مصر .

وقد امتدح السودانيين أنفسهـم حكومة مصر كما جاء فى كتاب « تاريخ ملوك الفونج بالسودان وأقاليمه إلى حكم محمـد سعيد باشا » لمؤرخ سودانى ص ١٢٣ « إن الموظفين كانوا جماعة كلهم أصحاب عقل ورأى سديد » .

ولمـا كان محمد على يعتبر مصر والسودان بلداً واحداً فقد اتبع فى السودان نفس السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى مصر ومدارها عمـار القطرين معاً وبنى خطته الاقتصادية على مبدأ الاكتفاء الذاتى أى أن يكفى السودان بعد عمرانه حاجاته بنفسه — على أن يسد الفائض منه ما تحتاجه مصر ويأخذ السودان من موارد مصر الفائضة ما يكون فى حاجة إليه — وفضلا عن ذلك فإن الأخذ بمبدأ

(١) عابدين المعية دفتر (٤١ تركى رقم ٣٤٨ (١٣ — ٢ — ١٨٤٧)

الاكتفاء الذاتى يتطلب تعمير السودان وتحسين أحوال أهله مما يستدعى تنمية موارده بإنعاش الزراعة وإدخال الصناعة وتشجيع التجارة واستثمار جميع موارد البلاد على خير وجه — وقد عنت الحكومة بالزراعة لأن العناية بها تؤدى على حد قوله « إلى عمار البلاد وترقية حال أهلها[١] » فازدهرت الزراعة على جانبى النيل واسترعى ازدهارها أنظار السائحين الذين تجولوا فى هذه الربوع فتحدث الرحالة الإنجليزى هوسكنس Hoskins عن وفرة الغلات الزراعية فى أقليم بربر ونجاح زراعة النيلة وقصب السكر فى دنقلة — ووصف الرحالة الألمانى بوكلر مسكاو Purkfer Muskau حالة الرخاء التى شاهدها . وبخاصة فى دنقلة ومروى وكثرة عدد السواقى المنتشرة فى هذه الجهات حتى لقد قدرها فى مديرية دنقلة وحدها بما يقرب من خمسة آلاف ساقية وكان من رأى مسكاو أن ازدهار الزراعة دليل قاطع على تأييد حقوق الملكية ووضوحها . مما أدى إلى استقرار السكان واطمئنانهم وذلك لحسب رأيه راجع إلى فضل الحكومة التى أقامتها مصر فى تلك الأرجاء .

ولم يكتف المصريون بالزراعة بل أدخلوا إلى السودان الصناعات التى يمكن تشغيل محصولات البلاد فى إعدادها فأنشأ بالسودان بعض المصانع لتجهيز النيلة وصنع الصابون والسكر وأدى وجود هذه الصناعات إلى ارتفاع شأن بعض المدن مثل بربر ومروى ودنقله والخندق[٢] بل لقد أسست مدن جديدة بسبب هذا النشاط[٣] الصناعى مثل مدينة محمد على والكاملين ثم الخرطوم التى أصبحت بعد زمن يسير من تأسيسها عاصمة جنوب وادى النيل ومركز تجارته .

---

(١) عابدين المعية دفتر ٤١١ تركى رقم ٣٤٨ و (١٣ — ٢ — ١٨٤٧)

(٢) Bowring. 204—205— & Hoskins 162—163

(٣) Staat—archiv—Turque N° 328 Const. 25.3.39 Enalos, & Cepsius 163 — 165

ومن المؤكد أن رغم استمرار إمداد مصر لحكومة السودان بالأموال الجسيمة فإن إيرادات السودان ما كانت لتكفى لسد النفقات التى استلزمها النشاط فى السودان — ومن اللغو إيجاد الدليـــل على ذلك ولـكننا نقتبس هنا بعض أقوال الأجانب الذين زاروا السودان فى ذلك الحين وشاهدوا بأعينهم حالته — فيقول فرن Werne بأن خورشيد حكمدار السودان كانت تأتيه الأموال بانتظام من القاهرة — ويقول روبل Rüppell إن إيرادات السودان لم تـكن كافية قط لتغطيـة نفقاته — وأما الرحالة الإنجليزى آتز هلرويد Holroyed فيؤكد أن نفقات السودان كانت تزيد عن إيراداته بحوالى ١٤ ألف جنيه — وقد تحملت مصر هذه النفقات الجسيمة فى سبيل تعمير السوان ورفاهية أهله ذلك لأن مصر كانت تعتبر السودان كما سلف أحد الأقاليم المصرية فاشتملت حسابات مصر فى باب الإيرادات جميع موارد السودان — وفى باب المصروفات جميع مصاريفه[1] فلم يكن للسودان « مالية » أو ميزانية خاصة فى وقت من الأوقات بل إن مصر والسودان من هذه الناحية كانا يؤلفان وحدة مالية كاملة[2] .

* * *

ولما توفى محمد على سلك عباس فى حكم السودان نفس السبيل الذى سلـكه جده فبقى الحـكم على ما كان عليه أيامه من حيث أساليب الإدارة والاهتمام برفاهية السودانيين

ولم يكن سعيد يلى فى منتصف عام ١٨٥٤ حتى وجـد مهمته محصورة

---

(١) راجع ميزانيات ١٨٢٩ ـ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٥ — ١٨٤٢ — ١٨٤٦ وهى الميزانات التى أمكن الحصول عليها كاملة فى اعداد الوقائع الرسمية.

(٢) راجع الكتاب القيم جدا ـ مصر والسيادة على السودان للدكتور محمد فؤاد شكرى

فى مكافحة تجارة الرقيق استجابة لدواعى رفاهية السودانيين — لذلك اتخذ إجراءات سريعة لإبطال تجارة الرقيق[1] .

وزار الخديوى سعيد السودان زيارة تفتيشية شأنه كشأن ما زار كافة المديريات المصرية بعد توليته — وهناك احتشد الأهالى والأعيان لمقابلته فوعدهم بزيادة التوسع فى اشراك رؤسائهم فى أعمال الحكم والإدارة lesspes 496 — وقدنظم الحكومة والأساليب الإدارية وألغى الرق رسمياً (abbate P. 4) وخفف الضرائب وأوجب استشارة المشايخ والزعماء عند ربطها وعين طائفة من المكوك فى وظائف المأمورين وألغى نظام اللامركزية فجعل اتصال كافة الدواوين والمديريات بالحكومة فى القاهرة رأساً بدلا من اتصالها بالحاكم العام فى الخرطوم .

* * *

هذه هى سياسة مصر فى بدء وحدتها مع السودان نحو أبنائه ورغبتها الأكيدة فى رفاهية أهله — ويكفى أنه السودان مدين حتى اليوم للحكومة المصرية بكل مبنى ومنشأة وطريق وعمل — وإن كل الأعمال التى أقيمت فى السودان أسسها المصريون .

فقد وصله بمصر بكافة طرق الموصلات — وأسست الحكومة المدارس والمعاهد والجوامع ووطدت الإدارة ومدت أركانها إلى كافة أرجاء السودان فوصلت إلى قلب أفريقيا المظلم فنشرت فيه نوره حتى قال المؤرخون الأجانب — يستطيع الإنسان أن يتجول فى غابات السودان بنفس الاطمئنان الذى يسير فيه فى حديقة هيد بارك فى قلب أفريقيا .

هذه هى صفحاتنا وأعمال الرفاهية للسودان وأهله فأين ما قام به المستعمرون

Shukry —110 — 111 (٣)

منذ ١٨٨٥ للآن — خصوصاً فى جنوب السودان ؟؟ وبين أهله ؟؟! . .

٭٭٭

ومما يهمنا أن نذكره أنه قبل إلغاء المجلس المخصوص وهو مجلس شبه نيابى كان موجوداً فى عهد محمد على كان على الحكام أن يوافوا المجلس بمسائل السودان الهامة كميزانية المصروفات والإيردات — كما أن الوالى كان يأخذ رأى المجلس فى تعيين وعزل حكام المديريات السودانية(١) .

٭٭٭

وفى أواخر عهد اسماعيل عندما تمت الوحدة السياسية فعلا وتمت فتوحات مصر إلى حدودها — أعيد تقسيم المديريات إلى مناطق محدودة أصغر من تلك الأولى وعين لكل مديرية مدير — وعلى الجميع حاكم عموم إدارى — وخضعت نظم هذه المديريات إلى النظام المصرى الصرف — واتبعت المحاكم فى السودان نفس الأساليب التى كانت متبعة فى مصر وبذلك أصبح اتصال مديرى مديريات السودان فى جميع المسائل بالمديريات المصرية رأساً .

وقد نظم هذا الاتصال على الوضع الآتى :

(أ) الاتصال بوزارة المالية — على مديرى مديريات السودان أن يوافوا وزارة المالية عن طريق الحاكم العام للسودان بتقرير مفصل عن ميزانية مديرياتهم من إيرادات ومصروفات سنوياً كما أن عليهم أن يرسلوا إليها كل ثلاثة أشهر بياناً كافيا عن حسابات الإيرادات والمصروفات أسوة بما يجرى عليه العمل

---

(١) راجع فى ذلك وثائق السودان بارشيف السراى من الوثيقة رقم ١٦ دفتر ١٦ معية تركى إلى الأمر الكريم رقم ١٩ ص ٧ دفتر ١٨ اوامر عربى بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٤ هـ)

فى مديريات مصر نفسها — كذلك يجب استئذان وزارة المالية فى المسائل المالية كافة كتجاوز اعتماد الصرف (استئذانات) .

(ب) الإتصال بوزارة الداخلية — كذلك على المديرين أن تتصلوا بوزارة الداخلية إذا ما رأوا تعديل أى نظام إدارى — وكذلك فى تعيين وعزل كبار الموظفين والوزارة هى التى تقوم باستصدار الأومر العالية فى المسائل التى يتحتم فيها ذلك طبقاً للقواعد العامة .

(ح) الإتصال بوزارة العدل — على الحكام الاتصال بوزارة الحقانية — حاجة الاختصاص فى تنظيم وتنفيذ الأحكام من شرعية أو مدنية أوجنائية — ولها وحدها الحق فى اتخاذ ما تراه بهذا الصدد .

(ى) الإتصال بوزارة الدفاع — الجهادية سابقاً — فيما يختص بمسائل الدفاع والجيش والحدود وللوزارة الإشراف العام على هـذه المسائل — والأحكام التى تقضى بعزل الضباط أو تنزيل رتبهم يجب عرضها على الخـديوى عن طريق وزارة الدفاع — ويتبع نفس الوضع فيما يختص بترقى الضباط (راجع فى ذلك وثائق السودان بأرشيف السراى من الأمر الكريم رقم ١٧ دفتر رقم ١٨ أوامر عربى بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٤ حتى صدور الأمر بإخلاء السودان) .

وفى هـذه الفترة طبعت مديريات السودان نهائياً بطابع المديريات المصرية من حيث النظام الإدارى — وبذلك تكون الوحدة الإدارية قد تمت بين مديريات الشمال والجنوب فجميعها تدار على وتيرة واحدة وتحت إشراف الوزارات المصرية المختلفة — وأما القوانين واللوائح المعمول بها فهى من أيام الضم الأولى واحدة بالنسبة لسكان مصر والسودان .

* * *

٣ — الوحدة الدستورية :

بعد أن تمت الوحــدة الإدارية بأكمل معانيها — وجهت مصر جهودها إلى إلغاء الرق من السودان وصرفت فى سبيل ذلك ملايين الجنيهات وكلفتها آلاف الجهود — جهود أبنائها وخزينتها وفى هـذا الدليل الـكافى على نظرها للسودانيين نظرها إلى نفس أبناء بلادها .

* * *

كانت مصر فى عهد محمد على بدأت تأخذ بنظام المجالس الشورية حين أنشأت المجلس العالى فى ٢٧ نوفمبر ١٨٢٤ والمجلس المخصوص فى يوليو سنة ١٨٢٧ وغيرها من المجالس الخاصه — ولم يكن السودان ممثلا فى تلك المجالس على أن ذلك يرجع إلى عوامل خاصة منها أن مرحلة الوحدة الإدارية لم تكن قد أستقرت بعد — ولبعد تلك الأقطار وقلة طرق المواصلات وعدم انتظامها وأن تلك المجالس لم تكن نيابية بالمعنى المعروف الآن — بل كانت مهمتها إستشارية فقط وليس لها إختصاص قاطع .

ولـكن عند ما أبتدأت مصر تأخذ بنظام نيابى حقيقى وكانت المرحلة النهائية للوحدة الإدارية قد تمت — قررت تمثل مديريات السودان فى مجالسها النيابية .

ففى النظام النيابى الصادر فى يونيه ١٨٧٩ تقرر أن يمثل مديريات السودان ١٦ نائباً وفى نظام ٧ فبراير ١٨٨٢ تأكد المبدأ مرة أخرى .

ونص قانون الإنتخاب الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ فى مادته السادسة « يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائباً على مقتض هذا التقسيم للقاهرة ... ... ولمحافظات السودان ومديرياته أثنا عشر نائباً — ومما يسترعى الانتباه هذه المادة

فقد استخدمت كلمة «مصر» للدلالة على مديريات الوجهين البحرى والقبلى ومديريات السودان أى أصبحت جميع هذه المديريات تكون أرض دولة واحدة هى «مصر»

وهكذا وحدت النظم السياسية الوحدة الواقعة بين مديريات الشمال «مصر» بمديريات الجنوب «السودان الأوسط والشرق وخط الاستواء» من ناحية التمثيل النيابى وبذلك تمت نهائياً وحـدة مصر وإمبراطوريتها الإفريقية من الناحيتين الإدارية والسياسية والدستورية .

ثانيا — الروابط الناتجة عن القيم الإستراتيجية :

أن ما يضمنه وادى النيل من القوى البشرية التى تكاد تبلغ ٥٠ مليونا يحقق فعلا التفوق العددى بين كل دول الشرق الأوسط وأن مظهر هـذا التفوق يبرز بصورة أخرى فى سماء أفريقيا وهى قارة الغـد وأرض الرخاء وهى صمام الأمن المرتقب الذى تتنفس به ثورات المدنيـــة الغربية فى سبل العيش والبقاء وأن مثل هذه الثورات ما قـد يتخذ مظهراً من مظاهر الصراع الدامى بين القوتين المتنافستين ، الأمر الذى سيوجـد حالة خاصة من الأهمية للقارة الأفريقية عامة ولوادى النيل خاصة ، إذ يعتبر همزة الوصل بين قارات العالم القديم — وذلك إلى جانب ما تمتاز به طبيعة الطبوغرافية التى تتنوع فيها المناطق الصالحة لتدريب القوات المسلحة سواء الصحارى أو على صفحات الحقول الخضراء أو بين الأدغال أو على ظهور الخيل — وهـذه هى كل الصور التى لا تخرج عنها مسارح الحرب البرية اللهم إلا إذا أستثنينا المناطق الجليدية .

وإزاء تعـدد مناطق التدريب وتنوعها بين جنبات الوادى الذى كان القاعدة الكبرى لمن أنتصروا فى الحربين العالميتين الأخيرتين ، إزاء وفرة الموارد وتعدد طرق المواصلات المفتوحة بين شقى الوادى ، وما يمكن أن ترتقى إليه تلك

المواصلات ، إزاء إمكان تبادل النقل الجوى والمائى مع أنحاء العالم .. فإن ذلك كله لما يميز الوادى بالمرونة التى لمسناها أخيراً فى تغذية ميادين جنوب أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق الأقصى فكل ما تطلبته تلك الميادين من قوات وعتاد ومؤن .. ولا شك أن فى قيام الوحدة الصحيحة لما سيزيد فى مرونة وسائل الإتصال ، الأمر الذى سيترتب عليه مضاعفة الإنتاج العام وحسن إستغلال الموارد التى قدر لاستغلالها أن يؤجل إلى حين ... لحكمة من عالم الغيب ...

وكأن القدرة الإلهية قد كفلت للوادى مع ذلك مناعته « النسبية » أمام أخطار العدوان الذرى المنتظر بتوفر العمق الدفاعى له .. أذ تكون مصر مع السودان وباق بلاد الإمبراطورية وحدة متماسكة ، فتعتبر الأولى خط الدفاع الشمالى القريب للسودان الذى يعتبر بدوره خط الدفاع الجنوبى لمصر ..

ولما كان التعرض لأخطار الحرب الجوية متوقعاً بصورة أكثر خطورة ، فأن توفر هذا العمق الدفاعى لشطرى الوادى يتيح الفرصة لتنسيق توزيع مراكز الصناعة والإنتاج ، تحقيقاً لمبدأ التأمين والسلامة ، بجانب ما سيحققه هذا التوزيع من إتقاء أخطار وفضول الطابور الخامس بدرجة أكثر ضماناً عما لو تركزت كل هذه المراكز فى شطر واحد . وإلى جانب ذلك أيضاً فأن وجود هذا العمق يزيد فى حرية التنفس للقوات المقاتلة والمدنيين فى المعركة القادمة التى لا بد وأن تكون أكثر مرونة وسرعة .

وبذلك سيكون جنوب الوادى صخرة الاتقاء والاتكاء التى تستند إليها وترتكز عليها مصر فى حالة تعرضها لخطر الغزو الخارجى وبالمثل ستكون مصر هى القاعدة الأولى التى تدفع بقواتها إلى السودان لتأمينه والدفاع عنه إذا تعرض لمثل هذا الخطر .

وبذلك ستتولد العقيدة المعنوية لشعب الوادى ، وما سيعقبه من الأجيال القادمة ، مما يزيد فى قوة التماسك بين قطبيه ويزيدهما تفانياً فى بعضهما .

وإن قيام هذه الوحدة التى تمتاز بتوسطها الجغرافى بين قواعد جنوب أوروبا وغربى آسيا وشمال أفريقيا وجنوبها لما يجعلها بمثابة الكفة المرجحة للجانب الذى تميل إليه ، بالنسبة لخصائصها الإقليمية ومواردها المحلية ، وخاصة بعد كشف اليورانيوم بمنطقة النوبة الوسطى .

وإن إدراك هذه المزايا الاستراتيجية لوادى النيل من كلا الكتلتين قد يدفعهما للتسابق إلى جذبة إلى معسكرهما ، مما قد يساعد بالفعل على تحقيق مصالح شطرى الوادى على حساب هذا التنافس ، وقد يكون الحياد الصحيح إحدى مظاهر هذا الكسب السياسى .

ولا شك فى أن تحقيق الوحدة سيكون له أثره المباشر على العربية فى شمال أفريقيا وأيضا على الكتلة الأفريقية جمعاء إذ سيكون نهر النيل محور النشاط الثقافى والاقتصادى والاستراتيجى الذى تدور حوله سياسة التوجيه العامة لباقى القارة . وستتاح الفرصة الحقيقية للشطر الجنوبى أن يمد يده لمصافحة شاطىء البحر الأبيض بقدر ماستصل إليه يد مصر فى قلب القارة وجنوبيها وشرقيها وما يحف بها من الموانى المقابلة على الشاطىء الاسيوى وأيضا فإن كل الشعوب المتاخمة لأطراف الوادى ستسعى لتلصق نفسها به إذ سترى فيه أقرب القوى واقرب اصل يصح أن تنسب إليه أو تندمج فيه وذلك مما سيؤدى بالتالى إلى اطراد بزوغ حيوية هذه المنطقة من العالم فى المجال الدولى . وإزاء هذه النتائج أو الحقائق المنتظرة ستتغير درجات ومعانى فهم وإدراك الدول الغربية والشرقية لحقوق الوادى وخاصة أننا مقبلون على مستقبل محجوب بمشاكله ، وإن كان محال تعقيد هذه المشاكل سيكون حتما فى الشرق ، حيث لا تزال كنوزه محتفظة بيكارتها ، وحيث تتكاثف نسبة

السكان إلى أقصى حد ممكن وبخاصة فى الشرق الأقصى ، وإن وادى النيل سيكون — كما كان دائما ... الممر الذى يصل بين قواعد الغرب وميادين الشرق ... وإن كل ذلك لمما سيدفع إلى قيام الوحدة بين شطريه تيسيرا للقيام بما ينتظرها من تبعات والتزامات إقليمية ودولية .

ثالثا — الوحدة الطبيعية :

١ — الوحدة — الاورجرافية — التضاريس

يمتد وادى النيل فى نحو ٣٥ درجة ما بين ٤° جنوبا و٣١° عند البحر الأبيض المتوسط شمالا .

ويضم بين جنبات واديه عناصر واحدة ربطتها بل صهرتها أواصر الدم والجنس واللغة والجوار والدين —

وذلك لأن عدم وجود حدود طبيعية بين الشطرين جعل أهل الجنوب يصعدون إلى الشمال وأهل الشمال يهبطون إلى الجنوب فى طول عصور التاريخ حتى اختلطت القبائل وتوثقت الوشائج وصار كيانا واحداً فى واد واحد على ضفاف نهر واحد .

ولا يغيب عن الأذهان أننا نقصد بوادى النيل تلك الجهات التى تمتد من أطراف الهضبة الإستوائية إلى مصر — حيث تعتمد حياة السكان فيها ارتباطا حيوياً بجريان النهر — كالارتواء بالماء واعتماد الزراعة عليه ويشتد هذا الارتباط كلما ذهبنا شمالا وقد تم هذا الارتباط فعلا منذ أقدم العصور .

وقد حتمت العوامل الطبيعية وحدة وادى النيل واثبت التاريخ الجيولوجى لنهر النيل من وحدة الصخور والمعادن وطبيعة الأراضى وأنواع الزراعة ومواعيدها وارتباطها بالنهر ومياهه وارتباط المجموعات النهرية التى يتكون منها النيل العظيم،

ارتباطا تاما من جنوبه إلى شماله — اتصالا لا يمكن لأى قوة فى العالم العمل على انفصالها .

رابعا — الوحدة البشرية الاتنلوجية :

من المعلوم أن تكوين وادى النيل كان تدريجيا من الجنوب إلى الشمال — وبالمثل أيضا كان امتداد العمران وإنتشار السكان من الجنوب إلى الشمال وكذلك انتقلت الحضارة الأولى من الجنوب إلى الشمال — كما انتقل الحكم بعد توحيد المصريين (القطرين) من طيبة إلى منف .

هذا فضل الجنوب على الشمال يعادله فضل الشمال على الجنوب فى العصر الحديث فمن الشمال امتدت طرق المواصلات وانتقلت المتاجر وتيارات الثقافة والحضارة الحديثه حتى حملها المصريون إلى قلب أفريقيا .

ويتضح من الدراسة الاتنولوجية أن نفس الأجناس البشرية التى تكون منها العنصر الحالى بمصر هو نفس الأجناس التى نشأ عنها السودانيون .

ومن الثابت أن الطبقة الأولى والأساسية من تكوين السودانيين إفريقية الأصل — كما أن الأصل فى المصريين من عنصر إفريقى وهو عنصر ليبي وفرع من (الحاميين) وقد اختلط هؤلاء الليبيون بالزنوج الموجودين بجوارهم جنوبا — ثم امتزج المصريون بموجة من العنصر القوقازى ومن هذا الخليط نشأ شعب مصر الحالى وأصبحوا ضمن عنصر « البحر المتوسط » المعروف .

ولكن لا يمكن أن ينسى المصريون أن البذرة الأولى والاساسية من دمائهم أفريقية بل الغالبة فى دمائهم حتى الآن هى سودانية الأصل .

وقد تناول علماء الاتنولوجية هذا البحث وأثبتوا صحتهم ومنهم العلماء .

١ — فلندز بترى فى أبحاثه بدائرة معارف تاريخ العالم — وفى تاريخ الأمم وفى تاريخ مصر حيث يقول « إن أقدم سكان مصر كانوا قبائل زنجية » .

٢ — فيلكس فون بوشان « فى كتابه الشعوب والعناصر طبعة برلين ١٩٢٢ ص ٣١ حيث يقول « لايستطيع السائح الموثق أن يسير بالضبط أن ينتهى العنصر المصرى بلونه الفاتح — وأين يبدأ العنصر الزنجى بلونه الأسود ... » ثم عاد يقول فى ص ٤١ ، ص ٤٢ « إنا لم نستطع بعد ، تحليل النشأة الأولى لزنوج السودان — لأن النجاح فى ذلك يتوقف على فحص علاقتهم بجيرانهم الشماليين « أى المصريين طبعاً »

٣ — ليفروبينوس ... فى كتابة أفريقيا المجهولة (طبع فبراير ١٩٣٠) وإن الحاميين إنتشروا واحتلوا كل شمال افريقية . . . .

٤ — اليوث سميث — أعظم ثقة فى فحص العظام بالعالم « أنه لا يوجد فارق كبير بين الهيا كل الجسمية المصرية والسودانية من حيث الجنس — وأنها جميعا أفريقية الأصل ... »

٥ — أرنست سانتز — الإخصائى فى علم أصول البشر « أن أصل سكان وادى النيل من قدماء الليبيين » أى أن العناصر المكونه للشعب السودانى هى فى الأصل من نفس العناصر التى اشتركت فى تكوين الشعب المصرى .

٦ — الأستاذ بدج فى كتابه تاريخ السودان المصرى ص ١٤٣ — ١٤٤ « وبذلك نرى أن العنصر السودانى قد انحسر جنوبا تاركا مخلفاته فى سحن السكان الحاليين بمصر »

٧ — وكل من يطلع على تاريخ مصر للاساتذة بريستد ، إيرمان ، ماسبرو وغيرهم يرى إن لم يقتصر الأمر على متانة العلاقه البشرية بل أنه تعدى ذلك أيضا إلى أن أكثر الحيوانات المفترسة وغيرها كانت موجودة بمصر ولكنها اندثرت منها وهاجرت جنوبا ويستدل على صحة ذلك بالحفريات الكبيرة المشتركة بالوادى شماله وجنوبه .

هذه أدلة قاطعة مستمدة من الواقع ومن أقوال المؤرخين والباحثين الأجانب قبل المصريين تثبت وحدة الجنس والدم بين شمال الوادى وجنوبه وعلاقة المصريين حتى بالزنوج الذى يعيشون فى جنوب البحيرات الإستوائية .

خامساً — وحدة اللغة والدين :

يتكلم شمال الوادى وجنوبه لغة واحدة هى اللغة العربية وهى لغتهم ولغة دينهم — وكانت لغة الجنوب وأوغندا إلى عهد قريب حتى قضى عليها الإستعمار ولكنها لا تزال اللغة الوحيدة المشتركة بين القبائل ويسهل عليهم تعلمها لأن أقرب اللغات إليهم ، لأنهم وهم جميعا من أصل حامى يسهل عليهم تعلمها لقربهم من لهجاتهم والدين الغـــالب فى الوادى كله هو الدين الإسلامى وهو دين الأغلبية فى الشمال والجنوب .

وحتى المسيحيين الموجودين فى شطرى الواحد يدينون بمذهب واحد وهو المذهب الأرثوذكسى ويتبعون الكراسة المرقسية التى مقرها بطريرك القاهرة الذى يلقب « بابا الإسكندرية — والنوبة .... »

سادساً — الوحدة الإقتصادية :

من أهم العوامل التى تؤهل السودان لمستقبل إقتصادى باهر هو ثبته الإقتصادية الهائلة من أرض زراعية واسعة وغابات ومراع وثروة حيوانية ومعدنية هامة — وإستواء سطحه الذى يساعد على إنتشار وسائل المواصلات — ووجود منفذ له على ساحل البحر الأحمر مما يسهل تجارته مع البلاد المجاورة ومع الشرق الأقصى زيادة على سهولة إتصاله بمصر بالطرق الحديدية والسيارات مما يسهل ربطه بالبحر المتوسط شمالا كما توجد المساقط المائية جنوباً فى الجزء الأعلى من النيل حيث يمكن الإستفادة منها فى توليد الكهرباء وفى الصناعة وطرق المواصلات —

كما يساعد موقع السودان العظيم على نجاح الطيران مما يجعل له مركز الصدارة فى القارة الإفريقية .

ولكن هذه الطاقة لم تستغل بعد ، ولم تستخدم فى رفاهية السودانين ، وإن كان المستعمرون قد حاولوا أخيراً إستغلالها لفائدتهم — ومن للوادي يعمره غير السواعد المصرية والأموال المصرية وهجرة المصريون إليه .

* * *

إن أهداف مصر الكبرى الاقتصادية واضحة جلية وهى : العمل على زيادة الإنتاج الصناعى واالزراعى بكل الوسائل الممكنة وبأقرب الطرق الممكنة والعمل على تقليل كثافة السكان بتنظيم المهاجرة إلى الجنوب وأواسط أفريقيا وشرقها هذان الهدفان لن يتحققا إلا إذا تحققت وحدة مصر الكبرى فمن ناحية زيادة الانتاج قد ثبت أن التوسع الزراعى متوقف على تنفيذ المشروعات فى السودان وأعالى النيل وعلى اطمئنان مصر على مصير تلك المشروعات — ومن ناحية زيادة الإنتاج الصناعى قد تبين لنا أيضا إن ذلك يتوقف على زيادة القوة الشرائية فى الشعب ولن تزيد تلك القوة إلا بارتفاع الاجور وتقليل التنافس على العيش بين المصريين ومن الاجدى للصناعة أن يقل عدد سكان مصر ويزيد نصيب كل منهم من الشراء من أن يبقى عددهم كبيرا وعاجزا عن الشراء .

ومن ناحية التحكم فى عدد السكان فلا يكون بتنظيم المهاجرة وتشجيعها إلى الجهات الغير مأهولة فى جنوب السودان وشرقه — وفيها كسبا مزدوجا لمصر والسودان على السواء — فالمصرى المهاجر يخدم نفسه ووطنه ويخدم الجهات التى يعمرها فى نفس الوقت .

أما خدمته لنفسه فإنه سوف ينتقل إلى موطن جديد فيه متسع من العيش

والرزق وفيه يستطيع لمن يستقر ويتزاوج من أهله وهو مع ذلك لم يتغرب عن وطنه الحقيقى ولم يقطع صلته ببلاده وأهله وحكومته .

أما خدمته لوطنه فهى فى مساعدته على تقليل شدة المنافسة على العيش فيها وبهذا يساعد على رفع مستوى الأجور ويفسح المجال أمام من يبقى من أهله وعشيرته ليسعدوا برغد العيش .

أما مساعدته للجهة التى يعمرها فترجع إلى زيادة الايدى العاملة فية التى تعاون على زيادة الانتاج وتضمن تحقيق الانتعاش الاقتصادى وكل هذه الامور من أمس الأمور التى يحتاج إليها السودان فى الوقت الحاضر .

ولا يصح أن يفهم من ذلك أن يقتصر الهجرة على إنتقال السكان من مصر إلى السودان بل يجب أيضاً أن يشتمل أيضا إنتقال السودانيين إلى مصر وبهذا يمتزج شعب وادى النيل وتشتبك مصالحه وتندمج دماء أبنائه وتصبح الوحدة كاملة شاملة .

ونحن لا نقصد بذلك إستغلال السودان لمصلحة مصر وحدها فإنه لاتزال فى السودان مساحات شاسعة تكاد تكون خلوا من السكان بمنطقة السدود التى تعتبر من أغنى بقاع العالم — وكذا وسط السودان لايزال على حالته الفطرية تنمو فيه الاعشاب بفعل الامطار وترعاها الإبل والمواشى والاغنام وتكاد تكون خالية مع أنها من أغنى مراعى العالم .

فإلى هذه المناطق ومثلها أن ينتقل بالمهاجرة المصريون لتعميرها وتنظيمها ، وهذه أعمال المصريون فيه مدة وجودهم خير دليل وشاهد على صحة ذلك .

ألم يقم المصريون السكك الحديدية ؟

ألم يقم المصريون المدن والموانى والمساجد وكافة القصور والمبانى الموجودة بالسودان ؟

ألم يقم المصريون فيه المدارس حتى وصلت إلى أواسط أفريقيا .

ألم يقل أحد السواح فى القرن التاسع عشر بعدأن زار أوغندا وأواسط أفريقيا «حينما تحل الجنود تحل الحضارة المصرية، ينشئون مدينة وحصناً وجامعاً ومدرسة...»

ألم يقم المصريون الآمن فى قلب أفريقيا حتى قال غردون .. «يستطيع الأوروبى المسيحى أن يتنزه فى قلب أفريقيا بنفس الآمان الذى يشعر به فى قلب حديقة هايد بارك فى لندن .. »

إن حياة السودان الإقتصادية تتوقف على وحدته بمصر وفى نشرة مصلحة الجمارك والميزان التجارى لأكبر دليل على صحة ذلك وليرجع إليه من أراد زيادة التوسع فى هذا البحث .

سابعا — الرابطة الهيدرولجية «المائية»

إذا شخص الإنسان بناظريه إلى ماء النيل المنساب من جنبات الوادى — لابد أن يهديه خاطره إلى حيث موارد تلك المياه التى هى لمصر بمثابة عين الحياة ... ذلك القلب النابض وتلك الشرايين المتدفقة نحو بطاح السودان ... السودان الأمين على تجمعها فى رحابه : يقدم ماء النيل نضاراً خالصاً لمصر ... فنجد فى السودان روحنا وحياتنا : لأن النيل هو ينبوع الحياة نفسها بأكمل معانيها .. إذ لا حياة لزرع أو ضرع أو إنسان فى مصر إلاّ به فمصر على حقيقتها وبكامل نشأتها وما فيها ليست إلاّ النيل .

ومعنى ذلك أن أساس الوحدة الطبيعية هو الماء وأن رابطة النيل هى رابطة الحياة بين البلدين — لأن مصر والسودان هما بمنزلة الرأس والقلب من الجسد

الحى وماء النيل هو الدم الذى يجرى بينهما فلا غنى لأحدهما عن الآخر وفصلها القضاء على كليهما وفى ذلك يقول سر سرنى بيل : إن أرض النيل أمة واحدة ومن غير الممكن وجود سيادة مشتركة هناك بل الواجب هو قيام يد واحدة قوية على طول النهر « All Nile Land is one Country. No divided sovereingty is possible, There must be one firm hand over all".

* * *

لأهمية تلك الاعتبارات يجب أن يكون الدولة الموحدة وحدها الرقابة والإشراف على ماء النهر لمصلحة مصر والسودان وحدهما .

فمن مصلحة مصر والسودان يجب القيام بالمشروعات القروية الواقعة فى السودان لتعمير مصر والسودان معاً وذلك فى مدى ال ٢٥ سنة القادمة والتى يتطلب القيام بهـا عشرات الملايين من الجنيهـات وكذا خزان بحيرة طاتا فى الحبشة وستبلغ تكاليفه نحو خمسة ملايين من الجنيهات — وهـذه المشروعات كلها لمصلحة مصر والسودان معاً بل ويستطيع السودان الحصول منها على ما يكفى لرى مليونى فدان زيادة فى الجزيرة بدون أن يتحمل مليما واحداً أزيد مما يدفعه الآن والسبب فى ذلك يرجع إلى دعامتين طبيعتين الأولى مكانيه إذ أن السودان هو الأعلى موقعاً والثانية زمانية إذ أن الزراعة الصيفية هناك تبدأ فى يوليو وفى هذا الشهر وما يليه يستحيل منع السودانيين من سحب المياه لأرض الجزيرة — وفى هذا الصدد استشهد بما قاله المهندس الأميريكى مستر كورى أحد أعضاء لجنة التحقيق فى مشروعات سنة ١٩٢٠ إذ رد على مثل هذا التخوف بقوله « وفى هذه الحالة سيفرغ السودانى جعبة حيله للحصول على أكثر من نصيبه وأن آمر بمصر» إذ ليس هو السودانى الذى يخاف من شقيقه المصرى بطبيعة الموقع وزمن الرى .

ولما كان لا خطر على السودان فى تنظيم جريان المياه فى الشهر لفائدة مصر

والسودان معاً فقد رأى المهندسون المختصون ولهم حجة فى ذلك وجوب اتمام المشروعات التالية :

أولا — خزان مروى على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع سعة ٨ مليارات مدة الفيضان و ٩ مليارات مدة الصيف يستخدم للوقاية من غوائل الفيضانات الخطرة وللإعداد الصيفى .

ثانياً — خزان للتخزين القرنى على بحيرة البرت .

ثالثاً — خزان للتخزين القرنى على بحيرة فيكتوريا .

رابعاً — قناة جونجلى الذى تشق منطقة السدود لتحويل مياه التخزين القرنى بعيداً عن مستنقعات السودان الجنوبى وهو يعتبر جزءاً متمما لمشروع التخزين القرنى ببحيرتى البرت وفيكتوريا .

خامساً — خزان للتخزين القرنى على بحيرة تانا والحبشة .

وستحصل البلاد من مشروعات التخزين القرنى بالبحيرات على إيراد مضمون فى كل عام مقداره ٧ مليارات و ٣٠٠ مليون منها ٥ مليار و ٢٠٠ مليون من البحيرات الاستوائية البرت وفيكتوريا و ٢ مليار و ١٠٠ مليون من خزان تانا كما سنحصل من خزان مروى على ٣ مليارات فى السنوات المتوسطة الإيراد أى أن هذه المشروعات جميعها ستعطى فى السنة المتوسطة ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون وهو الحد الأدنى لاحتياجات من مياه التخزين — هذا إلى جانب موارد التخزين الحالية وذلك لمواجهة التوسع النهائى فى الفترة الحرجة فى السنين المتوسطة الإيراد[١] .

* * *

وأخيراً يجب أن لا نعير أية أهمية لما يقال منه أن وحدة المديريات الجنوبية إلى مصر كانت عن طريق الغزو أو القوة — ذلك لأن أغلب الدول الكبرى إنما

---

(١) هذا البحث كله سبق مشروعات الثورة عن السد العالى ومزاياه المؤكدة .

وحدت عن هذا الطريق — والأمثلة على ذلك عديدة — فالولايات المتحدة الأمريكية وحدتها حرب الانفصال — وانجلترا واسكتلندا وحدتها الحروب الدامية التى نشبت بينهما — وألمانيا وحدتها سياسة الحديد والنار التى أعلنها وحققها بسمارك — وإيطاليا وحدتها حروب غاريبالدى فى سبيل ذلك حتى أنها لإتمام وحدتها حاربت البابا نفسه وهزمته وسجنته داخل مقره فى الفاتيكان .

وليس من المهم فى شىء الوسيلة التى تتبع فى تحقيق الوحدة إنما المهم أن يكون قيام الوحدة على أساس تجانس الشعوب أو مصالحها الحيوية وعلى الأمرين قامت وحدة مصر والامبراطورية فى السودان وملحقاته .

* * *

السودان هو مصر العليا إذ هو يستمد وجوده من أعالى النيل والنيل كما تعلم هو المنبع الحى الذى منه نستمد حياتنا بل حيويتنا .

حسبنا إذاً إبراز هذا الوضع الجغرافى والطبيعى لمصر والسودان حتى يعلم من لا يعلم أننا نحن أبناء الوادى وحده جثمانية ونفسانية معاً — وإننا إنما نستمد من وحدتنا الجثمانية وحدتنا الوطنية ... وهى المظهر الإسمى لوحدة النفوس فيما بين الناس أو الوحدة النفسانية ...

ولعلك تذكر أن شعارنا منذ فجر الحركة الوطنية — وهو الشعار الذى نادى به أبناؤنا ، ومات عليه شهداؤنا — هذا الشعار كان هو الإستقلال التام لمصر والسودان .

ولكن الحركات الوطنية — شأنها شأن كل المخلوقات الحية — تنمو بنمو الزمن . . . ولقد أدركنا مع الزمن أن قضية وادى النيل ليست مجرد قضية إستقلال وتحرر بل هى قضية وحدة وتجمع وتآزر .

ومن ثم نبتت فى نفوسنا ، وعلى ألسنتنا عبارة وحدة وادى النيل التى تتفق تمام الإتفاق ، لا مع مجرد تحررنا ، بل مع تطورنا . . . وهذا التطور الوطنى الذى سمونا إليه من غير ماصناعة ولا تصنع ، قد اقتضى منا المناداة بوحدة شعب الوادى سودانيين كانوا أو مصريين فـكلنا فى ذلك طبيعيين مع الطبيعة ، التى وحدت بين شطرى الوادى ، مصرا كان أو سودانا . . . هذا هو الوضـع الحالى ، والمثالى لمسألتنا .

* * *

هذه هى حججنا وتلك أدلتنا فى الـكلام عن وحدة وادى النيل التى سجلتها الطبيعة والواقع والمعاهدات — وأيدها الصالح المشترك لشطرى الوادى وباركها نهوض المصريين والسودانيين معا وجميع أبناء إمبراطوريتنا القديمة وهذه الأصوات تصلنا من ارتيريا والصومال وليبيا وفلسطين بطلب الانضمام تحت لوائنا .

حتى يتفرغ المصريون تحت حكم بلادهم العظمى لإدارة شئونهم بعيـدين عن تحكم الإستعمار فى ظل حكم موحد .

———

مركز الإمبراطورية المصرية
فى أفريقية

الوضع القانونى المستمد من الوثائق

من أهم الوثائق التى يرجع إليها فى هـذا الشأن هى فرمانات التولية التى كانت تصدر من الباب العالى إلى ولاه مصر ثم الأوامر العالية الصادرة لحكمدارى السودان ثم النظام النيابى الذى كان قائماً فى مصر قبل ثورة المهدى .

ويتضح من نصوص الفرمان رقم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أن الباب العالى قال فيه لمحمد على « قد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفوز وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر و ... »

ثم صدر بعـد ذلك فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وجاء فيه « أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعـداً مع ما هو تابع لها من الأراضى وكامل ملحقاتها مينائى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك ... الخ » وبهذا أندمجت مصر والسودان وأصبحتا قطراً واحداً وبلداً موحداً .

وقد قدمنا أنه بالرجوع إلى الأوامر التى كانت تصدر لحكمدارى السودان يتضح أن إدارة السودان كانت إدارة مركزة مندمجة فى الإدارة المصرية وكانت مديريات السودان تتكتل كلها فى وحـدة إداريه يتولاها حاكم عام يرجع فى الشئون المختلفة إلى الجهات المركزية فى القاهرة شأنه فى ذلك شأن حاكم أى إقليم آخر فى مصر .

وقدمنا أيضاً أنه من الناحية الدستورية أعتبر السودان جزءاً من مصر يرسل نوابه إلى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الأقاليم الأخرى [و]كان مجموع عدد النواب ٢٥ نائباً منهم ١٢ نائباً لمحافظات السودان ومديرياته . وقدمنا أيضاً أنه قبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد إسماعيل مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونية سنة ١٨٧٩ وقد جاء فى مشروع قانون الإنتخاب فى المادة ٣٥ أن ينتخب ١٦ نائباً عن السودان .

ثورة المهدى وإخلاء السودان :

ولما أستفحلت ثورة المهدى فى السودان وكانت إنجلترا قد إحتلت مصر ذلك الإحتلال المشئوم سنة ١٨٨٢ — نصح « اللورد كرومر » المعتمد البريطانى وكانت نصيحته أوامر — نصح ؟؟؟ جنابه للحكومة المصرية فى سنة ١٨٨٥ بإخلاء السودان وقد رفض رئيس مجلس وزراء مصر الرجل الأبى شريف باشا هذه النصيحة وقدم إستقالته بسببها فعرضت الوزارة على رياض باشا فرفضها — فلم يجد الإنجليز إلا أن يفرضوا على مصر رئيس وزراء أجنبي يقبلها هو نوبار باشا — فأصدر الأمر إلى غوردن بإخلاء المناطق الداخلية للسودان وقد نص فى الأمر الصادر إليه على أن مهمته تنحصر فى إخلاء هذه المناطق — لا تركها — وعلى تنظيم حكومة قوية تعيد النظام إليها .

ويتضح من ذلك أن الحكومة المصرية لم يكن فى نيتها أن تترك السودان أو أن تتنازل عنه ، ولكنها أخلته كإقليم من أقاليمها لتعيد النظام والأمن إليه فيما بعد بل أنها فى الواقع لم تخله كله لأنها أحتفظت بالموانى وأبقتها تحت الإدارة المصرية .

وأكثر من هذا أن إنجلترا إعترفت خلال الفترة التى بقى السودان فيها

خالياً من الجيوش المصرية بحقوق مصر فقد عقدت إتفاقاً مع ألمانيا سنة ١٨٩٠ ومع إيطاليا سنة ١٨٩١ ومع الكونغو الحرة سنة ١٨٩٤ وأجازت فى هذه الاتفاقات أن تحتل هذه الدول بعض مناطق السودان ولكنها إشترطت أن كل إحتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذا الاقليم ومما يؤيد ذلك أيضاً حادثة فاشودة المعروفة وقد سبق أن بيناها بكل وضوح .

ومن هذا يتبين أن السودان لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءاً من مصر ولم يتغير وضعه القانونى بعد ثورة المهدى والإخلاء عما كان عليه قبل ذلك .

إسترداد السودان وإتفاقيتا سنة ١٨٩٩

أعدت حملة مصرية لاسترداد السودان وكان عدد الجنود المصريين فى بدئها ١٦٦٨٢ جندياً أما الإنجليز فلم يزيدوا على ٨٠٠ جندى « من الهنود » أشتركوا فى موقعة واحدة هى معركة الحفير . وكان عدد المصريين فى معركة العطبرة ١٨ ألف جندى والإنجليز ١٥٠٠ جندى — وفى نهاية الحملة كان عدد المصريين ٢٢ ألف جندى والإنجليز ٤٠٠٠ أى أن الحملة كانت كلها على عاتق الجيش المصرى وحده وقد بلغ مجموع تكاليفها ٢٫٣٥٤٫٣٥٤ جنيهاً مصرياً تحملتها الخزانة المصرية وحدها .

وقد حرصت الحكومة الإنجليزية عقب إسترداد السودان على أن تعقد مع مصر إتفاقية سنة ١٨٩٩ وبالرغم من أن مصر لم تكن تملك فى هذا الوقت أن تعقد معاهدات سياسية لقيام الإحتلال البريطانى بمصر ولكون إنجلترا تتولى الإدارة الفعلية — لا القانونية — وبذلك كان من الطبيعى أن لا تستطيع مصر أن تتعاقد مع إنجلترا وهى خاضعة

لسلطانها — ولهذا فإن إتفاقية سنة ١٨٩٩ كما قدمنا بكل وضوح كانت وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ويجب أن تنتهى بانتهائها أى بانتهاء إدارة إنجلترا لمصر .

ولذا لم يكن الغرض من إتفاقية سنة ١٨٩٩ أن تشترك إنجلترا فى السيادة على السودان لأن السيادة كانت (لتركيا) ولا فى الإدارة القانونية للسودان لإن هذا الحق الممنوح لمصر كان محرماً على مصر أن تتنازل عنه، ولكن الغرض منه أن تشترك إنجلترا فى الإدارة الفعلية للسودان لأنها تدير مصر كما قدمنا .

وكانت تلك الإتفاقية فى الواقع شاذه أقامت نظاماً إدارياً مؤقتاً لا مثيل له فى العالم حتى أن واضعها نفسه اللورد كرومر قال عنها فى كتابه مصر الحديثة ما يلى : —

« لقد كان ضرورياً أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه فى وقت واحد مصرياً إلى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا إلى حد يكفى لتجنب البلاد فى إدارتها من أن يعطلها نظام الإمتيازات الدولى الذى تغلغل بالضرورة فى حياة مصر السياسية — وكان من الواضح إن هذين الإعتبارين المتعارضين لا يستطاع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملفق من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل » .

من إتفاقية ١٨٩٩ إلى معاهدة ١٩٣٦ :

إن إنجلترا — برغم توقيعها إتفاقية ١٨٩٩ دأبت على إنتقاص حقوق مصر فى السودان فقد جعل الحاكم العام بعد سنة ٩١٢ يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية بل دون إخطارها فى بعض الأحوال وكان قبل ذلك التاريخ يخطرها ويأخذ موافقتها .

وفى سنة ١٩١٤ عند قيام الحرب العالمية العظمى الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر فانبسطت حمايتها على السودان تبعاً لذلك وفى سنة ١٩٢٢ أبرمت معاهدة لوزان وفيها تنازلت تركيا عن السيادة على مصر والسودان إبتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٢٢ ألغت إنجلترا الحماية فزالت عن مصر والسودان فى وقت واحد ولكن إنجلترا إحتفظت باتفاقية ١٨٩٩ فى السودان وفى ١٩٢٤ قدم المندوب السامى بلاغه المعروف عقب مقتل السردار ونفذت الحكومة الإنجليزية بلاغها قسراً وقهراً وأخلت السودان — ثم عقدت إتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩. ومن هذا كله نرى أن السياسة التى يتخذها الحاكم للسودان والتى ترمى إلى فصله عن مصر أخلت اتفاقية ١٨٩٩ نفسها — وإن هذه الإتفاقية أصبحت مفسوخة لمخالفة إنجلترا ذاتها لشروطها مخالفات خطيرة أرتكبتها فى الماضى ولا تزال ممعنة فى إرتكابها . مما دعا الحكومة المصرية إلى إلغائها سنة ١٩٥٢ .

ومن هذا نرى أن السودان قبل عقد معاهدة ١٩٣٦ قد بقى جزءاً لا ينفصل عن مصر — وذلك من الناحية الدولية والقانونية وقد أرادت مصر سنة ١٩٢٣ أن تضمن دستورها النص على ذلك وصدر الدستور خالياً منه لممانعة انكلترا فى إثبات ذلك فى صلب الدستور .

معاهدة سنة ١٩٣٦

وإن انجلترا رغم انتقاضها خدمة مصر فى السودان فلم تستطع أن تنكرها فراحت تعترف بها واحداً فواحدة .

ففى المرحلة الأولى التى بدأت بمشروع ملنر سنة ١٩٢٠ وانتهت بمفاوضات المغفور له سعد زغلول باشا مع المستر مكدونلد ترى انجلترا تعترف بحقوق مصر فى مياه السودان .

وفى المرحلة الثانية تعترف انجلترا بالسيادة المشتركة على السودان فهى تقول فى

مشروع تشمبرلين الذى قدمه المرحوم ثروت باشا « تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحها ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو إستمرار سيادتهما المشتركة فى السودان » .

وفى المرحلة الثالثة عدلت إنجلترا عن ذكر السيادة المشتركة وتركتها أمراً مسكوتاً عنه أو محتفظاً به .

وفى المرحلة الرابعة جاء فى بروتكول السودان الأخير « صدق — بيفن » ما يأتى : — « أن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان — فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية . . . الخ » .

وفى معاهدة ١٩٣٦ لم تتعرض لوحدة مصر والسودان — بل تعرضت للنظام الإدارى الموقوت الموجود بالسودان حاليا — فنصت فى صدر المادة ١١ من القول بالاحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل إتفاقتى ١٨٩٩ — وهو ما يدل على أن ما يتعلق بالسودان هو إتفاق مؤقت قابل للتعديل . وليس أدل على ذلك من القول « إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقتين المذكورتين ... »

* * *

وفى سنة ١٩٥٣ عقدت حكومة الثورة مع الحكومة الإنجليزية الاتفاق الأخير الذى اعترفت فيه انجلترا بحق السودان فى الانضمام لمصر كما أسلفنا .

أن الروابط المتعددة وأقواها رباط الدم والجنس والقانون لتنادى بعودة السودانيين إلى أحضان أمهم مصر — لا بل أختهم الكبرى .

* * *

فى برقية لوكالة روتر أذيعت أخيراً أن وزير المستعمرات البريطانية أعلن فى مجلس العموم ، رداً على سؤال برلمانى ، أن الحكومة لم تتلق أى إقتراح لإنشاء ما أسماه الولايات المتحدة الأفريقية ، واستطرد قائلا « لم الحظ أدنى رغبة فى أهالى أفريقيا

فى إتحاد على هذا القرار — غير أننا رسمنا خلال السنين الماضيتين نظاماً أساسه التعاون الوثيق فى معالجة الشئون الفنية مع الأمم المختصة وبينها فرنسا وبلجيكا والبرتغال فقد صحت العزيمة على وضع برنامج لعقد مؤتمرات فنية يمتد مداها إلى المستقبل » .

ولعله نسى أن يقول بدل الشئون الفنية ! — الشئون الإستعمارية ! — لأننا لا نعلم ماذا ينطوى تحت مدلول الولايات المتحدة الأفريقية التى نفى الوزير البريطانى إقتراح إنشائها إلا إذا كان يقصد إتحاد المستعمرين الأوربيين لأفريقيا ؟ ! .

والذى يهمنا فى هذا الكلام إلا تنتظم سلسلة الأمم المختصة إلى جانب تلك الدول الأوروبية أمة لها كل الشأن فى قارة أفريقيا ، لا بل أن مركزها من بينها مكان الصدارة من هـــذه القارة ، ولا سيما أن بلادها تترامى إلى المناطق الإستوائية ، أمة هى صاحبة ربع أفريقيا الشمالى الشرقى ، بل هى صاحبة النيل فكيف يغفل أمرها فى تنظيم الشئون الأفريقية — سياسية كانت أو إقتصادية ، والنيل صاحبة أفريقيا .

يقولون بأن من أدعى الضروريات، بعد اندماجنا فى أسر الأمم الحرة ؛ والاخذ بقسطنا من الحياة الدولية — أن نرسم لنا سياسة خارجية ثابتة الاركان وأقرب إلى الحقيقة القول بأن من أدعى الضرورات أن نرسم الخطط لتنفيذ سياستنا الخارجية لأن هذه السياسة مقررة المبادىء واضحة المعالم — فما نحن دولة إستعمارية تدفعها المطامع الباغية — وتحفزها شهوة الاستعلاء وبسط السيادة ، بل رائدنا الأول حماية أنفسنا من هذه المطامع والتغلب على تلك الشهوة فنذود من كياننا إما بقوة سواعدنا وإما بالتحالف مع الدول الشقيقة التى ينذرها من الاستعمار ماينذرنا — ورائدنا الثانى مكافحة الأهواء الأثرة فى المؤتمرات الدولية والدأب على تغليب ما تستوحى من المثل العليا — ورائدنا الثالث النمو الطبيعى المشروع فى البيئة الواسعة التى تمتد إليها مظاهر حيويتنا الفكرية الاقتصادية — كما وضحنا بفضل

ما أوتينا من المواهب العقلية والموارد الطبيعية — وهو نمو إذا استتبع الزعامة لم يستلزم السيطرة — أساسه التقدم وليس أساسه الغلبة .

لقد وقفنا جهودنا إلى اليوم على تحقيق غرضنا الأول لأنه الاعجل وأبلينا بلاء حسنا فى تحقيق الغرض الثانى فدافعنا فى الأندية العالمية عما يجب أن يحدو الانسانية من شريف الدوافع وكريم الأمانى وقد آن لنا أن نولى شطرا من جهادنا إلى الغرض الثالث فنتعهد الأسباب التى تهيىء لنا ذلك النمو الطبيعى المشروع وننظم أمرنا لنقوى أثرها .

هل من الإسراف فى الاعتداد بالنفس — أن تكون لنا سياسة أفريقيا ثابتة — تصون مكانتنا فى إفريقيا .

يجب أن تكون سياسة بلادنا المستقبلة أن أفريقيا للافريقيين وأن النيل لسكان واديه .

الامبراطورية المصرية

استرد الجيش المصرى أيام على بك الكبير وفى عهود من تبعوه من ملك مصر الامبراطورية المصرية التى كانت تمتد شمالا إلى الأناضول وجنوبا إلى خط الاستواء وشرقا إلى الخليج الفارسى والمحيط الهندى وغربا إلى الكنغو والصحراء الكبرى .

وهذه الأقطار التى انضمت إلى مصر هى جزء لايتجزأ من التاريخ المصرى قديمة وحديثة — فمنذ آلاف السنين ومن عهد مينا وما سبقه والشرق الأدنى وحوض النيل حتى منابعه هى أجزاء لاتتجزأ من الدولة المصرية — يشترك أهله مع المصريين فى تاريخهم ولغتهم وعاداتهم — فنحن شعب واحد يملأ رحاب الأرض وإن فرقت بيننا السياسة الإستعمارية والحوادث — لابد أن تجمعنا رابطة الجنس وإتحاد الأغراض — وأن بعث هذه الوحدة قريب وإذ ذاك نجتمع لنستأنف معا حياة النهوض بالشرق المصرى .

* * *

ضم السودان

كان السودان ولا يزال الشقيق الذى لاتستطيع مصر ، ولا يستطيع هو الإنفصال عنها — وفى عهد على بك الكبير اتجهت أنظار مصر إلى الجنوب ولكن الوقت لم يتسع له للوصول إلى أبعد من حدود حلفا — وفى أيام الحملة الفرنسية هاجر كثير من المماليك الذين شتتهم الحملة إليه وحكموا أجزاء منها .

ولما استقر الأمر للشعب المصرى ضد خورشيد وأذنابه من الأتراك وطاب لهم أن ينصب محمد على أريكة مصر — كان من الطبيعى أن تفكر الإدارة المصرية فى ضم السودان الذى بدأ كثير من أهله كما قدمنا يطلبوا من الحكومة

المصرية أن ترسل جيوشها ليعقدوا معها التحالف — وينظموا الإدارة — وقد تم بناء مدينة الخرطوم عام ١٨٢٣ م ووضعت فيها عاصمة حكومة السودان .

وفى أسرع وقت توحد كل السودان مع مصر فى إدارة واحدة .

حرب اليونان

وقد شغلت مصر بمساعدة تركيا فى حرب اليونان سنة ١٨٢٣ التى اجتاحتها الجيوش المصرية كلها وأخضعت جزرها وحصونها .

والمهم فى وجه نظرى القومية من تلك الحرب هو إستيلاء الأسطول المصرى على كريد وضمها إلى الوطن المصرى ١٨٢٤ .

وصدق المؤرخ إميل بورجا فى قوله « أن تدخل الجيوش المصرية فى اليونان لم يك فرض طاعة تؤديه مصر إنما نتيجة معاهدة فعليـة بين مصر وتركيا أمضى السلطان شروطها المجحفة متخليا رسمياً للجيش المصرى المنتصر عن كريد والموره » .

فتح جزيرة العرب

فتح على بك الـكبير جزيرة العرب وضمها إلى ملك مصر وسمى نفسه سلطان البرين وخاقان البحرين — ولما انتهى عصره الذهبى نتيجـة للخيانة كما وضحنا فى كتابنا « ثورة على بك الـكبير » عادت تلك البلاد إلى الحـكم التركى الإسمى .

واستفحل أمر الوهابيين فى الجزيرة فى بداية القرن التاسع عشر وزحفت جموعهم على الشام — فتصدى لهم الجيش المصرى فى سنة ١٨٠٨ بحملة بقيادة طوسون باشا « الابن الأكبر لمحمد على » أبحرت من السويس ونزلت فى ينبع واستولت عليها ثم استولت على المدينـة وزحف المصريون على مكة فأخـلاها الوهابيين ودخلها الجيش المصرى وأسر قائد حاميتها وأرسله لمصر .

وقامت من مصر حملة أخرى فى سنة ١٨١٣ وصلت جدة فى ٢٨ أغسطس ونشبت

الموقعة التي كانت فاصلة فى نهاية الحرب فى ١٠ يناير سنة ١٨١٥ بانتصار الجيش المصرى بالاستيلاء على كل الحجاز وتقدم بعدها المصريون إلى نهاية نجد .

وتم الاستيلاء على كل جزيرة العرب وانضمت إلى حكومة مصر من ذلك الحين. وامتدت فتوحات المصريين إلى اليمن وعسير وعدن والخليج الفارسى كما سيجىء.

فتح اليمن :

كانت مصر تتطلع إلى فتح اليمن منذ نزلت جيوشها أرض الجزيرة العربية — فى سنة ١٨٢٠ عندما أغارت قبائل إبام على ميناء اللحية ونهب رجالها أموال التجار هناك — غضب محمد على وعنف أحمد يكن باشا حاكم الحجاز المصرى إذ ذاك على وقوفه مكتوف اليدين أمام هذا الإعتداء على الموانى اليمنية وأمره بأن يعمل على صد تلك القبائل بمساعدة الأهالى — ولم يكن المصريون يريدون البدأ بفتح اليمن حتى ينتهى أحمد باشا من القضاء على ثورة قامت فى عسير ، حتى إذا تم له ذلك توغل فى أرض اليمن واتجه رأسا إلى صنعاء «العاصمة» حيث يقيم الحكم المصرى ويعيد الأمن إلى نصابه .

وفى عام ١٨٣٢ ثار أحد القواد المعينين من قبل مصر على الحكم المصرى فى الحجاز وكان يدعى « تركجة بيلمز » وفشلت ثورته فهاجر من بقى معه من فلول قوته إلى اليمن فأرسلت مصر خلفه حملة بقيادة إبراهيم يكن باشا فقامت الحملة بعد ذلك بخمسة سنوات متجهة رأسا إلى الحديدة ومخا — وكان الأسطول المصرى على أهبة الاستعداد فى مياه البحر الأحمر للاستيلاء على جميع الموانى اليمنية — وقد سبق لهذا الاسطول أن مهد لهذه المهمة بالاستيلاء على جزيرة قمران بمياه ذلك البحر ثم الاستيلاء بعد ذلك على الحديدة ومخا وزبيد وبيت الفضية واللحية ووضعت بها حاميات قوية وعين يكن باشا لكل منها محافظا وموظفين لإدارة شئونها وجماركها .

وكان سرور المصريين بالغاً حينما تم الاستيلاء على البحر الأحمر بأكله ومن شاطئيه الشرقى والغربى ومن خليج السويس إلى باب المندب ولم يبق إلاّ عدن ولذلك وجه محمد على إلى قائد الأسطول المصرى « حافظ على بك » رسالة تشجيع ورفع رتبته .

ولما اطمأن القائد المصرى إلى أن الساحل كله فى حوزة الجيش المصرى تهيأ للقيام بحملة داخل بلاد اليمن — وانتهز المصريون فرصة وجود خلاف بين أفراد العائلة المالكة إذ انضم «حسن بن يحيى » حاكم تعز للمصريين طالبا العمل تحت لوائهم وكان ساعداً مهما للمصريين فى نجاح حملتهم والوصول إلى صنعاء وخضوعها للحكم المصرى ..

وقد مر الرحالة بوتا باليمن عام ١٨٢٦ وزار حسن بن يحيى فى تعز فوصفه قائلا « عندما عبرت له عن إعجابى بإقليمه الذى وجدته غنيا منتعشا — على حين كانت كل أقاليم اليمن إذذاك فى حالة يرثى لها — انطلق يحدثنى عن مشروعاته ورغبته فى إقرار الامن والنظام بمساعدة مصر فى نشر سيادتها على اليمن كلها »

وهكذا استولت الجيوش المصرية على اليمن كلها بمساعدة أهلها ويقول القائد فى خطاب أرسله إلى محمد على « مال الناس إلى الحكم المصرى ودعونا إلى دخول بلادهم ... تقرير إبراهيم يكن إلى محمد على وثيقة رقم ٢٩٩ بدار المحفوظات بسراى عابدين » .

الإستيلاء على عدن :

بعد أن تم فتح عدن رنت أنظار سردار الجيش المصرى إلى فتح عدن فأمر البكباشى محمد صادق أن يستولى على جبل راس الذى يعتبر باب إقليم عدن — فسار البكباشى صادق على رأس خمسمائة جندى من العساكر المصرية ومائه من أهل البلاد وبهم تم الاستيلاء عليه فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٧ — وتوافد مشايخ القرى

والأهالى فى ذلك الإقليم يطلبون الانطواء تحت لواء الحكم المصرى .

وفى ٢٥ أغسطس حدث ما كان يخشاه الانجليز ووصل الجيش المصرى عدن وأرسل البكباشى صادق إلى قائده ابراهيم باشا يقول « تيسر لنا دخول عدن ودخل شيوخها جميعا فى الطاعة وكذلك شيوخ المناطق التى حولها ... »

« وثيقة محفوظة بدار المحفوظات بسراى عابدين تحت رقم ٢٩٩ مرفقات محفظة ٢٦١ » .

كان الانجليز على يقـــين من أن اليمن دخلت فى الحكم المصرى — وأن سلطان لحج قد انطوى تحته وبذلك ينتهى الأمر بأن تحتل الجيوش المصرية صخرة عدن التى يعدها الانجليز جبل طارق الشرق — إذا اضفنا إلى هذا نشاط القوات المصرية على ساحل الخليج الفارسى تحت قيادة خورشيد باشا وهاهى قوات أخرى تحتل إقليم عدن — وبذلك يحتل المصريون الطريقين الرئيسين إلى الهند .....

السياسة الانجليزية ضد توسع مصر :

بدأت كل المحميات الواقعه فى أطراف الجزيرة بعد انتصار المصريين يتجه أنظارها نحو مصر — فكانت ترد إلى الحكومة المصرية الطلبات من حضرموت وغيرها من الأقطار العربية يطالب اصحابها بالانضمام إلى الحكومه المصرية ولعل أهم هذه الرسائل رسالة وفود حضرموت المحفوظة بدار المحفوظات بعابدين يطلبوا فيها بإرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضرموت وإعادة الامن والسكينة إليها .

ووردت التقارير على وزارة الخارجية البريطانية من قناصلها فى الشرق أن الخطوة التالية لمصر بعد ذلك هى احتلال باب المندب وسد مدخل البحر الاحمر ثم التقدم بعد ذلك شرقا لاحتلال حضرموت خارج البحر ففعلت تلك الأنباء

فعلها فى اثارة بلمرستون فكتب فى الحال إلى القنصل الانجليزى فى مصر الكولونيل كامبل يطلب إليه أن ينتهز أول فرصة لمقابلة أولى الأمر لينجده بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر إليها بعين الرضا فى انجلترا أو فى الهند ... وقد تثير الأخذ والرد بينه وبينه وبين الحكومة الانجليزية « من بلمرستون إلى كامبل وثيقة محفوظة بوزارة الخارجية البريطانية » .

وكانت انتصارات الجيوش المصرية هى أحد الاسباب التى اتخذتها الحكومة الإنجليزية ذريعة كما سيجىء للقضاء على النفوذ المصرى فى آسيا .

ضم جزر البحرين والخليج الفارسى :

وقد دخلت جزر البحرين تحت السيادة المصرية عام ١٨٣٩ — وبذا تم افتتاح شبه جزيرة العرب والاستيلاء على الخليج الفارسى بمناطقه المتعددة الأحساء — والقطيف وسيهات والعقير ووضعت بكل منها حامية مصرية .

وكان احتلال جزر البحرين مقصوداً به مركزها الاستراتيجى الهام الذى يجعل منها ميناء لكل ساحل الخليج الفارسى ومركز لتجارته — فضلا عن موضعها الجغرافى التى جعلها مركزاً هاماً ترد إليه السفن من البصرة والهند ومسقط وكان من واجبنا لتتم سيادة مصر على الخليج الفارسى أن تنضوى تحت علمه الخفاق تلك المناطق العربية .

وكانت الحملة برياسة خورشيد باشا — وفى مايو ١٨٣٩ أرسل القائد معاونة محمد رفعت افندى لاستطلاع أحوال البحرين وتمهيد طريق احتلالها ومفاوضة أميرها عبد الله بن أحمد آل خليفة بطريقة ودية للانضواء تحت الحكم المصرى ، وكان الإنجليز يراقبون إذ ذاك فى كثير من القلق حركات الجيوش المصرية على الخليج الفارسى ولما شعروا بالخطر المصرى على جزر البحرين لم يتوان القنصل الإنجليزى فى (بوشير) عن الاتصال بالأمير عبد الله ابن أحمد وحرضه على عدم

الاستسلام لخورشيد باشا لو فكر فى مهاجمته أو الاتفاق معه ، ووعده بحماية الإنجليز له إذا هاجمه مهاجم ، ولفت نظرة إلى أن أى اتفاق بينه وبين المصريين يكون مخالفاً لما سبق الاتفاق عليه بينه وبين الإنجليز منذ سنين . وكان المندوب المصرى (محمد رفعت) الذى اختاره خورشيد باشا لمفاوضة أمير البحرين قد وصل فى ٧ مايو سنة ١٨٣٩ إلى (خويد حسان) على ساحل قطر حيث كان الأمير ينتظره . فأرسل المندوب له قبطان السفينة بكتاب ينبئه فيه بحضوره ، فأرسل أمير البحرين كاتبه لكى يرحب به ويدعوه إلى الإقامة فى القلعة التى يقيم فيها الأمير .

كان الجو ملائما للمفاوضة ، إذ كان عبد الله بن أحمد إذ ذاك حائراً بين سلطتين آخريين تحيطان به وتتبادلان إجتذابه ومحاولة الإتفاق معه ، فشاه إيران يدعوه إلى الانضمام تحت السيادة الإيرانية ، ويتعهد له بحمايته من جيوش محمد على ، ثم الحكومة البريطانية التى ساءها أن تظل الجيوش المصرية على الخليج الفارسى ، فأسرعت بإرسال الرسل إلى عبد الله بن أحمد آل خليفة تدعوه إلى الاتفاق معها وتعرض عليه عروضاً مغرية . أضف إلى هذا وصول مندوب من قبل الباب العالى عن طريق بغداد يحمل الرسائل من الحكومة التركيه تحذره من الاستسلام لحكومة مصر .

على الرغم من كل هذا ، فضل أمير البحرين أن يتفق مع المندوب المصرى وقال له أنه تحقق منه كذب الدعايات ضد الحكم المصرى ، ثم أضاف إلى ذلك قوله بالحرف الواحد — على حسب ما جاء فى تقرير خورشيد باشا المحفوظ بدار المحفوظات بعابدين : لقد رأينا تبعيتنا لكم مأمونة العاقبة بسبب معاملتكم لغيرنا بالإنصاف ، ولا سيما أن العجم على مذهب الشيعة الروافض ، والإنجليز على غير الملة الإسلامية » .

ولكنه قبل أن تبدأ المفاوضة طلب عهداً يؤمنه خورشيد باشا باسم مصر على إمارته وأملاكه ، فأسرع خورشيد باشا بإرسال العهد التالى .

« من خورشيد باشا سر عسكر نجد إلى الجناب المكرم عبد الله بن أحمد آل خليفة : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، الذى نعرفك به أننا أعطيناك أماناً من طرفنا أمان الله وأمان حكومة مصر على أموالك وحلاك ورعيانك وأن يكون أمر البحرين فى يدك على الاتفاق والعهد الذى يصير بينك وبين محمد افندى معاوننا ووكيلنا ، ومن حيث أنه وكيل مفوض من طرفنا فى ربط الأمر معك ، فما اتفقت أنت وهو عليه وعاهدته عليه فهو مقبول عندنا وعلى هذا عهد وميثاق والله على ما نقول وكيل » .

بعد ذلك تمت المفاوضة ، ووقع الاتفاق على الشروط الآتية :

أولا : أن يكون أمير البحرين عبد الله بن أحمد آل خليفة حليفاً لمصر ويقدم المساعدة التى تطلبها منه ، على قدر استطاعته .

ثانياً : يدفع أمير البحرين سنوياً للحكومة المصرية زكاة البحرين وقدرها ثلاثة آلاف ريال .

ثالثاً : يقدم أمير البحرين المراكب والسفن لحكومة مصر فى حالة تسيير جيوش مصرية إلى أى جهة من مناطق الخليج الفارسى ماعدا الكويت نظراً لما بين الأمير عبد الله وأمير الكويت جابر بن أبى صباح من صلة القربى والمحبة .

رابعاً : يستمر أمر جزيرة البحرين فى يد الأمير عبد الله بن أحمد آل خليفة وليس لأحد غيره أن يتسلط على رعاياه فى البحرين وساحل قطر ، وله أن يحتفظ بقوانينه السائدة فى تلك الجهات .

خامساً : أن يقيم بالبحرين وكيل من لدى الحكومة المصرية يشرف على المصالح المصرية هناك .

سادساً : ليس لأمير البحرين أن يأخذ عوائد من الغواصين الذين يصطادون اللؤلؤ من القطيف ، وله أن يأخذ من غواصى البحرين فقط .

تم الاتفاق ووقعت هذه المعاهدة وطلب الأمير عبد الله آل خليفة أن تعفو الحكومة المصرية عن بعض مناهضيها ممن لجأوا إلى الجزيرة ، فقبل خورشيد باشا شفاعة الأمير فيهم ، وأرسل إليهم كتب الأمان ، ورأى أيضاً أن يظهر أمير البحرين على حسن نية الحكومة المصرية نحوه ويزيل من ذهنه الخوف من ناحية إيران أو الإنجليز أو سيد سعيد بن سلطان إمام مسقط وصديق الإنجليز فكتب له يقول « جاء فى الاتفاق الذى تم بينكم وبين محمد افندى مندوبنا أنكم ستدفعون ثلاثة آلاف ريال سنوياً وهو المبلغ الذى كنتم تدفعونه لآل سعود ، والذى نعرفكم به أن الدراهم إن قلت وإن كثرت فلم يكن لها عندنا حساب . فليس موافقاً أن نأخذ منكم نقوداً خلاف ما يستوجب الإصلاح وتمشية السبل والمساعدة على الأشغال ، ونكون نحن وأنتم على حال واحد تجاه العجم والإنجليز ، فهم لا يتدخلون فى الأمر الذى نحن فيه ، وأما من جهة سعيد بن سلطان إمام مسقط فإنه من سابق صديق لأفندينا ولى النعم ، وإذا بلغه اتفاقنا معكم فلا يحط يده ، وهذه الأمور لا تحملوا همها[1] » .

هال الإنجليز تلك الحركات الخطيرة التى يقوم بها خورشيد باشا على ساحل الخليج الفارسى واشتد قلقهم عندما عقدت هذه الاتفاقية بين أمير البحرين ومحمد على ثم اصبح قلق الانجليز جزعا عندما علموا بأن محمد على قد أقام على نجد أميراً سعوديا يعتبر ربيب مصر وهو (خالد بن سعود) الذى درس فى مصر وعنى به محمد على عناية عظيمة ثم أرسله إلى نجد ليكون أميرا يحكم باسم آل سعود ثم تركه يعمل على استعادة حدود الدولة السعودية القديمة فبدأ خالد بن سعود يمد نفوذه نحو عمان وكلف قائده (سعد بن مطلق) أن يحمل على الأراضى المجاورة ويرسل كتباً باسم خالد بن سعود يطالب أمام مسقط بدفع الجزية التى كان يدفعها من قبل لأجداده آل سعود .

(١) الوثيقه عربيه محفوظه بدار المحفوظات المصريه بعابدين .

أخذت الرسائل تتبادل بين حكومة الهند وقنصل الانجليز المقيم بجزيرة (خارج) فى الخليج الفارسى والقنصل الإنجليزى بالقاهرة (باتريك كامبل) واللورد بلمرستون وزير الخارجية لاتخاذ الوسائل الحاسمة لوقف الزحف المصرى على سواحل الخليج الفارسى .

وفى الوقت نفسه كان البحر الأحمر قد أصبح بحيرة مصرية بعد وصول المصريين إلى الموانى الجنوبية لهذا البحر (١) فاعتقد بلمرستون أن مصر سوف تتحكم فى طرق الهند واعتقد أيضاً أن الخطوة التالية ستكون نحو العراق ،فأخذت إنجلترا تهيج السلطان محمود ضد محمد على محذرة إياه من حركات خورشيد باشا القادمة نحو البصرة والتقدم من شط العرب إلى قلب العراق ، ثم كان ما نعرفه جميعا من العمل على أن تؤلب جميع الدول ضد محمد على حتى نجحت فى ذلك فى عام ١٨٤٠ .

حروب الشام :

فى أكتوبر سنة ١٨٣١ قامت الحملة المصرية لفتح الشام بقيادة إبراهيم باشا وأحتلت فلسطين واستمرت فى سيرها شمالا وهزمت الجيش التركى فى طرابلس الشام — واستولت على عكا بعد موقعة هائلة أشترك فيها الجيش والأسطول المصرى (مايو ١٨٣١) ودمشق يونيه ١٨٣٢ ودمر الجيش التركى فى حمص ٩ يوليو وبيلان ٢٩ يوليوفتم له بذلك فتح الشام واستمر الجيش المصرى فى زحفه شمالا مخترقاً آسيا الصغرى وهزم الجيش التركى الهزيمة النهائية فى قونية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ وأسر قائده رشيد باشا الصدر الأعظم وبذا فتح أمام الجيش المصرى باب آسيا الصغرى والعراق ...

* * *

بعد إنتصار الجيش المصرى الساحق فى موقعة قونية أرسلت تركيا وفداً

(١) حتى أصبح من حقنا أن نسميه البحر المصرى .

ليفاوض مصر فى شروط الصلح فأصدر محمد على أمره إلى قائد الجيش المصرى إبنه إبراهيم باشا فى ربوع الأناضول بأن يقف عن التقدم حتى تنتهى المفاوضات ...

فلما وصل هذا الأمر إلى إبراهيم أرسل إلى والده خطاباً تاريخياً يعبر فيه عن الآمال التى كانت تجيش فى نفوس جنده ومن إرادة جيشه ونفسيه شعبه يطلب فيه من والده أن يتشدد فى الصلح وأن يكون الحد الأدنى لمطالب المصريين هى : —

١ — طلب الإستقلال التام .

٢ — طلب إلحاق قبرص وألوية إنطاكية وعلائية وايج إيل فى الأناضول إلى مصر (١) .

٣ — طلب ضم طرابلس الغرب (وتونس إن أمكن) .

٤ — فإذا كان مرادكم البحث فى قضية بغداد فلا بأس من طرحها للبحث .

فأنت ترى أن مطامع المصريين فى ذلك الحين لم تكتف بالاستقلال وحده ولا بالإمبراطورية المصرية — مصر وسوريا والسودان وبلاد العرب وجزيرة كريت التى كانت مشمولة فعلا بحكم مصر بل كانت أنظار المصريين ترنوا إلى الجزء الجنوبى من آسيا الصغرى حتى جبال طوروس والعراق على الخليج الفارسى وطرابلس وتونس على ساحل البحر الأبيض وجزيرة قبرص ...

فأنظر إلى كل ذلك وتأمله ؟! ...

الإمبراطورية المصرية الأفريقية

وسبق إن قدمنا أن عبارة مصر تشمل مصر والسودان معاً وبينا الإرتباط الوثيق الذى يجعلنا نعبر عنهما معاً بلفظ واحد هو مصر .

وكان لا بد لحياة هذا القطر واستكمال رفاهية أهليه أن تمتد حدود

---

(١) المفهوم أن مصر كانت فى ذلك الحين تشمل مصر والسودان وفلسطين وسوريا وجزيرة العرب .

مصر حتى تشمل كل حوض النيل لهـذا عمل حكام مصر على التوسع فى خط الاستواء للوصول إلى منابع النيل .

ضم خط الاستواء :

فى ٨ فبراير ١٨٧٠ م غادر السير صموئيل بيكر سردار السودان الخرطوم على رأس حملة مصرية كبيرة حتى وصل إلى ملتقى نهر السوباط بالنيل جنوبى فاشودة فأنشأ محطة التوفيقية (نسبه إلى ولى العهد توفيق) وكانت أول محطة أقيمت فى خط الاستواء ثم سافر إلى غندكور فوصلها فى ١٥ إبريل سنة ١٨٧٠ م ورفع عليها العلم المصرى فى ٢٦ مايو فى احتفال كبير أعلن فيه رسمياً ضم نواحى خط الاستواء إلى الوطن المصرى .

وكان يوم الإحتفال بضم هذه الجهات يوماً مشهوداً فقد وقف السير صموئيل بيكر تحت سارية عالية وأصطف حوله الجنود ومعهم مدافعهم ولما فرغ السير صموئيل من تلاوة الإعلان الرسمى بضم هذه الأصقاع إلى أملاك مصر رفع العلم المصرى إلى قمة السارية لحياه الجنود بإطلاق المدافع إجلالا وإحتراما .

وسرعان ما إستبدل غندكور باسم الإسماعيلية نسبة إلى خـديوى البلاد وجعلت عاصمة لإقليم خط الاستواء .

وفى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ إستأنف الجيش المصرى سيره فى النيل الأبيض وأسس نقطا عسكرية بأعلى النيل ومنها الإبراهيمية « نسبه إلى إبراهيم باشا » على بحر الجبل وأنشأ حصوناً أخرى .

ولم يلبث أن إستولى الجيش المصرى على مملـكة « الاونيورو » — المتاخمة لبحيرة البرت شرقا — وضمها إلى الوطن المصرى بعد خلع ملـكها (١٤ مايو ١٨٧٢) وقـد تم ذلك باحتفال مماثل لذلك الذى أقيم عند ضم جهات خط الاستواء .

ثم مالبث ملك أوغندا «أميتسى» أن أعلن ولاءه لحكومة مصر «مايو ١٨٧٢» وتبودلت بينه وبينها الهدايا وبفضل هـذا الولاء فتحت الطريق بين أعالى النيل وزنجبار .

وفى ١٠ مايو أرسل السير صموئيل بيكر إلى الخديوى خطاباً من جهة « ما سيندى » ينبئه بنتائج حملته فكان مما قاله « أصبح بينى وبين بحيرة البرت ٢٠ ميلا أى مسيرة يوم واحد إلى الغرب فى حين أن المسافة بينى وبين الإسماعيلية ٣٩٤ ميلا عن طريق البر — وقبل عودتى سأكون وفقت فى رفع الراية المصرية على الأقل عند الدرجة الأولى جنوبى خط الاستواء وبذا يمتد ملك مصر إلى ٣٣ درجة فى جنوبى الأسكندرية ... ... » ولم يشأ السير صمويل بيكر أن يختم خطابه دون أو يشفعه بملحوظة صغيرة المبنى ولـكنها كبيرة المعنى وهو « ... وقد أعتنق ملك أوغندا الإسلام — وأنشأ مسجداً للصلاة . — وسأشرع من فورى فى بناء مدرسة مصرية ... ... »

وهكذا حملت مصر التمدين والتدين إلى قلب أفريقيا ...

ثانياً — ضم أوغندا وماوالاها جنوباً

فى سنة ١٨٧٤ قام القائمقام المصرى شاليه لونج بمأمورية فى أوغندا وهو يقول عن ذلك فى كتابه « مصر ومديرياتها المضيعة ص ٢٤ وما بعـدها » طلبنى الخديوى ... وقال لى أسرع بالذهاب إلى أوغندا ... وأبرم معاهدة مع ملـكها ... ولقد توصلت إلى إصابة الهدف السياسى ، الذى كانت ترمى إليه مأموريتى ونجحت فى ذلك إلى أبعد ما كنت أرجو وعقدت معاهدة مع الملك أميتسى إعترف فيها بوضع مملـكته تحت حكم مصر — وقد أبلغت المعاهدة إلى الخديوى . وقـد اتخذت أساساً للمذكرة الرسمية التى أصدرتها مصر وقررت

بموجبها ضم جميع الأراضي الواقعة حول بحيرة فيكتوريا والبرت الكبرى ... »
ومن المدهش أن هذه المذكرة قد اختفت من محفوظات وزارة الخارجية المصرية
بعد أن تولى الإنجليز حكم مصر وألغوا وزارة خارجيتها ؟!! .

وهذه المذكرة هى التى أعلن بها شريف باشا وزير خارجية مصر فى ذلك الحين قناصل الدول الأجنبية قائلا : « قد تم إلحاق جميع دول البلاد الواقعة حول بحيرتى فيكتوريا — والبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة وصارت ممهدة للاستكشافات التى يقوم بها غردون باشا الحاكم المصرى لمديرية خط الاستواء » .

والكولونيل شالى لونج هو مكتشف بحيرة إبراهيم وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنه اسم أبى الخديوى بعد أن كان يطلق عليها اسم كيوجا — ومن المدهش أن جغرافى الافرنج لايزالون للآن يطلقون عليها الاسم القديم كأنهم لايريدون أن يسمعوا باسم مصرى بين سلسلة الأسماء الأفرنجية التى اطلقت على البحيرات الاستوائية ؟ ؟ . .

وقد بقى الحكم المصرى مرعيا فى تلك الأقطار حتى بعد إخلاء السودان وكانت هى آخر أجزاء الامبراطورية التى بقيت على ولائها لمصر .

* * *

ولتوطيد الأمن والسلام فى تلك المديرية اتصل المصريون بصلات الودة والتحالف مع سلطان زنجبار واقترح مدير مديرية خط الاستواء على الحكومة المصرية إرسال حملة بحرية لاحتلال خليج منباسا على ساحل المحيط الهندى لينشأ محطة هناك لتنظيم المواصلات مع الداخل ولمراقبة الحالة فى زنجبار وقد نفذت كل هذه الإصلاحات .

وقد نشر المرحوم «الأمير عمر طوسون» وثيقة هامة عثر عليها بين محفوظات عابدين رأينا نشرها لأهميتها القصوى وفيها إثبات قاطع لملكيتنا لجهات خط الاستواء

دفتر ١٧ معية عربى

قيـــد وارد الإفادات

من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة

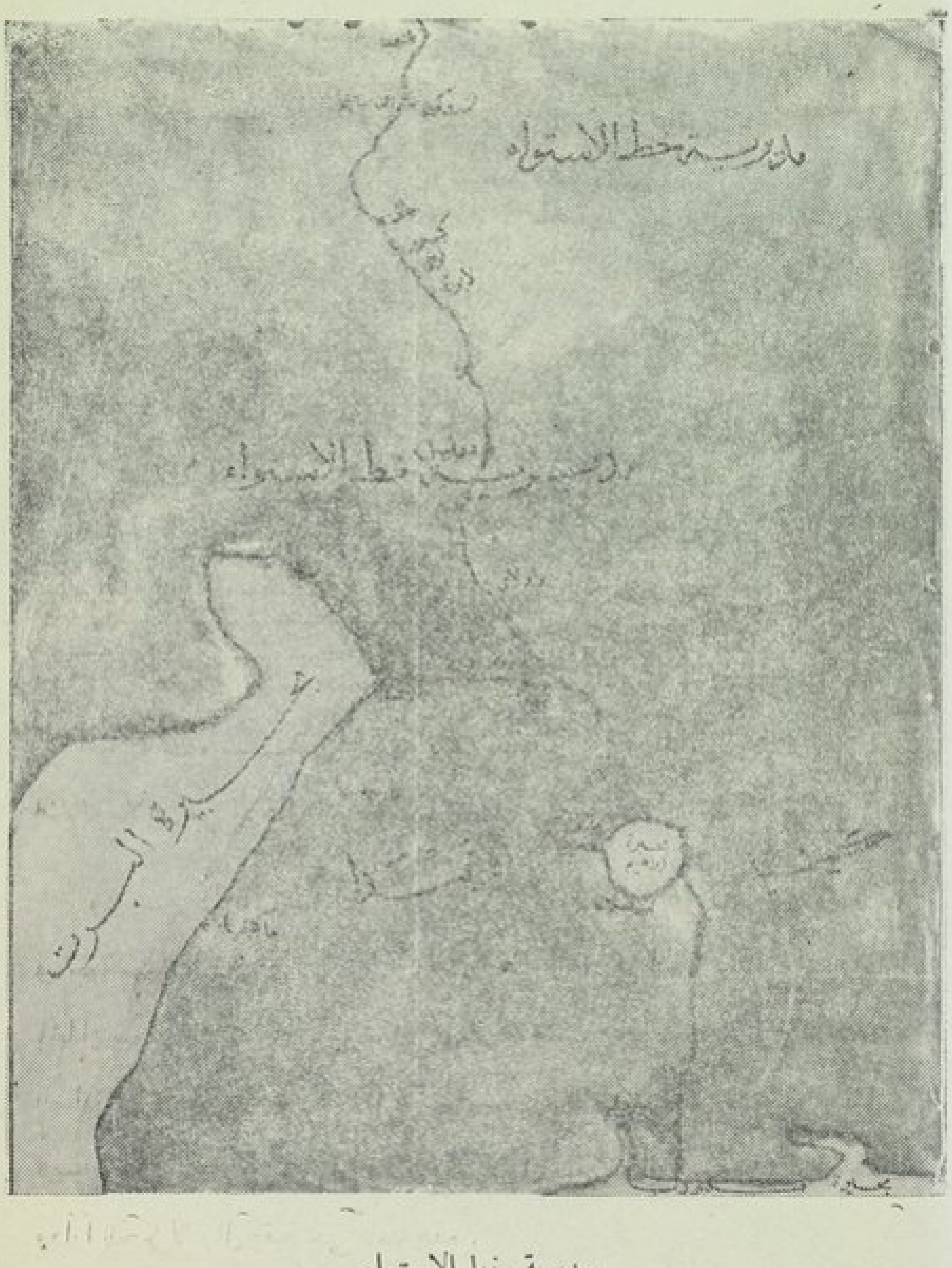
صورة المكاتبة العربية رقم ١٤٦ ص ٨٤ بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ — ٩ أبريل سنة ١٨٧٦ .

صورة شهادة للحضرة من غردون باشا

ضمن إفادة فرنساوى وصدر النطق العالى بقيدها حرفيا .

شهادة

« من الواضعين أسمائهم وأختامهم فيه مذكورين ضابطان عساكر جهادية من مستخدمين مأمورية خط الاستواء حكمدارية سعادة غردون باشا ، وهو أنه فى يوم السبت ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ الموافق ٩ ابريل سنة ١٨٧٦ إفرنكى حضر بمركز محطة مقانقوا جناب مسيو جيسى وكيل أشـــغال مأمورية خط الاستواء ومعه الإثنين فلايك الحديد المسماه مقانقوا والدلفيه والفلوكه الخديوية بطواقمهم ومشحون بهم عشرون من العساكر الجهادية وواحد أسيران وواحد صول اغاصى وبهم بعض أسلحة ومهمات وجبخانه بياده وشنيدر وبحضوره فى الساعة ٤ من اليوم المذكور توجهنا برفقة جنابه وصار رفع بنـديره الحكومة المصرية بمركز المحطة المذكورة وصار ضرب الأسلحة الناريه وأعمال التشريفة اللازمة بوقت رفعها لشهره وإعلان أهاليها بإمتلاكها للحكومة المصرية وبمعاينة



مديرية خط الاستواء

جملة نفوس من أهالى تلك الجهة وصارت الحكومة المصرية بدون معارضة ولا منازعة وتحررت هذه الشهادة منا بذلك لإجراء لزومها بمحل اقتضاها — ١٤ ربيع أول سنة ١٢٩٣ — ٩ إبريل سنة ١٨٧٦ .

محمد أغا ولد الملك	سعيد أغا معوض	زايد أغا بليله
وكيل محطة مسندى بختمه	ملازم ثانى بختمه	أسيران بختمه

مسيو جيسى

وكيل أشغال المأمورية (بختمه — وفرمته)

ثالثا — فتح سلطنة دارفور :

ولو أن دارفور كانت معتبرة رسمياً من الأملاك المصرية لورودها فى الفرمانات إلا أنها كانت مستقلة فعلا يتولاها السلطان إبراهيم ويسكنها مالا يقل عن الثلاثة ملايين من الأهالى العرب .

وفى سنة ١٨٧٤ سافرت الحملات المصرية لضمها فاشتبكت مع جيشها فى جهة منواشى « ٢٥ أكتوبر » وقضت عليه واستولى المصريون بقيادة إسماعيل باشا أيوب على الفاشر عاصمتها « ١١ نوفمبر » وتضمن عدد الوقائع الرسمية « ٥٨٥ » الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤ سلسلة الرتب والإنعامات التى منحها الخديوى للضباط الذين اشتركوا فى هذه الحملة وقد عمر أيوب باشا الفاشر وبنى فيها حصناً وداراً للحكم لا تزال باقية حتى أيامنا هذه .

رابعاً — ضم مكراكا

بعد أن نظمت الحدود الجنوبية والشمالية الغربيــة للسودان إتجهت أنظار الحكومة نحو الغرب وإلى مملكة نيام نيام «مكراكا» واتجه إليها الجيش المصرى فى أول فبراير سنة ١٨٧٥ وســارت الحملة فى طريقها حتى أخضعت كل القبائل للحكم المصرى .

ومن المدهش أن أصبحت هــذه المديرية أحسن مورد لجنود الجيش وانتظم من أبنائها الآف مؤلفة فى سلكه وقد اقتطعت بلجيكا جزءاً منها ضمته إلى الكنجو وأضيف الجزء الباقى منها إلى مديرية بحر الغزال الملحقة حاليا بالسودان المصرى .

خامساً — أفريقيا الشرقية « الصومال — والأريتريا — وزنجبار »

كانت أنظار مصر متجهة نحو احتلال سواحل أفريقيا الشرقية لربطها بداخلية البلاد حتى حدود الإمبراطورية المصرية — فكانت أول خطوة عملية نحو ذلك هى الاستيلاء على مينائى سواكن ومصوع ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ .

وفى سنة ١٨٦٧ مر جعفر باشا مظهر حاكم السودان على ساحل البحر الغربى لغاية المحيط ورفع الراية المصرية فى بربرة على سواحل (الصومال) وفى رأس خافون على المحيط الهندى (الاوتريا) وقد كتب تقريراً عن نتيجة مروره فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ خلاصته أن سواحل البحر الأحمر الغربى من السويس إلى باب المندب وعلى المحيط تابعة إلى مصر وأنه أمن الأهالى وبسط سلطان مصر عليهم وأعطى مشايخهم (بيارق) مصرية لرفعها فى مراكزهم ومن ذلك الحين وجب أن يطلق على البحر الأحمر اسم البحر المصرى ومن أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ تألف أسطول مصرى فى البحر الأحمر تحمل الأبراهيمية لواءه بقيادة جمالى بك وعين عبد القادر حلمى باشا حاكماً على أفريقية الشرقية المصرية .



أفريقية الشرقية

وقد حدث أن اعترض حاكم عدن الإنجليزى (إبريل سنة ١٨٧٠) على تدخل الحكومة المصرية بين أهالى الصومال فرد وزير خارجية مصر (شريف باشا) عليه بتبليغ إلى قنصل انجلترا يقول فيه « أن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لاشك فيها » وفى يونية سنة ١٨٧٠ عينت مصر ممتاز باشا والياً على جميع سواحل أفريقية من السويس إلى جردفون فرفع الراية المصرية على بلهار (١٦ يونية سنة ١٨٧١) ثم بربرة (فى ١٨ فبراير ١٨٧١) وتنازل الباب العالى لمصر عن زيلع فى يونية ١٨٧٥ فأنشأ بها الخديوى حكومة قوية لفتح طريق التجارة للداخل.

وقال بيردسلى Beardsly القنصل الأمريكى فى مصر أن الاستيلاء على زيلع وضع البحر الأحمر برمته تحت السيادة المصرية « Abdin Vol Xno 337 »

كتب الضابط وود إلى السير البوت سفير انجلترا بالآستانة فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٥ يقول « إن التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربرة يجعلان سواحل البحر الأحمر كله فى قبضة مصر ولا ريب أن المناطق التى كانت من قبل مستوحشة لا يستأنس فيها. أخذ المصريون يصلونها عاجلا بالعالم المتمدين » — وقد أخذ المصريون فى تنظيم تلك المناطق وإدخال العمار إليها — وفى سجلات عابدين (سجل رقم ١٠ أوامر عربى) المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٨٧٦ الأمر التالى إلى محافظة زيلع :

« بانها كم الرقيم ١٧ ذى الحجة سنة ٩٢ نمرة ١٩٤ أوضحتم عن وجود بعض أشخاص أوربيين راغبين مشترى أراضى من متعلقات الميرى ببندر زيلع لبناءها محلات تجارة وتستأذنوا من لدنا عن ذلك — وحيث أن المقصود هو عمارية البندر واستعداده وزيادة التوطن فيه فلا مانع من إجابة طلب من يرغب الأخذ من الأراضى المذكورة للبناء والعمارية سواء كان من الأوروبيين أو الأهالى ... » .

سادساً — الاستيلاء على هرر :

واتجهت نية مصر بعد ذلك إلى الاستيلاء على سلطنة هرر الواقعة شرق الحبشة وغربى زيلع وهى إمارة إسلامية يبلغ عدد سكانها مليونين فأرسلت مصر حملة بقيادة محمد رءوف باشا (سبتمبر سنة ١٨٧٥) حاربت أمير تلك الجهات حتى قهرته واستولت على عاصمته (١٠ أكتوبر) وضمت تلك البلاد إلى الأمبراطورية المصرية .

وكان سلطان هرر عبد الشكور قد عرض التسليم على رؤوف باشا قبل أن تسقط عاصمة ملكه وأجابه رؤوف باشا إلى رغبته — وتخلى عبد الشكور عن لقب السلطنة وسلم تسليما رسمياً مطلقاً لحكومة الخديوى — وهكذا استندت مصر فى سيادتها على هرر إلى التنازل الاختيارى من حكامها الأصليين .

وكانت مصر بفضل هذا التوسع فى بلاد الصومال ترى أن حقوق سيادتها لا تقف إلا حتى نهر جوبا كما سيأتى تفصيله بعد وهذا نص الخطاب الذى تنازل به سلطان هرر للحكومة المصرية .

خطاب

الأمير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر

« إلى محمد رؤوف باشا فى ٧ رمضان ١٢٩٢ — ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٥ »

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده

أقول وأنا محمد بن على أمير بلاد هرر تحت طاعه رسوله ثم تحت طاعة الاغر الأجل فخر الإسلام والمسلمين ناصر شريعة سيد المرسلين كافل الجيوش المنصورة محمد رؤوف باشا رفع الله قدره وأمضى عزاءه الذى هو تحت العزيز الأكرم والوزير المكرم ذو الفتوحات المتجددة فى كل آن والمزايا التى يتجلى بعفو حسنها

جيد الزمان مولانا الخديوى اسماعيل بن مولانا إبراهيم لا زالت كواكب سعوده زاهرة الطالع ومراكب جنوده قاهرة الطلايع طائعاً مختاراً فى صحتى وسلامتى قابلا مسلماً أنا وأهل طاعتى ومملكتى كما ذكرته ولمن ذكرته وأرجو من الله تعالى أن يديم الصولة الخديوية ورغبتى أن أكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لآمن على نفسى ومالى وعيالى وأتمنى من السعادة الخديوية مكافأة لصداقتى لها أن يصدر لى فرمان كريم أن الإمارة لى ولذريتى من بعدى هذا ما دمت صادقاً أنا وذريتى والله يوفقنى لطلبات ولى نعمتى الخديوى الأعظم وأرجوك أيها الباشا أن تعرض هذا للخديوى الأعظم — حررها نهار الربوع شهر رمضان بالأهلى و ٧ منه بالحساب ١٣٩٣ .

ختم الأمير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر »

وقد ظل الحكم المصرى قائماً فى تلك الجهات حتى أمرت حاميتها بالانسحاب منها بأمر الحكومة الإنجليزية سنة ١٨٧٥ وكان عدد المصريون فيها فى ذلك التاريخ ٨٥٧١ مواطناً .

سابعا — احتلال مصب نهر الجوبا :

وفى الوقت الذى كانت الجنود المصرية تستولى فيه على هرر جهزت الحكومة المصرية حملة عسكرية بقيادة الكولونيل شابى لونج على أن تتولى نقلها عمارة مصرية يقودها الأميرال المصرى ما كيلوب باشا — وقد أصدر الخديوى أوامره إلى الكولونيل شابى لونج و ١٦ سبتمبر سنة ١٨٣٠ بالسفر حالا إلى السويس بقيادة الحملة المصرية المتجمعة هناك على ظهر الباخرتين (طنطا) و(دسوق) ثم جاءه رسول خاص فى منتصف ليلة ١٨ سبتمبر يحمل تعليمات سريه مختومة مصحوبة بخطاب سرى بألا يفض الأختام إلا متى أصبح على بعد ٥٠٠ ميلا جنوبى السويس .

وفى يوم ١٩ سبتمبر ١٨٧٥ سافرت الحملة المصرية قاصدة خليج عدن حتى إذا قضت فى البحر ثلاثة أيام قال الأميرال للكولونيل أن العمارة قد قطعت المسافة المطلوبه وإنه فى انتظار تعليمات جديدة — وقد فضت الأختام فوجدت أن التعليمات كالآتى « توكيداً لما صدر إليك من الأوامر الشفوية يتعين عليك السفر إلى السويس حيث ترأس ٣ الآيات وتسير بهم إلى بربرة وعليك أن تسلم ما كيلوب باشا ما تحمله من التعليمات وستنزل بلوكين إلى البر فى بربرة ثم يستأنف السفر إلى جوبا فوراً ولست أرانى فى حاجة إلى تكرار الأمر مرة أخرى بوجوب بقاء أمر هذه الحملة سراً حتى تصل إلى جوبا » .

وفى الوقت نفسه كتب نوبار باشا رئيس وزراء مصر إلى ما كيلوب باشا خطاباً بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ٥٧٨ يقول فيه « ينبغى أن تبقى الغاية من رحلتك سراً مكتوماً بل أكثر من ذلك فلا ينبغى أن يعلم أحد بأنك ذاهب إلى جوبا » .

وكانت تعليمات الحكومة تقتضى الذهاب إلى إحتلال مصب نهر الجوبا وهو يقول « عليك أن تحسب حساب إحتلال المكان اسمياً وفعلياً وينبغى عليك فى كلا الأمرين أن تقترب من المحتلين بروح ودية وأن تدعوهم إلى مغادرة المكان فأن أبوا فما عليك إلاّ الالتجاء إلى الوسائل العسكرية لأن علينا أن نعود إلى امتلاك أراضى تابعة لحكومتنا — وأريد تكون متنبهاً غاية التنبيه إلى هذه النقطة وهى أن نهر الجوبا تابع لمصر »

وقد نجحت هذه الحملة فى احتلال تلك الجهات المصرية إذا احتلت رأس جفون ثم رأس جردفون ومنها إلى محطة براوة حتى وصلت جنوباً إلى مصب نهر الجوبا « ٦ أكتوبر ١٨٧٥ » وقد حال التيار دون نزول الجنود إلى البر فسار

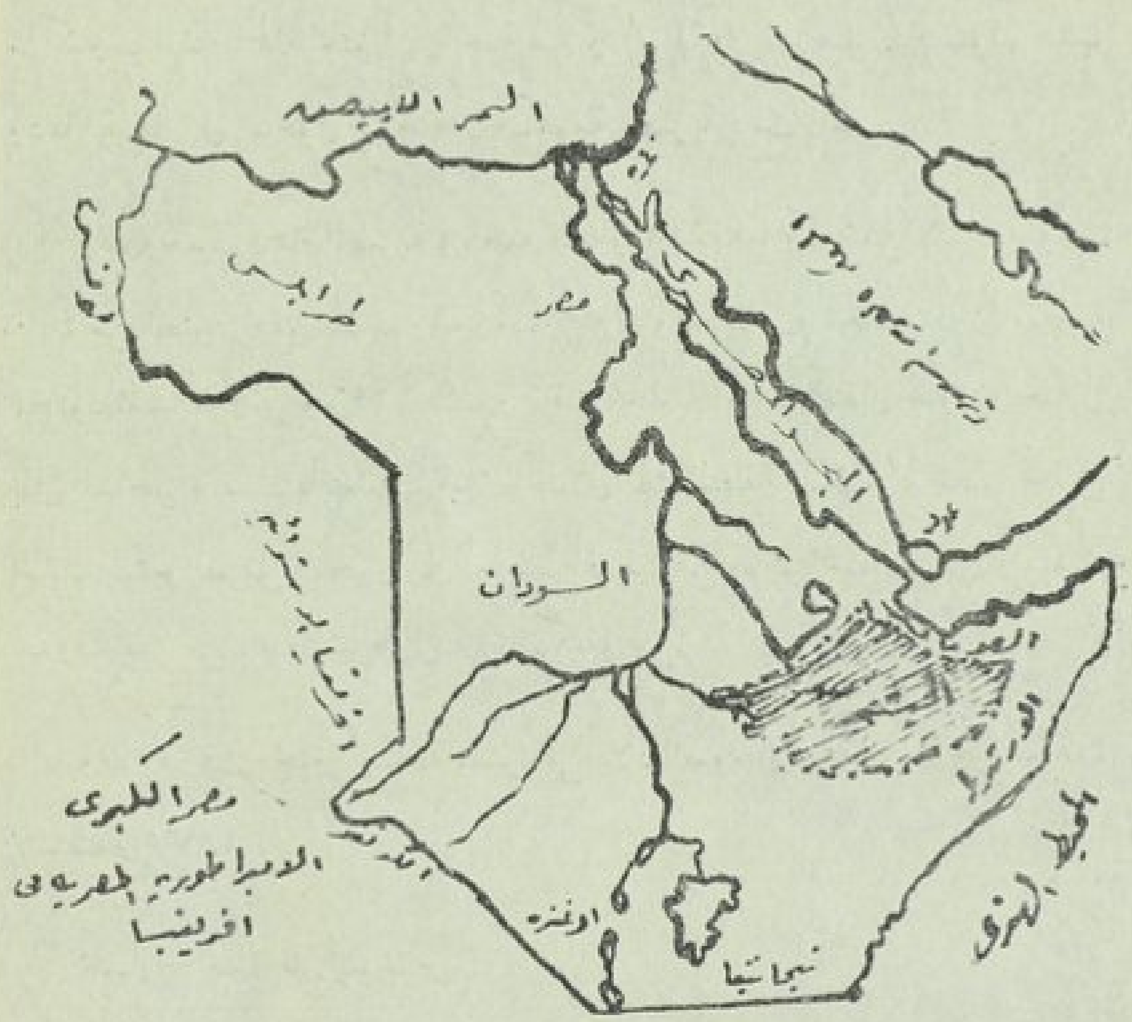
ما كيلوب باشا بالحملة جنوباً إلى جهة قسمايو أو (بور اسماعيل) فاستولى عليها ودعا القبائل إلى الدخول فى طاعة الحكومة المصرية فلبت الطلب .

وقد وجدت الحملة المصرية فى قلعة قسمايو ١٢ مدفعاً وكمية من الأسلحة ونحو ٤٠٠ من الجنود تخفق عليهم راية زنجبار — وقد سلمت الحامية دون مقاومة للجنود المصرية ومن يوم ٢٩ أكتوبر تلقت الحامية أمراً بالأنتقال جنوباً واحتلال باقى الساحل ونفذت التعليمات فعلا باحتلال تلك المنطقة وبذلك تم لمصر تحقيق أمنيتها بفتح الطريق البحرى إلى أواسط أفريقيا عن طريق المحيط الهندى وامتدت حدود مصر من المحيط شرقا إلى نهر الكنغو غرباً .

وقد اعترفت انجلترا بسلطة مصر على بلاد الصومال وهذا الساحل بمعاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ .

ثامناً — ضم أقليم البوغوس :

أرادت مصر أن تمد خطاً بين مصوع وكسلا مارا بسنهيت وقد عارضت حكومة الحبشة فى هذا المشروع إذ كانت ترى هذا الخط يمر فى بعض أرضها — فلم تهتم الحكومة المصرية باعتراضها وأرسلت حملة بقيادة منزنجر باشا للتوسع شرقا فى الأرض الحبشية فسارت الحملة من مصوع قاصدة سنهيت فى إقليم بوغوص فاستولت عليها ثم فتحت كل الاقليم كما ضمت إليها اقليم ايلت وأصبحت بذلك محافظة السودان الشرقى تشمل سواكن ومصوع وبلاد البوغوص والشا كا والقضارف والقلابات وامبديت وبركة وهرر ؟



شرحنا فى فصول أخرى أن حقنا فى الأمبراطورية الأفريقية ليس ثابتا بحق الفتح ، فنحن لا ندعى هذه الدعوى وإن كان يؤيدها الواقع فعلا — بل إن حقنا فى تلك الأصقاع يرجع إلى وحدة العنصر والمصلحة — فضلا عن الحق التاريخى الثابت من فجر التاريخ إلى يومنا هذا .

وقد نشرنا تصريحات الإنجليز الرسمية الذين كانوا سواء بمصر أو السودان فى فتحه وأثناء استعادته وكلها مؤيدة لدعوى مصر فى السودان وما عداه من القارة الأفريقية التى كانت ملحقة به والتى تكون وحدة وادى النيل — لا بل أن ملكيتنا لتلك الأصقاع الاستوائية أكثر وضوحاً لأننا لم نجل عنها رغم جلائنا

أثناء ثورة المهدى بل بقيت جنودنا فيها تحتلها حتى قبيل استعادة السودان .

ولما كانت إنجلترا تعلم أهمية هذه المديرية سعت لابعاد الهيئة المصرية الحاكمة عنها وأبقت الجنود النظاميين المصريين مع ذخائرهم وأسلحتهم المصرية بدون ضباط حتى ترسل إليهم رسولا من قبلها يتحد معهم ويوطد بهم أقدامها فى تلك الجهات على حساب مصر وهذا ما حصل فعلا — فقد تكونت شركة انجليزية أوعزت إليها الحكومة البريطانية سراً لترسل بعثات لأوغندا لتنفيذ هذه الغاية — وفعلا عملت انجلترا على اعادة المدير المصرى ومعه أركان حربه إلى مصر وتركت فى مجاهل أفريقيا أبناء مصر من الجنود ليرأسهم الكابتن ليوجارد Lugard ليحتل بهم مديرتى خط الاستواء وأوغندا .

لايفوتنا أن نذكر منقبة حسنة لهؤلاء الجنود تقابل من المصريين جميعاً بشكرهم وذلك أنهم عليهم رحمات الله الواسعة اشترطوا قبل دخولهم خدمة هذه الشركة أن تعرض شروط خدمتهم على الحكومة المصرية لتوافق عليها كما أنهم كانوا يحملون العلم المصرى يخفق دواماً فوق معسكرهم . . . ويدل عمل هؤلاء الجنود البررة على ثقتهم أن الشعب المصرى لايرضى بالتنازل عن تلك الأراضى المصرية ولكن فاتهم لانقطاع المواصلات بينهم وبين مصر أن الحكومة المصرية أصبحت فى ذلك الحين فى قبضة يد الانجليز الذين كانوا يسعون لهذا الغرض ...

وهكذا استولت بريطانيا على جهات خط الاستواء وضمتها إليها ومديريات خط الاستواء هى أهم المديريات التى لاغنى لمصر عنها لكونها حاكمة على البحيرات الاستوائية الكبيرة التى ينبع منها النيل والتى ستبنى عندها خزانات المياه التى عليها حياة مصر[1]

---

(١) راجع كتاب « الأمير عمر طوسون باشا » تاريخ مديرية خط الاستواء جزء ١ ص ٨ .

أما عن الأرتريا فقد كانت هذه المنطقة مصرية بعد أن نزلت عنها تركيا لمصر سنة ١٨٦٦ وقد إحتلها الإيطاليون عنوة سنة ١٨٨٥ عند شروعهم فى التوسع الإستعمارى — ومما يجدر بالذكر أنهم أعترفوا وقتئذ بعدوانهم على الحقوق المصرية . فقد كتب قائد القوات الإيطالية إلى قائد الحامية المصرية فى مصوع «عزت بك» «أن منطق الأعمال الحربية يضطر الإيطاليين إلى أحتلالها ولكنهم لا ينازعون فى سيادة مصر عليها» وأن هذا الإعتداء وقع بعد الإحتلال البريطانى لمصر — ومن المسائل التاريخية التى تقضى مصلحتنا القومية — بجلاء غموضها موقف بريطانيا من هذا العدوان وتبعتها فى إقترافه ، ومصر مغلوبة على أمرها ، لا جيش لها ولا أسطول يدافع عنها شر القوة بالقوة .

وقد أحتجت مصر على دخول الإيطالين لتلك البلاد كما احتجت عليه تركيا .

وجاءت البروتوكلات الإنجليزية الإيطالية فى ٢٤ مارس ، ١٥ أبريل سنة ١٨٨٩ فعينت الحدود بين السودان وأرتيريا وتضمنت نصاً صريحاً على أن تخطيط هذه الحدود لا يمس مسألة السيادة ولا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر أقل تأثير .

* * *

وهرر تلك البلاد العربية الغنية التى فتحتها الجيوش المصرية وأنسحبت منها مضطرة فاحتلها الأحباش بعد أن عمرها المصريون وهاجر إليها منهم أكثر من أربعة عشر ألف نسمة أستوطنوها وكانت لهم فيها إدارة عادلة قال عنها العالم النمسوى بوليتشكا « ... وبالجملة أحدث المصريون إنقلاباً خطيراً فى أحوال هرر وإن الذى يعرف الشرق لا يسعه إلاّ أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة — ومن الثابت أن إستيلاء المصريين على الساحل الشرقى لغاية

رأس جردفون كانت له فى مجموعة نتائج ثورية لا فى هرر فحسب بل فى جميع القسم الشمالى من أفريقية الشرقية نتائج لا أظن أن إحتلالا آخر وصل إليها فى أفريقيا » .

أما عن البلادالواقعة على المحيط الهندى حتى نهر الجب وميناء قسمايو جنوبا — وهـذا الميناء الأخير يقع على رأس خط مستقيم من الساحل إلى البحيرات الأستوائية — كل هـذه البلاد كانت مصرية أو كانت منطقة نفوذ مصرية — فلما وصلت الحملة مصرية حوالى سنة١٨٧٥ إلى قسمايو ونهر الجب سارعت إنجلترا وأعلنت أن ملك زنجبار تحت حمايتها وإن تلك البلاد بلاده وأرغمت المصريين على إخلائها ثم أعلنت هى حمايتها على زنجبار ثم تركت لإيطاليا هذا قسما من الصومال .

وكانت لإيطاليا أطماع فى مصر والسودان وقـد أحتجت عليها الحكومة المصرية حين أحتلت عصب وخليجه كما أحتجت على الحكومة الإنجليزية والفرنسية كلما وضعت إحـداها قدمها على نقطة فى سواحل البحر الأحمر أو أوغلت فيها .

والعجب أن إنجلترا كانت عقدت مع مصر ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ معاهـدة تعترف لها فيها بسيادتها التامة على ساحل البحر الأحمر الغربى والمحيط الهنـدى حتى رأس جردفون وكان لا يحق لمصر بمقتضى هذه المعاهدة أن تتنازل عن شبر أرض لها فى هـذه المنطقة لدولة أجنبية وتعهدت مصر بمقتضاها أيضاً أن تجعل كل من بربرة وبلهار ميناء حراً لتموين عـدن — فنقص بسبب ذلك دخلها وكثرت نفقاتها ثم أخذتهما إنجلترا وفرضت الضرائب فيهما ملغية بجرة قلم صبغتها « الحرة » وظل البوليس المصرى والراية المصرية سنوات فيهما حتى بعد إحتلالها الفعلى .

وهذه المعاهد تتضمن نصاً صريحاً بملكية مصر لتلك الجهات — وفيها تعهد كما أسلفنا بعدم التنازل عن جزء من تلك الأراضى للغير — الأمر الذى يمنع إنجلترا بعد ذلك على إجبار مصر على تركها لتقتسمها مع ايطاليا .

* * *

وأكثر من هذا أن الواقع يغنى عما هو مسجل فلا نزال حتى اليوم ندفع عن بربرة ١٥ ألف جنيه لتركيا سنوياً وعن مصوع ٢٥ ألف جنيه وكلاهما جزء من الصومال التى تحتله جيوش الإنجليز الآن وسنظل ندفع هذه الاتاوة حتى عام ١٩٥٥ .

كما ندفع عن سواكن ٥٠ ألف جنيه .

ألا يعتبر هذا السداد منا حتى الآن إعترافاً دولياً بموافقة كافة الدول باستمرار حقوق ملكيتنا وعدم إنقطاعها إلى الآن .

***

ولا ننسى أن نذكر أن واحة جغبوب قد سلخت من المملكة المصرية وضمت لطرابلس بمقتضى إتفاق عقد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ولا يخفى على أحد أنه أبرم فى ظروف خاصة وتحت ضغط شديد ملح من بريطانيا .

وذلك لأن إيطاليا كانت قد دخلت الحرب العالمية الأولى بشروط معينة، أقرها الحلفاء كرها أو طواعية ، وما فتئت بعدئذ تستوفى الجزاء على معونتها وكان مما تقاضته فى أفريقيا ضم جغبوب إلى ممتلكاتها فى طرابلس — وكانت بريطانيا قد وعدتها بذلك فى إتفاق ملنر شالويا الذى أبرم فى ٦ إبريل سنة ١٩٢١فوالى الإنجليز الضغط على مصر للتسليم بما ينص عليه هذا العهد حتى أضطرت إلى



مصر والسودان قبل سنة ١٨٨٢

إقراره باتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى وقت كانت مصر محكومة فيه بحكم غير دستورى — وهكذا نرى تكامل الشبه بين سلخ أرتيريا والصومال وأغتصاب جعبوب .

* * *

وقد أوردنا من الأدلة المتعددة القاطعة أن مجرى النيل كان مصرياً ويجب أن يظل كذلك هو وكل ما يحيط به من الجهات التى فتحتها الجيوش المصرية .

بقى أن نحدد تحديداً صريحاً المناطق التى يجب أن تدخل فى عداد الوطن المصرى فى أفريقيا .

ويجب أن نقرر أن طرابلس وبأقسامها الثلاثة « برقه — طرابلس — فزان » وإن لم تفتحها الجيوش المصرية فى العهد الحديث فهى مرتبطة بنا إرتباطاً وثيقا بالجوار واللغة والعادات والتقاليد .

* * *

والواقع أن النفوذ المصرى كان دواما ممتداً إلى برقه — وقد كشف أخيراً عن آثار جديدة مهمة تدل على إمتداد النفوذ المصرى فى عهد رمسيس الثانى على برقه وما عداها غرباً حتى أمتدت الحصون المصرية فى عهد ذلك الفرعون إلى نهاية حدود طرابلس .

وقد عثر أخيراً أمين المتحف البلدى بالأسكندرية على آثار للنفوذ المصرى خلال عهد البطالسة فى أقليم برقه منها تمثالين منقوشين لموظفين مصريين أحدهما قائد للجيش المصرى الموجود هناك والثانى لكاتب ملكى مصرى يتولى الشئون الادارية لذلك الإقليم .

وإذا ضمت طرابلس بأقسامها الثلاثة إلى بلادنا فهو أقل جزاء على ما تحملته مصر أثناء الحربين العالمين الأخيرتين وما قدمته من تضحيات ومقابل للخسائر التى لحقت بلادنا أثناء حملة إستردادها .

⋆ ⋆ ⋆

وعليه فستكون حدودنا الأفريقية كما اقترحها كالآتى :

تبدأ شمالا من البحر الأبيض المتوسط من النقطة التى تفصل حدود طرابلس من تونس وتتجه جنوبا حتى تتصل بحدود السودان المصرى الشمالية الغربية الحالية ثم تستمر فى سيرها جنوباً فى خط تصورى هو خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو مشتملة على الجزء الذى اغتصبه بلجيكا من مديرية مكراكا القديمة حتى ينتهى جنوبا بحدود أوغندا مشتملا على كل منابع النيل وبحيرات خط الاستواء (فيكوريا والبرت وادوارد) ثم يتجه شرقا حتى يتصل بالمحيط الهندى جنوب زنجبار .

وتكون الحدود الشرقية المحيط الهندى والبحر الأحمر « بحرنا » .

⋆ ⋆ ⋆

كيف ضاعت هذه الامبراطورية

إن نابليون لما غزا مصر بحملته المشهورة لم يكن يقصد شراً بهذه البلاد بل أراد بها ضرب إنجلترا فى الهند بقطع الطريق عليها بإحتلال مصر .

وهذا هو السبب عينه الذى انهارت به إمبراطوريتنا التى فتحتها جحافل المصريين والتى صرفت فى سبيلها ملايين الإيرادات المصرية من عهد على بك

الكبير للآن ... وفى سبيل تضيع هذه الامبراطورية علينا إبتدع الإنجليز فى عالم السياسة الدولية المسألة الشرقية ثم المسألة المصرية .

وكانت المسألة الشرقية هى منع تركيا من الانضمام لروسيا ومنع تركيا من الانهيار لأن فى بقاء «الرجل المريض» كما كانوا يسمون تركيا بقاء للحالة الدولية الراهنة إذ ذاك فى الشرق الأدنى — وفى بقاء تركيا الضعيفة بقاء لمصالح انجلترا فى ذلك الركن من العالم — ومع هذا فذلك لم يمنع انجلترا من أن تقف ضد تركيا فى حرب اليونان مثلا .

أما المسألة المصرية فكانت هى طرد الجيوش المصرية من كل آسيا — لتعود إلى مصر التى يجب أن تصبح ولاية تركية مجردة من الجيوش والأساطيل والقوات المسلحة أو على حد تعبير بالمرستون رئيس وزراء إنجلترا فى برلمان بلاده « إنه يجب طرد جيوش مصر من الشام وإخراج محمد على من « قوقعته » — يقصد مصر — إن أمكن »

وكانت حجة الانجليز دواما فى كل ذلك هو الخوف على الشرق الأدنى من اصبع الروس — أو قبضة الروس .

وقد عملت مصر المستحيل منذ القرن الماضى أن تقنع بريطانيا أن قبضة موسكو لن تستطيع أن تسىء إلى مصالحها فى الشرق الأوسط لو أنها أقلعت عن سياستها الإستعمارية التقليدية ولكن التاريخ يشهد أن إنجلترا إتخذت من « قبضة موسكو » هذه مطية تصل بها إلى اطماعها فى الشرق الأوسط — كما اتخذتها أيام محمد على وسيلة لهدم الامبراطورية الكبيرة التى أقامتها مصر على أنقاض الدولة العثمانية المتداعبة التى إرتمت فى أحضان الروس

للتستمين بهم على صد الجيوش المصرية[١]

والثابت أن الحكومة المصرية انتهزت تلك الفرصة لكى تقنع إنجلترا بأن محالفتها ومصادقتها خيرا لهـا وأبقى من أن تحاول تقوية الدولة العثمانية — ولكى تقنعها بأن مصر القوية الناهضه تستطيع أن تصـد الخطر الروسى عن الشرق الأوسط بأجمعه — فقد أرسلت الحكومة المصرية فى طلب القنصل الإنجليزى بالقاهرة وقالت له « ألا ترى أنه قد أصبح من المستحيل الابقاء على سلطان تركيا ... ما الذى تنتظره إنجلترا من خير فى حكومة فقدت ثقة الشعب فى كل مكان ... قد إنتهى الباب العالى — ولم يعد هناك بد من إنشاء قوة كبيرة فى آسيا تضمن بها إنجلترا وقف الروس — فأين تجد إنجلترا هذه القوة إلاّ مع مصر »

ولما علمت مصر أن الإنجليز لا يطمئنون إلى جانبها بعد أن وسعت إمبراطوريتها معظم بلاد الشرق العربى — وأنها يخشون أن تقف حجر عثره فى سبيل خطوط مواصلاتهم إلى الهند ...

إستدعى محمد على الكولونيل كامبل القنصل البريطانى وأكد له أن سيقدم كل التسهيلات والمساعدات لتنفيذ المقترح البريطانى الذى وافقت عليه تركيا بشأن الملاحة التجارية فى نهر الفرات وأنه على أتم الإستعداد للتفاهم مع الإنجليز على تسهيل مواصلات انجلترا مع الهند عبر القطر المصرى .

وفى سبيل اثبات حسن نيته أعطى وجهورن الإنجليزى حق إمتياز نقل البريد الهندى عن طريق مصر — إذا كانت تقوم السفن من الهند إلى السويس

---

(١) سبق قبل ذلك بحوالى مائة سنه أن عقد على بك الكبير « عندما أعلن استقلاله بمصر » عقد معاهدة تحالف مع روسيا على أن يمد على بك الأسطول الروسى بالمؤن والذخائر والجند فى نضاله ضد تركيا — مقابل أن ترسل روسيا ضباطا لاستخدامهم فى تدريب قوات مصرية على فنون القتال الحديثة أنظر ص ٦٦ كتاب ثورة على بك الكبير للمؤلف.

وينقل منها البريد براً إلى الاسكندرية ومنهاينقل بحراً إلى إنجلترا فى مسافة لا تزيد عن ٣٠ يوماً مما دعى كثيرون من رجال الأمة الإنجليزية إلى التحدث بفضل الحكومة المصرية فى ذلك الحين مما دعاهم إلى إهداء عاهل مصر ١٢٥٥ — ٥٦ه وساما زين أحد وجهيه برسمه ونقشت على الثانى — الفاتح للطريق البرية إلى الهند » .

والحق أن الحكومة المصرية لم تترك فرصة تمر دون أن تهيب بالحكومة الإنجليزية أن تقلع عن سياسة الارتياب وتحاول إقناعها بأن صداقتها لمصر القوية بمثابة صمام الأمن ضد الخطر الروسى — ولكن أنى لمصر إقناع دولة كانت ترى فى الأمبراطورية المصرية بالذات خطراً عليها وعلى مشروعاتها المستقبلة فى الشرق — حتى أنها اتهمت مصر عندماوصلت جيوشها إلى الخليج الفارسى بأن خطوته التالية ستكون غزو العراق تمهيدا للاتصال بعد ذلك بالقوات الروسية والتحالف معها للقضاء على انجلترا فى الهند .

وهذه محفوظات وزارة الخارجية البريطانية فى لندن مملوءة بتقارير المبعوثين الانجليز الذين أرسلتهم انجلترا إلى الشرق الأوسط ليوافوها ببيانات عن شعور الناس حيال الدولة العربية الكبرى التى أنشأتها الجيوش المصرية فى آسيا أمارسلها فى العراق فقد أكدوا لها أن ولاية بغداد تنتظر بفارغ الصبر الإنضمام إليها — أضاف مبعوث انجليزى آخر فى العراق إبداء أسفه الشديد للسياسة التى تنتهجها وزارة الخارجية البريطانية فى شأن منع ضم هذه الولاية إلى الحكم المصرى [1]

وقد كان « كامبل » قنصل إنجلترا فى مصر فى ذلك الحين مقتنعاً تمام الاقناع بحسن نية مصر نحو مصالح انجلترا التجارية فى الشرق بل كان مقتنعاً أيضا بفائدة التحالف

---

(١) وثيقه محفوظه بغداد الخارجيه البريطانية بلندن بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٣ برقم ٨٧ — ٢٢٨

مع مصر لهذا كتب متحمساً إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول (لعل تأسيس دولة كبرى ترأسها مصر تكون أعظم سد ضد روسيا يكفل وقفها عند حدودها مما لاتقدرعليه تركيا فى الوقت الحاضر — بل إن مصر تستطيع أن تمد يد المساعدة الفعالة لإيران (على فرض أن مصر ستملك العراق) عند نشوب أى قتال بين روسيا وإيران .

« وثيقة محفوظة بوزارة الخارجية البريطانية بلندن بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٣٤ برقم ٢٤٦/٧٨» ولكن بلمرستون قائد السياسة الاستعمارية الانجليزية وعدو قيام الأمبراطورية المصرية لم يشأ أن يلقى بالا إلى تقارير مبعوثيه وقناصله — إذا كانت الجيوش المصرية وقتها قد زحفت نحو اليمن فى الجنوب واحتلت عدن والقطيف وجزر البحرين فى الشمال وخيل له أن الأمبراطورية البريطانية فى خطر بعد أن إنتصرت الجيوش المصرية إنتصاراً حاسما على الجيش العثمانى فى نزيب وبعد أن فر الأسطول التركى وانضم إلى الأسطول المصرى .

وكان الإنجليز يفضلون أن تبقى الطرق الموصلة للهند تحت السيادة العثمانية المهزيلة — لا أن تقع فى قبضة مصر الناهضة القوية فلم تشأ أن تترك الإمبراطورية المصرية التى امتدت من جبال طوروس إلى خط الاستواء تتحكم فى الطريقين المهمين الموصلين إلى الهند بل رأت من مصلحتها الشخصية أن تقضى عليه وترثه هى فى حكم تلك الأقطار بعدأن تقلص عنها حكم الترك الواهن ولذلك عمدت إلى جعل المسئلة المصرية مسئله دولية حلتها بعد ذلك باتفاق مع الدول بالقضاء على الأمبراطورية المصرية وحلولها هى مكانها .

المسئله المصرية

عند ماشرعت انجلترا فى تنفيذ سياستها التى رسمتها استغلت إختلاف وجهات

نظر الدول العظمى إذ ذاك فى هذا الموضوع — إذا كانت فرنسا تريد القضاء على مركز روسيا الممتاز فى تركيا فاعانتها إنجلترا على ذلك الأمر لموافقته لصالحها — واستغلت انجلترا حنق روسيا على فرنسا فاتخذتها عونا لها فى مناوأة فرنسا فى حل المسئلة المصرية إذ وجدت روسيا فى الخلاف بين الدولتين فرنسا وانجلترا فرصة توصلها للانتقام من فرنسا فاعتنقت الآراء انجليزية وكره مترنيج من فرنسا معاضدتها لثائر (محمد على) فانضم إلى إنجلترا وروسيا وتبعته بروسيا التى تترسم دائما خطاه والتى يفزعها ويقلقها اتساع نفوذ فرنسا عدوه الألمان وهكذا تناصرت الدول الأربع على فرنسا التى كانت حليفة مصر فى ذلك الحين

وأما فرنسا فقام فيها تيير فى مجلس النواب يقول أن واجب فرنسا يقضى عليها أن تساعد مصر جهد الطاقة محافظة على مصالحها وشرفها لذلك جمع بالمرستون فى لندن مؤتمرا سريا مؤلفا من انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا (وبغير علم السفير الفرنسى) وتمخض المؤتمر عن معاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ وتتلخص بنودها فيما يلى) :

١ — أن تخول محمد على وخلفائه حكم مصر الوراثى ويكون له حكم ولاية عكا (فلسطين كلها) طول حياته وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى وأن يرد لتركيا بلاد العرب وكريت وأذنة والأسطول .

٢ — إذا لم يقبل هذه الشروط فى بحر عشرة أيام يحرم ولاية عكا — ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول حكم مصر الوراثى — فإذا انقضت هذه المهلة أيضا ولم يقبل تلك الشروط فلتركيا الحق فى اتخاذ أى طريق آخر تراه متفقاً ومصالحها .

٣ — أن تتكاتف الدول الأربعة على اخضاع مصر إذا فكرت فى الخروج على هذه المعاهدة .

ولما بلغت هذه المعاهدة للحكومة المصرية رفضتها رفضا باتا واستعد المصريون للمقاومة المسلحة ضد خمسة دول كبرى [1] .

الحرب بين مصر والدول العظمى

قام الانجليز بالقسط الأوفى من إدارة هذه الحرب — فاسطولهم حاصر شواطىء الشام يعاونه قليل من سفن الحلفاء ورجالهم هم الذين أشعلوا ثورة الشام إذ أن سفير انجلترا فى الاستانة أوعز إلى موظف انجليزى فى القنصلية يدعى دور بإيقاظ الفتنة فنجح فى خطته وكتب إلى القنصل يقول (اننى لم أدخر وسعا فى تدبير حركة الثورة — وأننى لاقيت مشقات هائلة وعرضت نفسى لأخطار جسيمة قياما بالواجب .. »

كما قامت انجلترا بتوزيع ٣٠٠٠٠ بندقية على الثوار وأوعزت إلى سلطان تركيا بإعلان حكومة مصر حكومة متمردة بعزل محمد على .

وقامت الحرب فى منتصف سبتمبر ١٨٤٠

وللأسف تخلت فرنسا عن محالفتها لمصر وعزل تيير رئيس وزراء فرنسا الذى كان صديقا لمصر .

وهاجمت الأساطيل الانجليزية سواحل وثغور الشام وكان لمصر فيها قوات مسلحة ضخمة وثار أهل الشام الذين سلحهم الإنجليز .

وبدأ المصريون ينسحبوا من الشمال بعد أن قطعت خطوط مواصلاتهم مع بلادهم بحصار ثغور الشام بالأساطيل الانجليزية .

ولما اشتدت الحرب أرسل أمير البحر ستوبفورد Stapford سفنا بقيادة نائبه نابيير إلى الاسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية ترهب مصر وترغمها على إجابة مطالب الدول .

---

(١) « راجع سلسلة مقالات للمؤلف باسم أصبع الشيطان يلعب بالسياسه المصرية « جريدة النظام سنة ١٩٢٤ »

غير أن نابيير تقدم إلى الحكومة المصرية يفاوضها فى الصلح بغير أن تفوضه حكومته فى هذا الأمر وقد حداه لذلك أمرين هما :

١ — أنه فطن إلى أن التظاهر وحده لا يكفى لإرغام مصر بل الأمر يحتاج إلى حرب برية طويلة الأمد وغير مضمونة العواقب والدول ليست لديها الاستعدادات لتنفيذ ذلك فى الحال .

٢ — وإنه كان من الأحرار الانجليز Liberals الذين يعارضون الإستعمار وقد شاهد عن كثب فساد الحكم التركى الذى كانت الدول تريد إحلاله محل الحكم المصرى الناجح .

وعقد بين نابيير ومصر إتفاق فى ٢٨ نوفبر سنة ١٨٤٠ على ما يأتى : —

١ — يسلم محمد على الأسطول التركى .

٢ — تجلو الجيوش المصرية عن سوريا .

٣ — تتعهد الحكومة الإنجليزية أن تضمن الدول لمصر حكومة وراثيه فى أسرة محمد على وإلاّ تمس سواحل مصر بسوء .

وأخلى المصريون الشام فى ديسمبر ١٨٤٠ .

وهكذا قضى نهائياً على الحكم المصرى فى الشرق الأدنى العربى وتلك وايم الحق كانت غلطه كبرى من غلطات محمد على فلو أنه كان قد وجـه كل تلك القوى الهائلة إلى تنظيم وادى النيل لما كانت الدول تدخلت فى شئونه ولما أضاعت مصر قواها هباءاً منثوراً فى حرب طاحة مع تركيا .

أما أفريقيا فقد بقيت جيوشنا فيها تنشر الرق والعمران ولـكن كيف تنام عنها عين بريطانيا وهى ترى البحر الأحمر فى طريق الهند وقدأصبح بحيرة مصرية...

وأنها وإن كانت قد قطعت رجل مصر فى بره الشرق فلا يزال قدمه الأخرى راسخة على بره الغربى .

وقد كان فقد تعقبتنا إنجلترا فى كل موضع حتى أخلتنا عنه — وحتى مصر — نفسها فقد وطئتها أقدام الإحتلال ولا تزال أثاره حتى اليوم تدنس أرض القنال.

* * *

لما قامت الثورة العرابية لازمتها فى السودان الثورة المهدية — تلك الثورة التى كانت فى مقدور الحكومة المصرية أن تقضى عليها ولكن شاءت إرادة الحكومة الانجليزية أن تخلى السودان فاخليناه ضاعرين ثم شاءت أن تعود لإحتلاله بقوات مصرية يرأسها ضباط من الإنجليز فعدنا إلى إحتلاله .

وفى سنة ١٩٢٤ بعد مقتل السردار سير لى ستاك أرادت أن تخرج منه القوات المصرية فخرجت بعد أن روى السودانيين أرض الوادى بدمائهم حزنا ومجاملة منهم لإخوانهم المصريين ثم عدنا إليه بعد معاهدة ١٩٣٦ .

أما خط الإستواء فقد أردنا تركه ولكنه أبى أن يتركنا فبعد إنقطاع المواصلات بينه وبين مصر أثناء الثورة المهدية بقى على ولائه لمصر واستطاع أمين باشا الحاكم المصرى أن يرفع فيه الراية المصرية لحين طويل حتى إستطاعت السياسة الانجليزية أن تنفذ ستانلى بأمر الإحتلال لاجلاء القوات المصرية — وحتى بعد خروج الحكومة المصرية بقيت القوات السودانية الأصيلة تقاتل هناك تحت ظل العلم المصرى لحساب الشركة التى استعمرت أوغندا ؟ ؟ سنة ١٨٩٩ م .

وبعد جلاء المصريين عن المديرية عقدت انجلترا مع المانيا وبلجيكا الاتفاقات وقسمت تلك الجهات بينهم إلى أوغندا وكنيا وتيجانيا وكلها مناطق نفوذ بريطانية للآن . .

أما الجزء الغربى من المديرية فقد أضافته بلجيكا إلى الكونغو .

أما السودان الشرقى فقد أخلى أيضاً طبقاً لنصيحة الإنجليز — وهنا إستطاعت إيطاليا أن تصل إلى الإتفاق مع إنجلترا بشأن عصب التى تعتبر جزءاً من اريتريا .

وفى عام ١٨٨٥ احتلت إيطاليا مصوع باتفاقها مع الانجليز بعد أن أخلتها القوات المصرية — ثم تقدموا فاحتلوا اريتريا وكيرين وكانت تسمى أيام الحكم المصرى سنهيت وبعدذلك استولوا على الموارات وكسلا من مقاطعات السودان المصرى.

ثم عقدت معاهدة بين إنجلترا وإيطاليا فى ١٨٩١/٤/١٥ م واستكملت بمعاهدة ٥ مايو عام ١٨٩٤ على إقتسام النفوذ بينهما فى السودان واعترفت انجلترا بما أخذته إيطاليا من أملاك على البحر الأحمر وفى الصومال — بل رخصت لإيطاليا باحتلال كسلا والأراضى المتاخمة لها حتى العطبرة احتلالا موقتا حتى تتاح الفرصة للحكومة المصرية لإستردادها ؟!! ..

وفى مقابل ذلك أقرت ايطاليا لإنجلترا بحق إحتلال زيلع وبربره وهما تكونان أهم مدن الصومال البريطانى ؟! ..

وفى عام ١٨٩٧ استطاعت القوات المصرية استرداد السودان فانسحب الايطاليون من كسلا .

ولا تزال كل معالم التمدن المصرية التى أقامها المصريون فى إريتريا والمناطق المحيطة بها كانت ولا تزال مصرية حتى اليوم .

فالقلعة الكبرى فى سنهيت لا تزال تحمل اسم الخديوى اسماعيل — وقصر الحاكم فى مصوع هو نفسه الذى شيده المصريون .

* * *

أنت ترى أن انجلترا هى التى سلبتنا كل امبراطوريتنا وعلينا اليوم واجب نحن المصريين أما أن نستردها سياسة أوعنفا .

وجيشنا الكبير الذى أصبح فى عهد الثورة خليقا بمصر الكبرى جدير أن يصل بمصر الى تحقيق أمنيتها إن عجزت السياسة أن تصل اليها بأساليبها .

تنظيم الامبراطورية

هذه الأمبراطورية التى أدعوا لها — أؤمن بوجودها وأريد أن يؤمن بها القارىء نفس إيمانى — ومن دافع هذا الإطمئنان والثقة بقرب وجودها أقترح لها نظام الإتحاد الذى ذكرته فى مقدمة كتابى فتندمج كلها فى النظام المصرى إندماجاً تاما وتصبح أجزاء من الوطن المصرى حكمها حكم أى مديرية من مديريات القطر ومحافظاته — وأن يعمم فيها نظام الإنتخاب المصرى وأن تجعل لكل مديرية نواب وشيوخ فى البرلمان المصرى .

وأقترح لها نظاماً يقرب من نظام الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يكون لكل ولاية برلمان محلى يتولى نظمها المحلية طبقاً لتقاليد البلاد ويكون لكل ولاية ممثل فى البرلمان العام الذى يكون مقره إما القاهرة أو الخرطوم …

* * *

وأحب أن يعلم جميع إخواننا الذين يقرأون هذه العجالة إننى «وأكرر ذلك» لا أدعوا إلى مبدأ « الامبرياليزم » الإستعمارى لأننى أحب أن تتسع الرقعة المصرية على حساب غيرها من جيراننا — لا ؟ .

بل أننى أدعوا إلى مبدأ قومى جليل يجب أن يسر له كل شرقى — هو مبدأ سادة الشرقيون على بلادهم — بل كل إفريقى حر على الأخص فإن أدعو إلى مبدأ نبيل هو أفريقيا للإفريقيين ومن أحق من مصر بحكم وادى نيلها ؟ .

وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن الدويلات الصغيرة لا يمكن أن تعيش وحدها

— بل يجب أن تتحد مع جيرانها لينشأ منها معاً وطنا كبيراً مرعى الجانب — يمكنه أن يدافع عن كيانه بقوته .

فحتى إذا أستبعدنا فكرة إتحاد الأغراض وتنازلت مصر عن حقها فى الفتح الذى أجبرتها إنجلترا عن التخلى عنه فأن من مصلحة الإفريقيين وأنظار الدول ترنو إليهم الآن بعين الجشع ، أن يندمجوا فى هذه الوحدة السياسية المزمع قيامها ليقوم لهم جميعاً الوطن المثالى الموحد .

نحن وإنجلترا

كتب الطالب المصرى حسين بسيونى فى سنة ١٨٣٨ ... وكان يدرس العلم إذا ذاك فى إنجلترا رسالة بالإنجليزية يخاطب فيها رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الحين « بالمرستون » يقول له فيها : —

« من الأمور التى لا يختلف فيها إثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر فى الرقى والإصلاح — وإن لا شىء يمنع إنجلترا من ترك مصر تصل إلى حقها فى الإستقلال — وإن توضع فى مصاف البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان — ولهذا جئت دولتكم راجياً أن تنظروا إلى المسئلة بعين العطف — وإنى موقن أن رفاهية مصر فى المستقبل تتوقف كلها أو بعضها على الأعتراف بهذا الأستقلال » .

وهذه الرسالة موجودة بدار الكتب المصرية تحت عنوان :

(Egypt under Mohamed Ali Pacha, by Hassanain Ali Bassunie, 1838)

إذا كانت أنظار المصريين إتجهت منذ مائة سنة وأكثر إلى إنجلترا لترفع الظلم الصارخ الذى فرضته عليها قسراً فأن أنظار المصريين لا تزال تتطلع طوال تلك السنين إلى ذلك اليوم الذى تحقق فيه إنجلترا بعض وعودها المتكررة — أن

مركزنا مع إنجلترا تحدد مؤقتاً ولـكن الظروف الدولية الجديدة والحرب الضروس التى قامت على أرضنا تضع واجباً قاسياً على كاهل إنجلترا إن لم تنظر بعين التبصر إلى حقيقة أمانى المصريين وآمالهم .

وإن من أوجب واجبات إنجلترا أن ترد لحلفائها ما أخـذته منهم — وأن مصر الحليفة لأحق الأمم بأسترداد أمبراطوريتها المفقودة من أيدى أعـــداء إنجلترا — لا بل من إنجلترا نفسها .

وإذا كانت إنجلترا قد دخلت الحرب الأخيرة للمحافظة على كيان الدولة البولونية فأولى بها أن ترد لمصر ما ضاع من بلادها على يديها .

وعندئذ يصبح المصريون جميعاً صفاً واحداً فى جانب إنجلترا مدافعين عن مثل أعلى تتجه إليه أنظارهم هو إعاده مجد بلادهم وأسترداد المصريون الذين يملأون رحاب الأرض من البحر المتوسط إلى خط الاستواء إلى حظيرة الوطن المصرى الأكبر .

☆ ☆ ☆

إن أكثر أمبراطوريتنا واقع تحت حـكم الإنجليز أنفسهم فماهو ضرهم لو أعادوا الحق إلى نصابه ، وصرحوا لنا بالأستيلاء عليه وتولى الدفاع عنه من الآن . ويكفى إنجلترا منا ولاءنا لها تلك السنوات الطويلة ومحافظتنا على ودها رغم ما أصابنا على يدها . إن إنجلترا من مصلحتها الشخصية أن نكون حلفائها المخلصين لهذا التحالف ومن فائدتها الـكبرى أن يكون أصدقائها أقوياء تعتمد على ولائهم وقوتهم وقت الشدة — فلو كان لمصر من القوة والنفوذ والإمبراطورية ما كان لها فى تلك السنوات الخوالى لما نال إنجلترا من المتاعب فى حربها الأخيرة

ما نالها — فهى التى أتت بالإيطاليين إلى حدودنا وهى التى منحتها الصومال والأرتيريا . وسهلت عليها الأستيلاء على طرابلس والحبشه ووطدت أقدامها فى حدودنا بمنحها جغبوب وغيرها . وهى التى أجازت للفرنسيين إحتلال جزء من الصومال . كما أنها تغاضت عن إحتلال البلجيكيين عن جزء من مديريه مكرا كا القديمة .

فهى التى أضاعت أمبراطوريتنا ، وعليها وحدها أن تصحح أخطائها وتعيد لنا ما اغتصبت منا .

إن هذه الحرب قضت على الإمبراطورية الإيطالية عدوة انجلترا الآن فماذا على انجلترا بعد نصرها لو أعطت الحق لأصحابه أصدقائها ، وهى بذلك تحقق مبدأ من مبادئها التى دخلت الحرب من أجل تحقيقها ...

وهى تسترد من أعدائها ما يجب عليها أن تعطيه لأصدقائها — من إيطاليا التى حاربت ضدها . ومن فرنسا وبلجيكا اللذين وإن لم يدخلا حرباً ضدها فإن الحكومتين اللتين تولينا الأمر فى فيشى وبروكسل أثناء الحرب الأخيرة لم تكونا مواليتين لها وما حادثة دكار وجبل طارق ببعيده عن الأذهان .

* * *

وعلى انجلترا أن لا تغفل عن نظرية التوازن الدولى حتى لو لم تقم هذه الحرب فإن من مصلحة انجلترا أن لا تظهر أنها المالكة الوحيدة لكل بقاع العالم — ومن الخير لها أن تقوم حكومات موالية لها تعيش بجوارها معيشة المودة والتحالف وأفضل لإنجلترا أن تتنازل بأختيارها عن بعضاً من سلطانها لحلفائها الذين جربت مودتهم وصداقتهم وأن أنظار المصريين تتجه إليها وإلى العدل الدولى

راجية أن تعاد لهم أمبراطوريتهم التى أضاعتها على أيديهم .

* * *

الكلمة الأخيرة

تجتاز مصر فى هذه الأيام فترة من أخطر مراحل التاريخ إنها اليوم فى مفترق طريقين فأما أن نصادق بريطانيا وإما أن نعاديها ... وعلى بريطانيا أن تختار من مصر ما تريد ، فإن فى استطاعتها أن تجعلنا أعدائها — كما أن فى استطاعتها أن تجعلنا أصدقائها —

فإذا أراد الإنجليز صداقتنا فعليهم أن يردوا لنا حقنا المسلوب — وأن يخرجوا من بلادنا وأمبراطوريتنا — وألاّ يقفوا عقبة أمام وحدتنا — عندئذ سنقف إلى جانبهم فى شدتهم — وسنضع أيدينا مخلصين فى أيديهم لن نخذلهم فى أوقات المحن فنحن شعب وفى كريم .

أما إذا تغلبت شهوة الاستعمار على ساستهم فإنهم يدفعوننا دفعاً إلى معاداتهم ويومئذ لن يجدوا فى مصر كلها رجلا واحداً يقف إلى جانبهم — بل لن يجدوا بلداً عربياً يناصرهم أو يؤازرهم — سيسمعون فى كل مكان من شرقنا العربى وبلاد وادى النيل هذه الصيحة المصرية « أنصفوا مصرنا ... » .

سنجد على كل حائط وكل ورقة عملة هـــذه الصرخة سيسمعونها فى المساجد والكنائس — سيغنى بها الأطفال ويرتلها الشبان ويصيح بها الرجال — سينادى بها المصريون جميعاً فى كافة أرجاء وادى النيل . وإذا كانت مصر لم تستكمل القوة الحربيـــة الكافية ولكن لدينا روح الشعب الذى لن

يموت ، لدينا الإيمان بحقنا ، وهو أفتك من القنابل الذرية وأقوى .

* * *

إن إنجلترا قد قصمت ظهر مصر فى كل مكان تتنفس فيه ، فى أفريقيا والشرق منذ بدأ تاريخها الحديث واستولت على السودان وأوغندة والاينيور والصومال الخ . . أو الممالك التى يتألف منها العامود الفقرى لوادى النيل ولم تكتف بذلك بل عاونت الطليان والفرنسيين إلى الأخذ بنصيب من تركة بلادنا بعد أن خربتها وأوهنت قوتها باحتلالها ومشورة رجالها التى اضطرتنا إلى ترك بلادنا الأفريقية — فهل تضن علينا أن نسترد بعض ما أخذه الغير ظلماً وعدواناً .

وموقف مصر سليم تجاه العالم من جميع الوجوه تجاه الدول التى انتزعت بعض بلادنا وتجاه بريطانيا نفسها .

فإزاء الدول التى انتزعت أجزاء من بلادها لا تسترد مصر إلاحقها حين تطلب رفع الغبن الذى وقع عليها سنة ١٨٨٢ ، ١٨٨٥ ، ١٨٩٩ ، ١٩٢٥ الخ .

أما إزاء بريطانيا فنحن إذ نستمدها العون فى رفع الحيف عنا ، نناشدها العدل والمصلحة قبل النجدة والمروءة — نناشدها العدل لأنها بالأمس ظاهرت إيطاليا وفرنسا علينا بالباطل — ومصر لم تكن عدواً لها وإيطاليا لم تكن من حلفائها بل من أشد منافسيها فيجب فى شرعة العدل أن تظاهر مصر اليوم ونناشد بريطانيا المصلحة — مصر حليفتها بمقتضى الوثائق والمعاهدات الرسمية فهل أقاموا الدليل الحى على إخلاصهم لها وصدقهم فى خطب ودها بتأييد مطالبها فى استرداد أقاليمها المفقودة وأن تتنازل عما فى يدها منها وأن تجلوا عن بلادنا — ثم كيف لا تقوم بريطانيا من رد حقوقنا إلينا إذا كانت تحرص على محالفتنا

عندئذ نكون حلفاؤها حريصين على مودتها والمحالفة الصادقة اشتراك وثيق فيما يصيب الحليف من أسباب الخير ودواعى القوة .

ومركز مصر سليم تجاه نفسها لأن من حق أبنائها عليها — أبناء اليوم أبناء الغد أن تجاهد من سبيل حقها — فى أن تعود الى سابق مجدها فى عهد الثورة المباركة ورجالها الأحرار حتى اذا دار الفلك دورته عادت مصر تبنى العمارات البحرية وتمد الجيوش الجرارة وقام نخرنا من جـــديد فى أن ندعو :

البحر الأحمر بحرنا .

الشرق العربى شرقنا .

وأمبراطورية النيل لنا ووادينا .

وأفريقيا للأفريقين .

مكتبة الـكتاب

لقد عودت قرائى فى كتبي السابقـة أن أضع لـكتابى بيانًا وافيًا للمصادر العـديدة التى استقيت منهـا مادته . وإننى فى هـذا الـكتاب بالذات أود أن ألفت النظر إلى العديد من المؤلفات القيمة التى نشرت باللغات الأجنبية على الأخص عن مصر فى القرن التاسع عشر والتى تشمل الـكثير عن بيان مفاخر تاريخ مصر فى عهد تـكوين الأمبراطورية .

وأن القليل من هذه الـكتب التى كتبت باللغة العربية والأقل منه الذى ترجم إليها من العربية أو الفرنسية أو الإيطالية —

وعندما توضع المـكتبة التاريخية لمصر الحديثة ويجمع شتاتها سيكون العديد من هذه المصادر من أهم مقتنياتها .

مصادر البحث

أولا — مؤلفات « الأمير » عمر طوسون .

١ – مديرية خط الأستواء (٣ أجزاء) ١٩٣٨

٢ — المسئلة السودانية ١٩٣٦

٣ — مصر والسودان

٤ — ضحايا مصر فى السودان (خفايا السياسة الإنجليزية) ١٩٣٨

٥ — فتح دارفور ١٩٣٧

٦ — المصانع والمدارس فى عهد محمد على ١٩٣٥

٧ — الجيش المصرى البحرى والبرى فى عهد محمد على ١٩٣٥

ثانيا — مؤلفات الكولونيل شالى لونج « بك » Chaille Long Bey

مصر ومديرياتها المفقوده — 1 — L'Egypte et ses provences Perdues 1863

أواسط أفريقيا — 2 — Central Africa 1876

منابع النيل — 3 — Les sources de Nil

الأنبياء الثلاثة (غردون والمهدى وعرابى) — 4 — Les Trois prophetes

مصر وأفريقيا والأفريقيون — 5 — Egypt, Africa, A. ricanes

مصر والسودان وكسلا — 6 — Egypt, Sudan, Casla

مجلة العالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر ١٨٩٤

ثالثا — هرر فى ظل الحكم المصرى تأليف بوليتسكى Poulitisckké 1885

رابعا — الأسماعلية للسير صموئيل بيكر ١٨٧٥ .

aila by Sir, S. Békér 1875

خامسا — وله البرت نيانزا ١٨٦٨ 2 — Albert Nyanza

سادسا — مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان الدكتور مشاقه بك

سابعا — خطط الشام لمحمد كرد على

ثامنا — ابراهيم باشا فى سوريا — سليمان بك عز الدين

تاسعا — الحكم المصرى فى بلاد القرمان — للمسيو أوديفير (مجلة الشرق الفرنسية سنة ١٨٦٨)

عاشرا — حملة كريد والموره ١٨٢٣ — ١٨٢٨ بقلم ادوار دريو

١١ — حروب ابراهيم باشا ضد الوهابين تأليف برن باريس ١٨٣٣

١٢ — ذكريات عن اليونان فى أثناء حملة ١٨٢٥ تأليف لوفرنى طبع فى باريس ١٨٢٦ Lauvergne

١٣ — ابراهيم باشا فاتح سوريا — داود بركات

١٤ — الأمبراطورية المصرية — لمحمد صبرى

١٥ — مصر فى أفريقيا الشرقية زيلع وهرر وبربره — لمحمد صبرى

١٦ — الحركة القومية — خمسة أجزاء — (عبد الرحمن بك الرافعى)

١٧ — مهمة البارون ليو الكونت

١٨ — حرب مصر ضد الباب العالى فى مصر وسوريا والأناضول سنة ١٨٣١ — ١٨٣٣ كادلين وبارو باريس ١٨٣٧

١٩— مصر من محمد على إلى الآن تأليف الأستاذ على شكرى

٢٠— اسماعيل المفترى علية — المستشار كرابيتس ترجمته للعربية ونشرته لجنة التأليف والنشر .

٢١— مصر تحت حكم محمدعلى — حسن البسيونى طبعت بالأنجليزية فى لندن١٨٢٨
Egypt under Mohamed Ali Bacha by Hassan El-Basuni, 1828.

٢٢— دائرة المعارف البريطانية

٢٣— محمدعلى والى مصر تأليف بول موريه Mouriez

٢٤— مصر فى عهد محمد على « فيلكس منجن ١٨٢٣ »

٢٥— تاريخ إحياء مصر « جول بلاتا باريس ١٨٣٠ »

٢٦— مصر والسودان « بدكر ١٩٢٩ »

٢٧— حروب ابراهيم باشا ضد الوهابين تأليف Sadlier وترجه برن Perrin

٢٨— جوله لمدة عام فى وسط جزيرة العرب وشرقها طبعة مكملان
William Gifford Palgrave ١٨٦٦ .

٢٩— حوادث ومجازفات عن مضر فى عام ١٨٣٩ تأليف سبين مارن
Evants et Aventures en Egypte en 1839 par Seipion Marin.

٣٠— تاريخ مصر وحالها فى الوقت الحاضر تأليف الدكتور وليم هولت لندن ١٨٤٣ .

٣١— منشىء مصر الحديثة — هنرى ددول
The Founder of Modern Egypt by Henry dodwell.

٣٢— وحدة مصر والسودان — للأستاذ محمود كامل المحامى

٣٣— الشام ومصر فى عهد الخمسة السلاطين الآخيرين باركر Barker 1876

٣٤— مصر منذ الفتح العربى فى عهد محمد على تأليف بريس وافن باريس ١٨٧٧

٣٥ — الأمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسئلة الشرقية طبعه جينز باريس ١٩٣٠

٣٦— مصر فى القرن التاسع عشر تأليف إدوارد جون

٣٧— سليمان باشا تأليف ايميه فنترينه

Colonel Sêre Par Aime Vingtrinier.

٣٨— مجموعة رسائل محمد على خديو مصر المطبعة الأهلية مصر ١٩١٣

٣٩— الهيلنيه ومصر الحديثة تأليف أثنازى باريس ١٩٢٩

٤٠ — مصر ومحمد على أو رحلات فى وادى النيل جيمس أغسطس سانت جون

٤١ — ذكريات عن اليونان فى أثناء حملة ١٨٢٥ تأليف لوفرنى Louvergne
باريس ١٨٢٦

٤٢— سجلات الوثائق الدبلوماسية الخاصة بشئون مصر فى سنة ١٨٣٣ محفوظه
فى دار الكتب المصرية بالقاهرة

٤٣— قصة الخديوية المصرية ادوار دلسي لندن ١٩٠٢

٤٤— ابراهيم باشا تأليف المستشار كرنييس ترجمة محمد بدران مصر ١٩٣٧

٤٥— محمد على والى مصر من مذكراتى الشخصية للكونت فون بروكس
استن Prokesch Osten طبع فى فينا ١٨٧٧

٤٦— المسئلة المصرية تأليف المسيو دى فرنسييه .

٤٧— مصر فى القرن التاسع عشر تأليف إدوار جون — باريس ومترجمه
للعربية بقلم الأستاذ محمد مسعود

٤٨ — مطبوعات الجمعية الجغرافية الملكية المصرية

١ — حرب الشام الأولى — جورج دون

٢ — حكم محمد على من وثائق دبلوماسية إيطالية لم تنشر بعد تأليف انجليو سمار كو طبع فى روما على نفقة الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٩٣٢ Angelo Sammarco

٣ — مصر والشام فى عام ١٨٣٣ تأليف دون

٤ — نوارين من ٦ يوليو الى ٢٠ اكتوبر ١٨٢٧ لجورج دون سنة ١٩٢٧

٥ — حملة كريد والموره ١٨٢٣ — ١٨٢٨ بشارل دريو سنة ١٩٣٠

٦ - بعثة حربيه فرنسية لدى محمد على لجورج دون سنة ١٩٢٣

٧ — محمد على وحملة الجزائر — جورج دون سنة ٩٣٠

٨ — الفرقاطات المصرية من أسطول محمد على ١٨٢٤ — ١٨٢٧ تأليف جورج دون ١٩٢٦

٩ — حكم محمد على فى ضوء المحفوظات الروسية فى مصر رينيه قطاوى الجمعية الجغرافية الملكية مصر ١٩٣١

١٠ — البحرية المصرية فى عهد محمد على وحظ الايطالين منها تأليف انجليو سمار كو Englo Sammarco سنة ٩٣١

٤٩ — اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية جورج جنرى بك وجاك تاجر

٥٠ — السودان المصرى فى عهد محمد على تأليف دبهيران

٥١ — بيير كرابيتس «اسماعيل المفترى عليه» ترجمة فؤاد صروف

٥٢ — عبد الله حسين « السودان من التاريخ القديم إلى رحله البعثة المصرية »

٥٣ — السودان المصرى عبد الحميد شكرى

٥٤ — محمد أبو الفتوح مذكرة عن السودان المصرى

٥٥ — محمد لبيب الشاهد « « « «

٥٦ — أحمد بك رفعت مذكرة عن أعمال الجيش المصرى فى السودان

٥٧ — مآسى الإنجليز فى السودان — وفد السودان

٥٨ — Winston Churchill, The River War

٥٩ — Charles Gordon : Journals at Khartoum

٦٠ — أمين سامى باشا — تقويم النيل .

٦١ — تاريخ مدينة سنار (دار الكتاب المصرية — مخطوط رقم ١٨ تاريخ م)

٦٢ — تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوى اسماعيل (دار الكتب المصرية تاريخ ٢٥٤٧) صور شمسية عن النسخة الاصلية الموجودة فى المكتبة الأهلية بباريس .

٦٣ — سليم نقاش مصر للمصريين — ١٨٨٤ الاسكندرية

٦٤ — محمد فؤاد شكرى الأمبراطورية الأفريقية

٦٥ — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافية فى ٣ أجزاء مصر ١٩٠٣

٦٦ — Le Regne de M. Ali d'apres les archives Russes en Egypte — Cattaui Rome 1936.

٦٧ — Gordon and the Sudan — Allen London 1931.

٦٨ — La Situation Economique et Financiere d'L'Egypte and Sudan Egyptien - Arminjon, Paris 1911.

٦٩— The true Story of the Rebellion in The Sudan
Buchta London 1885.

Central Africa Chaill'—Long. Lon. 1876

The river war Charchill London 1926.

٧٠— Seven years in the Sudan, Gessi London 1892

٧١— The incdent and its diplomatic Setting, Fashoda
by Giffen — Chicago 1930.

٧٢— L'Egypte sous Mehemet Ali, Hamont Paris 1845.

٧٣— Colonol Gordon in Central Africa 1874 — 1879 - Hill
London 1881.
Fire and Sword in The Sudan Salatin London 1898.

٧٤— L'Egypte et le Sudan Egyptien Pensa Paris 1895.

٧٥— Egypt, the Sudan and Central Africa Petherick
London 1861.

انه فى الحق هنـاك نقص كبير فى حق تاريخ مصر الحديثة — ها نحن نقدم لك فى مكتبة هـذا المؤلف من نيف وسبعين كتابا جلها باللغات الأجنبية غير الوثائق الـكثيرة المدشوتة فى اطابير محفوظات عابدين والقلعة .

وقد أحسنت حكومة الثورة صنعا بإقدامها على انشاء معهد الوثائق وعهدت اليه بجميع تلك الأوراق المتناثرة وترجمتها لتـكون تحت متناول كل مطلع وراغب فى اعادة كتابة تاريخ مصر الحديثة .

وهناك واجب آخر وهـــو انشاء لجنة لترجمة كل ما كتب عن تاريخ مصر وتنقية مما لحقه من شوائب الاحتلال ووجود اسرة محمد على فى الحكم — ولتكن هذه اللجنة تابعة للجامعه المصرية أو مستقلة كمعهد الوثائق وتؤلف من خبرة المؤرخين والمترجمين ويكون لهـــا سلطة وضع تاريخ مفصل لمصر الحديثـــة من عهد على بك الكبير حتى الآن .

والله الموفق لما فيه خير بلادنا ومجدها ؟

فهرست

كتب أخرى للمؤلف

تطلب من مكتبة الإنجلو المصرية

١ــ عصر المماليك ١٩٣٢

٢ــ الثورة العرابية ١٩٣٥

٣ــ ثورة على بك الكبير ١٩٤٤

٤ــ مصر الحديثة ١٩٤٦

٥ــ مصر الكبرى ١٩٥٢

٦ــ مواقف حاسمة فى التاريخ المصرى الحديث ١٩٥٤

[تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب «الأمبراطورية المصرية» فى مطبعة الرسالة الكائنة بشارع حموده المقاول ٣ عابدين بالقاهرة فى يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٧٤ هـ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ م].

عبد الحميد على حسين
مدير المطبعة